جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان المذكرة:

دور صـيغ التمـــــويل الاســـلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة: **تحت اشراف:**

عليوش أميرة **د/ نواري علاوة**

نوقشت أمام اللجنة علنا:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	استاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت 1955	رئيسا
نواري علاوة	استاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت 1955	مقرر
شريط إيمان	أستاذ مساعد-ب-	جامعة 20 اوت1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

الإهـــــــــــــــداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم أحمد الله حمدا كثيرا يليق بجلالته واصلى وأبارك على سيدنا محمد صل الله عليه وسلم وبعد:

بتوفيق من الله سبحانه وتعالى.....هذه المذكرة التي كانت ثمرة جهدي فأهديها لأعز إنسانة على قلبي التي أنارت دربي بنصائحها وزعت البسمة على وجهي بحبها التي ساندتني في مشواري الدراسي "أمـــــي الـــغـالـــــــــــيـــة" حفظك الله ورعاك.

وإلى أبي العزيز لتضحياته وخير مثال لأسرتنا حفظك الله ، وإلى اخوتي من أكبرهم إلى أصغرهم.

كما أهدي مذكرتي إلى ابنتي التي كانت أول الحاضرين من بدايتها إلى نهايتها.

وإلى زوجي الذي ساندني في السراء والضراء.

وإلى كل من كانوا لي أوفياء مساندين صديقتي الغالية، ولكل من ساهم في انجاز هذا العمل لأساتذتي وزملائي.

أهدي إليكم جميعا ثمرة جهدي.

أمـــــيرة

شـــــــــــــــكر وتقـــــــــــــــــدير

في البداية الحمد لله الذي وفقنا فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل المتواضع.

وبعد الحمد الله فإنني أوجه شكري وتقديري لأستاذي الدكتور "عـــلاوة نواري" والمشرف على رسالتي، فشكري لا يعبر عنه بكلمات فلولا مثابرته ودعمه المستمر ماتم هذا العمل فتوجهاته ومعلوماته هي من ساهمت في إثراء هذا البحث فله مني وافر الثناء وخالص الدعاء.

كما اتقدم بالشكر لكل الاساتذة الذين دعموا مشواري الدراسي كل بإسمه ولقبه ومرتبته.

أسأل الله أن يجازيكم خير الثواب والمراتب العليا في الدنيا والآخرة.

الملخص:

تستخدم البنوك الإسلامية من أجل تحقيق أهدافها التي يتمثل أهمها في تحقيق تنمية اقتصادية صيغا تمويلية متنوعة من صيغ المشاركة، المعاوضات، صيغ التكافل التضامن وهي قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، كما أن التمويل الإسلامي يلعب دوار محوريا في المحافظة على حقوق وواجبات الافراد الداخلين في العلاقة التمويلية.

إن الصيغ التمويلية الإسلامية تساهم في عرض المزيد من الخدمات والتسهيلات التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على تعبئة الموارد المالية للازمة للقطاعات الاستراتيجية الاقتصادية الكبرى.

نهدف الدراسة لإبراز اسهامات صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على معادلات الاتجاه العام لكل صيغة باستخدام برنامج SPSS ودراسة المسار الزمني لهذه المتغيرات و حجم تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الاقتصادية في ماليزيا و السودان وأثبتت المعادلات نمو معنوية خلال فترة الدراسة .و كلها تعمل على توفير المستلزمات المادية و التكنولوجية و تشجيع المؤسسات الجديدة للعمل و الإنتاج و القضاء على البطالة من خلال توفير مناصب الشغل هدا ما يجعل الدول تحقق الرفاهية و تدعم الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: صيغ التمويل الإسلامية، التنمية الاقتصادية، تدفق التمويل الإسلامي .

Résumé :

Les banques islamiques utilisent diverses formes de financement islamique, de la participation, compensation et des formes de solidarité qui sont basées sur la participation aux profits et pertes, pour atteindre leurs objectifs dont le plus important est le développement économique, la finance islamique joue un rôle principale dans la préservation des droits et des devoirs des individus impliqués dans la relation. Financére.

Les formules de financement islamiques contribuent à offrir plus de services et d'installations visant à faire progresser le développement économique grâce à leur

capacité à mobiliser les ressources financières nécessaires pour les principaux secteurs économiques stratégiques.

Le but de l'étude est de mettre en évidence les contributions des formules de financement islamique à la réalisation du développement économique en s'appuyant sur les équations de tendance générale pour chaque formule utilisant le programme SPSS, et en étudiant l'évolution dans le temps de ces variables et le volume des flux financiers islamiques vers les secteurs économiques en Malaisie et au Soudan, et les équations se sont avérées une croissance significative au cours de la période d'étude. Exigences physiques et technologiques, encouragement de nouvelles entreprise de travail et de production et élimination du chômage grâce à la création d'emplois. Voilà ce qui permet aux pays de parvenir à la prospérité et de soutenir les piliers fondamentaux du développement économique.

Mots clé : Formules de financement islamiques ,dévlopement économique, L'afflux de la finance islamique.

الفهرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز	
مقدمة	أ–ت
الفصل الأول: الأدبيات النظرية لصيغ التمويل الاسلامية والتنمية الاقتصادية	
تمهيد الفصل	5
المبحث الأول: أساسيات حول صيغ التمويل الاسلامية والتمويل الاسلامي	6
المطلب الأول: المصارف الاسلامية والتمويل الاسلامية	6
الفرع 01: المصارف الاسلامية	6
الفرع 02: مفهوم التمويل الاسلامي	8–7
الفرع 03: قواعد وضوابط التمويل الاسلامي	10–8
المطلب الثاني: أنواع صيغ التمويل الاسلامية	11
الفرع 01: صيغ المشاركات	11
أولا: المشاركة	12–11
ثانيا: المضاربة	14–12
ثالثا: صيغ شبيهة للمضاربة	17–14
الفرع 02: صيغ المعاوضات	17
أولا: المرابحة	18–17
ثانيا: السلم	20–18
ثالثا: الاستصناع	22–20
رابعا: البيع بثمن آجل	22
خامسا: الإجارة	24–23
الفرع 03: صيغ التكافل والتضامن	25
أولا: الزكاة	27–25

ثانيا: القرض الحسن	28
ثالثا: الوقف	30-29
رابعا: التامين التكافلي	31-30
الفرع 04: صكوك إسلامية	32-31
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية	37-33
الفرع 01: مفاهيم حول التنمية الاقتصادية	34-33
أولا: تعريف التنمية	33
ثانيا: التنمية الاقتصادية	33
ثالثا: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي	34
الفرع 02: التنمية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الاسلامي	34
أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية في المنظور الاسلامي	34
ثانيا: فروقات للتنمية الاقتصادية بين المنظور الاسلامي والمتطور الوضعي	35
الفرع 03: مؤشرات التنمية الاقتصادية	37-36
المبحث الثاني: أهمية صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية	37
المطلب 01: مساهمة صيغ التمويل الإسلامي في تحقيق البعد الاقتصادي	39-38
الفرع 01: دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق تنمية صناعية	38
الفرع 02: دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق تنمية زراعية	39
المطلب 02:دور التنمية في تحقيق البعد الاجتماعي	41-39
الفرع01: الاستثمار في رأس المال البشري	40
الفرع02: المساهمة في الحد من الفقر	41-40
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	43-41
خلاصة الفصل	44
الفصل الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا و السودان	
المبحث الأول: الملامح الأساسية للأنظمة المصرفية في كل من السودان وماليزيا	60-45
المطلب 01: مراحل تطور الأنظمة المصرفية للسودان وماليزيا	52-45
الفرع 01: مراحل تطور النظام المصرفي في السودان.	49-45
الفرع 02: مراحل تطور النظام المصرفي الماليزي	52-49
المطلب 02: تحليل تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي في كل من دولة ماليزيا والسودان.	60-52

الفرع 01: صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في النظام المصرفي في دولة السودان	56-52
الفرع 02: الصيغ التمويلية المستخدمة في النظام المصرفي في ماليزيا	60-56
المبحث 02: مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في كل من السودان و ماليزيا .	-60
لمطلب 01: تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في السودان.	67-60
المطلب 02: تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا.	70-67
المطلب 03: استراتيجية تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر	74-72
الفرع 01: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر	72
الفرع 02: متطلبات تحقيق تمويل إسلامي متطور بالاعتماد على التجربة الماليزية والتجربة السودانية	73
خلاصة الفصل	74
خاتمة عامة	78-75
قائمة المراجع	84-79
قائمة الملاحق	90-84

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	أوجه الفرق بين التنمية في المفهوم والوضعي و المفهوم الإسلامي	35
(1-2)	لائحة المصارف العاملة في السودان	48-47
(2-2)	لائحة المصارف الموجودة في ماليزيا.	52-51
(3-2)	تطور تدفق التمويل الإسلامي المصرفي في المصارف السودانية حسب الصيغ التمويلية الاسلامية بالعملة المحلية للفترة 2009-2018 (الجنيه السوداني الوحدة: مليون الجنيهات).	53
(4-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة في السودان	54
(5-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة في السودان	55
(6-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المضاربة في السودان.	55
(7-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاستصناع في السودان.	56
(8-2)	تطور تدفق التمويل الإسلامي المصرفي في المصارف الماليزية حسب الصيغ التمويلية الإسلامية بالعملة المحلية للفترة 2009-2018 (رينجت الماليزي: مليون رينجت ماليزي).	57
(9-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة في ماليزيا.	58
(10-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاجارة في ماليزيا.	58
(11-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة في ماليزيا.	59
(12-2)	تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المضاربة في ماليزيا.	59

قائمة الجداول

(2-13)	تطور ارصدة تدفق التمويل من البنوك حسب القطاعات الاقتصادية في السودان بالعملة المحلية (الجنيه السوداني) خلال الفترة 2009-2018	61
(2-14)	تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة والزراعة في السودان للفترة 2009-2018	62
(2-15)	تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في السودان	64
(2-16)	تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة المحلية في السودان	66
(2-17)	الجدول رقم:(2-17) تطور ارصدة تدفق التمويل من البنوك حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا بالعملة المحلية (الرينجت الماليزي) خلال الفترة 2009-2018	67
(2-18)	تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة في ماليزيا	68
(2-19)	تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الزراعة في ماليزيا	69
(2-20)	تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الزراعة في ماليزيا	70

قائمة الاشكال والمنحنيات البيانية

الرقم	الاشكال والمنحنيات البيانية	الصفحة
(1-1)	أنواع الوقف	30
(2-1)	أنواع الصكوك الاسلامية	32
(1-2)	منحنى تطور صيغة المضاربة في ماليزيا.	60
(2-2)	منحنى تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي YMS1	63
(3-2)	منحنى تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي YMS2	63
(4-2)	منحنى تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصادراتYMS3	65
(5-2)	منحنى تطور تمويل الإسلامي للقطاع الواردات YMS4	65
(6-2)	**منحنى تطور قيمة التمويل الإسلامي للتجارة المحلية YMS5**	66
(7-2)	منحنى تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي الماليزيYMS6	69
(8-2)	**منحنى يوضح تطور تدفق التمويل YMS7 الإسلامي للقطاع الزراعي**	70
(9-2)	منحنى تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات YMS8الأخرى	71

قائمة الرموز

الرمز	المعنى
YMS1	تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في السودان
YMS2	تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في السودان
YMS3	تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصادرات في السودان
YMS4	تدفق التمويل الإسلامي لقطاع الواردات في السودان
YMS5	تدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة المحلية في السودان
YMS6	تدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعي في ماليزيا
YMS7	تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في ماليزيا
YMS8	تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الأخرى في ماليزيا

قائمة الملاحق

الرقم الملحق و الجدول في الملحق	الملاحق	الصفحة
(01-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المرابحة بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	85
(02-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المشاركة بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	85
(03-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المضاربة بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	85
(04-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة الاستصناع بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	86
(05-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المرابحة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018**	86
(06-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة الاجارة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018**	86
(07-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المشاركة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018**	87
(08-01)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لصيغة المضاربة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018**	87
(01-02)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	88
(02-02)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	88
(03-02)	**لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصادرات بالسودان خلال الفترة 2009-2018**	88

قائمة الملاحق

(04-02)	لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الواردات بالسودان خلال الفترة 2009-2018	89
(05-02)	لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع التجارة المحلية بالسودان خلال الفترة 2009-2018	89
(06-02)	لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي بماليزيا خلال الفترة 2009-2018	89
(07-02)	لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع االزراعي بماليزيا خلال الفترة 2009-2018	90
(08-02)	لتقدير معادلة الاتجاه الزمني SPSSمخرجات العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الاخرى بماليزيا خلال الفترة 2009-2018	90

مقدمة عامة

مقدمة:

إن المصارف الإسلامية أصبحت تلعب دورا جوهريا ومهما في النظام المصرفي الذي بدوره يكون المحرك الأساسي للنظام الاقتصادي الحديث، ويعتبر التمويل الإسلامي أفضل حل للخروج من الأزمات التي تتسبب فيها المالية التقليدية القائمة على معدلات الفائدة والمعاملات الربوية الوهمية التي حرمها الله عز وجل لقوله تعالى"وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة الآية 285. حيث أن الأزمات تتسبب بإفلاس العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية مما يؤدي إلى تسريح العمال ومنه ارتفاع معدلات البطالة وعدم كفاية الأموال لتلبية الحاجيات المختلفة مما يتسبب في تراجع مستويات التنمية هذا ما جعلهم يبحثون عن سبيل أكثر نجاعة وأقل خطورة وضرر، فالتف الجميع حول التمويل الإسلامي كتجربة رائدة وجديدة لحل المعضلات والوقاية منها مستقبلا.

نطرا لأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى موارد تمويلية كبيرة في جميع مراحلها وهذا ما يوفر التمويل الإسلامي لتنوع منتجاته وكثرتها هذا ما يجعل توليفة الصيغ التمويلية الإسلامية والتنمية الاقتصادية تدفع بالدول لتحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي من خلال ما توفره هذه الأدوات التمويلية من دعم مصادر التمويل وتعزيز المدخرات والنهوض بالاقتصاد.

مما سبق يمكن حصر الإشكالية فيما يلي: ما هي اسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

- ماهي أنواع صيغ التمويل الإسلامي الأكثر استخداما من قبل المصارف لدعم التنمية الاقتصادية؟
- ماهي مساهمات صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في ماليزيا لدعم التنمية الاقتصادية خلال الفترة2009-2018؟
- ماهي مساهمات صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في السودان لدعم التنمية خلال الفترة 2009-2018؟

فرضيات الدراسة:

لتسهيل معالجة الموضوع نعتمد على بعض الفرضيات:

1. صيغ التمويل الإسلامي متنوعة وتختلف استخداماتها لدعم التنمية الاقتصادية من دولة الى اخرى.
2. ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متباينة ومعنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بماليزيا خلال فترة 2009-2018.
3. ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متقاربة و معنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان خلال فترة 2009-2018.

أسباب اختيار الموضوع:

-ان التمويل الإسلامي من أهم مواضيع التي شغلت الباحثين في الوقت الحالي، خاصة بعد الازمة العالمية 2008

-ابراز أهمية صيغ التمويل الإسلامية وكفاءتها في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية.

-المساهمة المتواضعة في بعث الاقتصاد الإسلامي بحثا وتأصيلا.

-المساهمة في الجهود العاملة على ربط الدراسات الفقهية بالدراسات الاقتصادية حتى نتمكن من التجديد والابتكار و التطوير.

أهداف الدراسة:

- التعرف على صيغ التمويل الإسلامية.
- تحديد أكثر الصيغ التمويل الإسلامية دعما للتنمية الاقتصادية.
- توضيح أهم جوانب التنمية الاقتصادية.
- توضيح أوجه المقارنة بين تطبيق صيغ التمويل الإسلامية في السودان وماليزيا.

أهمية الدراسة:

يعتبر التمويل الإسلامي من أكثر المواضيع المتناولة قديما من عهد رسول الله صل الله عليه وسلم وأكثرها تداولا في العصر الحديث بعد الفشل التمويل التقليدي في العديد من المرات هاهو التمويل الإسلامي الذي يلعب دورا تنمويا فعالا في إطلاق الموارد المالية اللازمة لتلبية الطلب الهائل من أجل دعم التنمية خاصة المجال الاقتصادي الذي هو أساس تحقيق رفاهية الشعوب.

حدود الدراسة:

من حيث الموضوع فهو يتضمن دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية النتائج المحصل عليها يمكن اخدها كمثال للاقتداء به خاصة للدول التي تعاني أزمات عديدة نتيجة التمويل التقليدي.

من حيث البعد الزماني في دراسة دور صيغ التمويل الإسلامية فقد تناول البحث الفترة 2009-2018.

من حيث البعد المكاني تم دراسة دور صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في دولة ماليزيا ودولة السودان مع ابراز إمكانية تطبيق التجربتين الناجحتين في الجزائر.

منهج البحث:

استندت هذه الدراسة على مزيج من المناهج منها المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في سرد الحقائق فضلا عن المنهج القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي spss لتقدير معادلات الاتجاه الزمني لمتغيرات الدراسة المعنية بالقياس لإثبات او نفي صحة فروض الدراسة.

صعوبات الدراسة:

-وجود صعوبة في الحصول على الاحصائيات التي تخص تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الاقتصادية في دولة ماليزيا.

-وجود العديد من العراقيل ضعف تدفق الانترنت أدى الى ضعف المراجع بالإضافة الى مشاكل التنقل وغلق الجامعات بسبب وباء كورونا المستجد.

هيكل الدراسة:

سعيا للإجابة على إشكالية البحث تأكيد صحة الفرضيات من عدمها تمت صياغة الموضوع ضمن فصلين رئيسيين من أجل الإلمام بمختلف جوانبه، وقد كانت كالآتي:

الفصل الأول: تناول الادبيات النظرية للمتغيرين المتغير المستقل صيغ التمويل الإسلامية والمتغير التابع التنمية الاقتصادية فتم الإلمام بكل المفاهيم الأساسية للصيغ التمويلية ومشروعيتها وشروطها والمفاهيم الخاصة بالتنمية الاقتصادية ومؤشراتها ومفهومها الوضعي والإسلامي بالإضافة الى مساهمة مختلق الصيغ التمويلية في التنمية الاجتماعية، الصناعة، الزراعة وأخيرا تناول هدا الفصل الدراسات السابقة التي ساهمت في اثراء هذا البحث.

الفصل الثاني: وتناول هدا الفصل الجزء التطبيقي لمساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية بإدراج التجربتين ناجحتين تجربة ماليزيا وتجربة السودان في تمويل القطاعات الاستراتيجية عن طريق منتجات إسلامية و كانت النتاج متباينة محققة نموا متزايدا كمتوسط سنوي لفترة الدراسة.

الفصل الأول:

أساسيات حول صيغ التمويل الإسلامية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

تساهم البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاجتماعية والإنسانية والاقتصادية العادلة المتوازنة في إطار المعايير الشرعية والتي تركز على توفير الاحتياجات ال الأساسية و التمويلية المختلفة تساهم من خلال وجود ركائز تتمثل في ضوابط إسلامية وطاقات بشرية تهتم بالمعاملات الإسلامية من أجل تطبيقها على الوجه الصحيح، فهي تتيح أمام كافة شرائح المجتمع فرص استثمارية ناجحة تساهم في زيادة مستوى الدخل ومنه تحسين المستوى المعيشي و بالتالي تحقيق تنمية وذلك من خلال امدادهم بالتمويل المناسب في مختلف المجالات (الزراعية، الصناعية، الخدماتية) بالاعتماد على التمويل غير مكلف المرتكز على المشاركة بعيدا عن المعاملة الربوية التي تعتمد عليها البنوك التجارية حيث تنظر هذه الأخيرة إلى ان سعر الفائدة (الربا) أداة تصحيح مفيدة تحدد مصير كل من الاستثمار و الادخار اللذان بدورهما يحددان مصير التنمية الاقتصادية لبلد معين في حين أن البنوك الإسلامية تعتقد جازمة أن سعر الفائدة ربا محرم في الشريعة الإسلامية وله أضرار على اقتصاد البلد و ينظر إلى سعر الفائدة أداة اختلال وهدم داخل الاقتصاد و ليس أداة تصحيح.

في هذا الفصل سيتم التركيز على التمويل الاسلامي من حيث المفهوم والضوابط ومختلف الصيغ الإسلامية كما يعرض للإطار النظري للتنمية الاقتصادية من مفهوم ومؤشرات للتنمية وتأثير مختلف الصيغ الإسلامية عليها.

المبحث الأول: أساسيات حول صيغ التمويل الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: الدراسات التطبيقية السابقة.

المبحث الأول: أساسيات حول صيغ التمويل الإسلامية والتنمية الاقتصادية.

تعاني العديد من اقتصاديات دول العالم النامي و المتقدم من أزمات اقتصادية متكررة ذات مظاهر و مؤشرات متعددة تختلف حدتها من دولة إلى أخرى و من فترة إلى أخرى منها الفقر والبطالة والتضخم وإفلاس البنوك و المؤسسات الاقتصادية و حالة عدم الاستقرار الاقتصادية و لمعالجة مظاهر الازمة لجأت العديد من دول العالم إلى اختيار و تطبيق الحل الإسلامي لحل المشكلة الاقتصادية باعتمادها التمويل الإسلامي بديلا عن التقليدي لان الإسلام يولي عناية كبيرة لمصالح المجتمعات في دول العالم الإسلامي و الغير إسلامي استجابة لتطلعات الافراد و الشعوب و دفعا للضرر و تعظيما للمنافع.

المطلب الأول: المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي.

تقوم المالية الإسلامية بمعاملات تخلو من الربا وتحرم التعامل بالربا أخدا و عطاءا، وأصبحت تلقى اقبالا واسعا لتمويل المشاريع التنموية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ومستدامة.

أولا: المصارف الإسلامية:

1-مفهومها:

المفهوم الأول: المصارف الإسلامية هي مؤسسات نقدية مالية تعمل على جذب الودائع (الموارد النقدية) من أفراد المجتمع وتوظيفا فعالا تكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة ويعمل على تنمية اقتصادياتها.[1]

-المفهوم الثاني: البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل القيم الأخلاقية التي جادت بها الشرائع السماوية، وتسعى لتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية حيث أنها تقوم بما يقوم به البنوك من تسيير المعاملات التنموية، كما تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه فضلا عن الإسهام في تحقيق التكافل بين أفراد المجتمع بالدعوة إلى الزكاة وجمعها وإنفاقها في مصارفها الشرعية.[2]

المفهوم الثالث: يعرف المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخدا وعطاء، فالمصرف الإسلامي يتلقى ودائع نقدية دون الالتزام أو تعهد من أي نوع بإعطاء فوائد للمودعين، كما أنه يعمل على استخدام

---

[1] أحمد السيد كردي، **نظرة عن قرب لتنمية وتطوير البنوك الإسلامية**، 1431-2010مـ، ص05.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح، **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية بحث رقم66، البنك الإسلامي للتنمية المعهد الإسلامي للبحوث د التدريب**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، سنة 2004 م، ص87.

هذه الودائع بطرق شرعية دون الالتجاء إلى نظام الفائدة بشكل مباشر أو غير مباشر وهو شرط ضروريا لقيام المصرف الإسلامي ولكنه ليس شرطا كافيا، ومما يؤكد هذا القول أن بعض المصارف في أنظمة أو بلدان أخرى غير إسلامية قد اعتمدت على نظم بديلة للفائدة مثال ذلك بنوك القرية أو حتى بنوك الادخار.[1]

وبناءا على ما تقدم يمكن القول ان المصارف او البنوك الإسلامية هي التي تخلو في معاملاتها من الربا (سعر الفائدة) أخدا و عطاءا التزامنا منها بضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية إرضاء لله سبحانه و تعالى و تحقيقا لمصلحة الفرد و المجتمع.

وتجدر الإشارة ان المصارف الإسلامية تعمل في بيئة الاقتصاد الاسلامي باعتباره نظام له مبادئ أهمها ان المال هو مال الله سبحانه وتعالى. الاقتصاد الإسلامي نظام ومنهج له أصول أهمها:[2]

الاقتصاد الإسلامي مذهب ونظام فأصول هذا المذهب ثابتة أما التطبيق النظم فمتغير بضوابط محددة والمذهب له مبادئ أهمها:

* أن المال مال الله والبشر مستخلفون فيه.
* ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي حتى لغير المسلمين.
* تحقيق العدالة والتوازن الاجتماعي للأفراد وترشيد الاستهلاك والإنفاق ومراعاة الادخار.
* احترام الملكية الخاصة.
* الحرية الاقتصادية مقيدة لقوله تعالى" ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل"[3]
* التنمية الاقتصادية الشاملة للقطاعات والأنشطة كافة.

والاقتصاد الإسلامي نظام من حيث التطبيق والتنظيم أي تحويل الأموال إلى معاملات تلبي الحاجات ذلك عن طريق الحلول الاقتصادية المناسبة التي تتولاها عادة الدولة، ومن التطبيقات التي يحتاجها المجتمع الإسلامي:[4]

- ومن الفيد للمجتمع الإسلامي تقدير مستوى معيشي لائق مع بيان مقدار حد الكفاية.
- التخطيط الاقتصادي بما يحقق كفاية الإنتاجية ومتابعة تنفيذ الخطط.

---

[1] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي**، وقائع الندوة رقم 34، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 1990، ص129.

[2] عبد الملك يوسف الحمر، **المصارف الاسلامية ومالها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة، مداخلة في المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي**، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2006، ص 06-07.

[3] سورة البقرة، آية 188.

[4] عبد الملك يوسف الحمر، **المصارف الإسلامية ومالها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة**، مرجع سابق ص07.

- تبين المعاملات المالية المشروعة والمعاملات المحرمة كالربا.

2-مفهوم التمويل الإسلامي:

- التمويل في الاصطلاح الاقتصادي الحديث أعم منه في اللغة فهو قد يشمل كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلا) مصدرها تعبئة الموارد المالية، وأخير كيفية الاستعمال وطريقة الإنفاق وتسيره ومحاولة ترشيده.
- والتمويل الإسلامي هو نوع من التمويل أو على الأصح أسلوب في التمويل يستند إلى قاعدة فقهية وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو العمل وهو ما يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر لديه خبرة بالعمل التجاري يمكن أن يدخل للسوق بدون مال ويعمل بمال غيره عن طريق تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها. والتمويل الإسلامي يعتمد أساسا على الملك كقاعدة للربح أي من ملك الشيء استحق أي زيادة تحمل في ذلك الشيء.[1]

3- قواعد وضوابط التمويل الإسلامي:

يتركز التمويل الإسلامي على مجموعة من القواعد والضوابط التي تحكم آلية التعاملات المالية والتي تميز نظام التمويل الإسلامي عن غيره من الأنظمة.

3-1- قواعد التمويل الإسلامي:

3-1-1- قاعدة التملك:

هو الذي يعطي الحق للمالك في الزيادات المتولدة عن الشيء المملوك سواء كانت هذه الزيادات بفعل عوامل طبيعية أو باجتهاد المالك أو بعوامل السوق، وتبنى هذه القاعدة على قاعدتين فقهيتين هما "الخراج بالضمان" و"الغرم بالغنم".[2]

- فقاعدة الخراج بالضمان أي أن التكاليف والخسارة التي تحصل من الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا.[3] عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صل الله عليه وسلم" الخراج بالضمان" رواه الخمسة. معناه أن ابتاع أرضا فاستعملها أو ماشية فنتجها أو دابة فركبها أو دار فسكنها أو أجرها فأخذ

---

[1] ميلود زيد الخير، **التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ**، مداخلة في اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2011/02/16، ص 03.

[2] موسى مبارك خالد، **صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير تخصص استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013، ص 117.

[3] محمد مصطفى الزحلي، **القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة**، الطبعة1، جزء1، دمشق، 2006،ص 543.

غلتها ثم وجد بها عيبا قديما دسه البائع عليه، فله أن يردها إلى بائعها ويسترد ثمنها ولا شيء عليه، أما إذا اتلفت بين مدة العقد والفسخ لكانت من ضمان المشتري فالخراج له تحقيقا للعدل.[1]

- أما قاعدة الغنم بالغرم فيمكن تعريفها لغة:

فالغنم في اللغة: هو الفوز بالشيء والربح وهو ما يحصل له من مرغوبة من ذلك شيء شيء.

أما الغرم لغة: هو البين أو أداء شيء لازم، وهو ما يلزم الفرد مقابل شيء من مال أو نفس، فالغنم بالغرم أو من له الغنم عليه بالغرم أو ما يعبر عنها" النعمة بقدر النقمة والنقمة بقدر النعمة أي من ينتفع بالشيء يتحمل ضرره بتعبير آخر أن التكاليف والخسارة التي تحصل في الشيء تكون على من يستفيد منه شرعا.[2]

-1-2: قاعدة الواقعية:

وتقتضي هذه القاعدة معاملة الأشياء على طبيعتها في أرض الواقع، وتعني الواقعية في التمويل قاعدتين فرعيتين:[3]

- أن يكون الشيء المملوك قابلا للإنماء بطبيعته، فيكون بذلك الحق لمالكه في الزيادة التي تحصل له سواءا بفعل عوامل طبيعية كالعشب أو الأنعام، أو بفعل بشري كإنتاج السلع والخدمات إذا كان الملك لا ينمو مثل الدين فهو حق للدائن على المدين.
- أما القاعدة الثانية للواقعية هي: ارتباط عائد العملية التمويلية بنتائجها الحقيقية أي لا يحق لصاحب المال إلا ما تحقق من استثمار هذا المال سواء ربحا أو خسارة.

3-1-3- قاعدة التمويل من خلال السلع والخدمات:

أي أن العملية التمويلية يجب أن تمر عبر سلع وخدمات سواء في انتاجها عن طريق المشاركات أو في تداولها عن طريق البيوع أو الإجارة.[4]

وهذه القاعدة لها أهمية في ربط الاقتصاد النقدي بالاقتصاد الحقيقي.

3-2- ضوابط التمويل الإسلامي:

---

[1] الشيخ أبي عبد المعز محمد علي فركوس، 07: 01، 11/05/2020 Ferkous.com/hom/ ?=ar-biographie

[2] حمدية حسن، **شرح قاعدة " الغنم بالغرم"** 02:17، 11/05/2020 Hamdia hassane.com

[3] موسى مبارك خالد، ، مرجع سابق، ص 118.

[4] مرجع سبق ذكره، ص 118.

3-2-1- تحريم الربا والغرر:

الربا في اللغة وتعني الزيادة والمقصود هو الزيادة على رأس المال قلت أو كثرت.[1] ويعتبر الربا أهم ما يميز المؤسسات المالية التقليدية وعدم التعامل به هو ما ميز المؤسسات المالية الإسلامية في إطار سعيها لتقديم خدمات تمويلية يفرض عليها تغيير جذري في المفاهيم التمويلية المبنية على القرض بالفائدة، وذلك بالبحث عن عوائد للعمليات التمويلية بعيدا عن الربا المحرم، فكان مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر واستحقاق الربح من خلال عمليات تبادل حقيقية وهذان المبدآن يعكسان قواعد التمويل الإسلامي المذكورة سابقا وهذا من أجل أن يكون العائد بعيدا عن الربا المحرم.[2]

- أما الغرر هو ما كان على خطر الحصول، وعرف بأنه ما كان مستور العاقبة والحديث عام يشمل كل البيوع التي يدخلها الغرر، وهذه القاعدة مهمة تتبني عليها الهندسة المالية الإسلامية حيث أن فساد العقود في المعاملات يرجع أساسا إلى أمرين هما ربا وما يؤدي إليه والميسر وما يؤدي إليه وما في معناه.[3] **لقوله تعالى**" ولا يغرنكم بالله الغرور" **لقمان 33**، وقال ابن الحزم: الغرر ما لا بد من المشتري ما اشترى أو البائع ما باع.[4] وعليه فإنه لا بد من المعرفة التامة ورفع الجهالة في كل صور البيع وإلا فإن البيع لا يكون شرعيا ولا مباحا.

3-2-2- ضابط منع تمويل النشاطات المحرمة:

هذا الضابط يميز النظام التمويلي الإسلامي عن غيره من النظم التمويلية هو عدم إمكانية تمويل نشاط يدخل حسب أحكام الشريعة الإسلامية في المحرمات، وهو أيضا طابع أخلاقي لمؤسسات التمويل الإسلامي في نظر المؤسسات المالية الأخرى، وهذا ما يفرض عليها انتقاء وتحري أوجه التمويل الاستثمارية كانت أو استهلاكية التي لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المراقبة المستمرة لكيفية استغلال العميل لهذا التمويل.[5]

---

[1] صالح مفتاح، ريمة عمري، **بعنوان الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة في الوطني ملتقى حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3و4 ديسمبر 2012، ص 230.

[2] موسى مبارك خالد، مرجع سابق، ص 119.

[3] صالح مفتاح، ريمة عمري، مرجع سابق، ص 230.

[4] محمد عبد العاطي محمد عطية، **تحريم بيع الغرر**، تاريخ الإضافة 2020/02/26، 1441/07/02 هجري، alukah.net/sharia/0/138839/، 2020/05/13 ساعة 05:19.

[5] موسى مبارك خالد، مرجع سابق، ص 120.

المطلب الثاني: أنواع صيغ التمويل الإسلامية (أدوات التمويل الإسلامية):

في هذا المطلب سنتعرف على مختلف الصيغ التمويلية الإسلامية التي تحترم قواعد الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: أدوات المشاركة:

إن أدوات المشاركة الإسلامية هي أهم ما يميز المالية الإسلامية في إطار قاعدة الغنم بالغرم أي أن بتشارك طرفين أو أكثر في مشروع ويتم تقاسم الأرباح والخسائر.

أولا- االمشاركة (الشركة):

1- تعريفها:

لغة: الشركة بكسر فسكون-خلط ملكين وهي أن يوجد شيء لإثنين فصاعدا، عينا كان "ذلك الشيء أو معنى"[1]

اصطلاحا: هي عقد ينشأ بين اثنين أو أكثر على الاشتراك بحصة معينة من المال للاتجار به في مشروع قائم أو من أجل انشاء مشروع جديد على أن يتم اقتسام الأرباح والخسائر بحسب مساهمة كل شريك في رأس المال أو بحسب الاتفاق بينهم، والأصل فيها الاستمرار إلى غاية انتهاء المشروع.[2]

2- مشروعيتها: قال تعالى "قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك عن نعاجه وان كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنو وعملوا الصالحات وقليل ما هم وظن داود انما فتنه فاستغفر ربه وخرَ راكعا واناب"[3]

[سورة ص الآية 24].

❖ وحتى تكون المشاركة جائزة يجب توفر عدة شروط أساسية منها:[4]

- الأهلية (السن والعقل).
- التشارك في الأرباح وتوزيع الخسائر كل حسب نسبه ورأس المال معلوم مقدارا ونوعا وجنسا.
- أن لا يكون المال دينا لأحد الشركاء في ذمة شريك آخر أن يجوز فسخ العقد في حضور الأطراف دون احداث أي اضرار.

---

[1] أحمد الشربامي، **معجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، 1981، ص 238.

[2] خديجة عرقوب، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه اختصاص إدارة المؤسسات، جامعة سكيكدة، سنة 2016-2017، ص 89.

[3] سورة ص الآية 20

[4] مرجع سبق ذكره، ص 90.

3-أنواع المشاركة:

ولقد أجمع الفقهاء على 04 أنواع للمشاركة وتتمثل فيما يلي[1]:

شركة العنان، شركة المفاوضة، شركة الأبدان (الأعمال)، شركة الوجوه.

- **شركة العنان:** هي عقد بين شخصين أو أكثر للاتجار بمال مشترك بشرط أن لا يتصرف أحدهما فيه دون الآخر سواء في حضوره أو في غيبته، ولا يشترط فيها المساواة في المال ولا في التصرف ولا في الربح.
- **شركة المفاوضة:** في هذا النوع من الشركات يجوز لكل شريك التصرف في مال الآخر دون إذنه سواء في غيبته أو في حضوره بما يراه مناسبا في بيع أو شراء أو كراء وغيرها من المعاملات ويكون الشركاء متساوين في رأس المال وفي الأرباح.
- **شركة الأبدان (الأعمال):** هي أن يشترك اثنان أو أكثر على أن يعملوا فيما يجدونه من صناعات أو حرف فما كان لهم من ربح فهو يوزع بحسب الاتفاق بينهم، وعليه فهذه الشركة ليس لها رأس مال نقذي إنها تقوم على العمل ولا مانع من تفاوت ما يؤديه اطرافها من أعمال.
- **شركة الوجوه:** هي أن يشترك اثنان فيما يشتريانه بجاههما وثقة التجار بهما من غير أن يكون لهما رأس مال.
- ويمكن أيضا تقسيم المشاركة إلى نوعين حسب الاستمرارية:
- **المشاركة الدائمة:** وهي مشاركة التي تستمر إلى انتهاء الشركة والربح أو الخسارة تكون بنسبة مساهمة الشريك.
- **المشاركة المتناقصة:** تكون بنية تنازل شريك عن حصته لشريك أخر بعقد منفصل عن عقد الشركة مقابل سداد منها دوريا أو دفعة واحدة من قبل هذا الأخير هو الأكثر استعمالا.

ثانيا: المضاربة (القراض):

1- **تعريف المضاربة أو القراض:** وهو أحد أدوات المالية الإسلامية تقوم على مبدأ المشاركة.

لغة: المضاربة مفاعلة من الضرب وهو السير في الأرض.[2] وهو السفر بفرض التجارة وابتغاء الرزق [3]

---

[1] خديجة عرقوب، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 90-91.

[2] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، دار الجيل، 1981، ص 426.

[3] خديجة عرقوب، **مرجع سابق**، ص 91.

لقوله تعالى" وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله" [سورة المزمل الآية 20].

" وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا إن الكافرين كانوا لكم عدوا مبينا" [سورة النساء الآية 101].

اصطلاحا: عقد شركة في الربح بمال من رجل وعمل من آخر، وهي أن تعطي انسانا من مالك يتاجر به على أن يكون الربح بينكما، أو يكون له سهم معلوم من الربح وكأنه مأخوذ من الضرب في الأرض لطلب الرزق ويقال لرب المال والعامل: مضارب لأن كليهما يضارب صاحبه.[1]

ويكون الربح بينهما على حسب ما يشترطان وإذا لم تربح الشركة لم يكن لصاحب المال غير رأس ماله، وضاع على المضارب كده وجهده، أما إذا خسرت الشركة فإنها تكون على صاحب المال وحده ولا يتحمل عامل المضاربة شيئا منها مقابل ضياع جهده وعمله.[2]

2- مشروعيتها:

دليل المضاربة الاجماع فقد أجمع المسلمون على جواز ذلك النوع من المعاملة ولم يخالف فيه أحد وقد كان معروفا في الجاهلية تأثره بالإسلام لما فيه من مصلحة وهي تثبت بالسنة.

وأول قراض وقع في الإسلام هو قراض عبد الله وعبيد الله ابني عمر ابن الخطاب رضي الله عنهم في تعاملهم مع أبو موسى الأشعري كان حينها أمير البصرة نزلا عنده فأكرمهما وقال إني أحب أن أعمل لكما عملا ينفعكما لو أقدر على ذلك ثم قال لهما إن عندي مالا من مال الله أريد أن أبعث به إلى أمير المؤمنين فخداه سلفا واشتريا به تجارة من العراق تبيعانها بالمدينة وتدفعان رأس المال إلى أمير المؤمنين وتنتفعان بربحه فرضيا بذلك وفعلا، فجعله أمير المؤمنين قراضا فقسم الربح بين نصف لإبنه ونصف لبيت مال المسلمين.[3]

* حتى تكون المضاربة جائزة وجب توفر عدة شروط أهمها: [4]

---

[1] أحمد الشرباصي، مرجع سبق ذكره، ص 427.

[2] حسن أمين، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للتنمية**، جدة، سنة 2000، ص 19.

[3] عبد الرحمان الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، الجزء 3، طبعة 2، دار الكتب العامية، لبنان، 2003، ص 46-47.

[4] لقمان محمد مرزوق، **البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب الغربي**، طبعة 1، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، 1990،ص 277-278.

- أن يكون رأس المال نقودا معلومة الجنس والصفة عند التعاقد وأن لا يكون دين أجاز بعض الفقهاء ان يكون رأس مال المضاربة من العروض مثل البضاعة والدابة ونظائرها هذا في الماضي ما يقابله في الحاضر من معدات، تجهيزات (كالسفينة تدفع للميناء يحمل بها والربح يتقاسمه).
- الاتفاق على نسبة الربح عند التعاقد ونصيب كل منهما حصة في الربح لا في رأس المال.
- أن يسلم المال للمضارب ليقوم بعمله ويتمكن من تحريك المال واستثماره تحقيقا لمقتضى العقد.

3- أنواع المضاربة: يمكن تقسيمها إلى عدة أنواع:

حسب معيار الشروط:

وتنقسم إلى مضاربة مطلقة وأخرى مقيدة.[1]

- **المضاربة المطلقة:** هي مضاربة التي لا تتقيد بأي شروط مهما كان نوعها، نشاط، مكان، زمان، بل تطلق يد المضارب وتعطي له الحرية في اختيار النشاط والمكان والزمان المناسب.
- **المضاربة المقيدة:** هي مضاربة التي تتقيد بشروط معينة سواءا تعلقت تلك الشروط بزمان أو مكان تنفيذ العقد، أو بالنشاط ممول أو أشخاص معينين فإذا نفذت المضاربة خارج هذه الشروط المحددة في العقد بطلت.

- كما يمكن للمضاربة أن تكون متعددة الأطراف أو عادية متكونة من شخصين، كما يمكن أن تكون مؤقتة مرتبطة بنشاط معين عند انتهاءه تنتهي المضاربة، أو تكون مضاربة دائمة مرتبطة بعدة نشاطات حسب ما يتم الاتفاق عليه.

ثالثا: صيغ شبيهة بالمضاربة: وتكون على شكل المزارعة والمسافات:

1- المزارعة: وهي احدى صيغ التمويل الإسلامي القائمة على المشاركة.

1-1- تعريفها: تعرف المزارعة:

لغة: مزارعة مفاعلة من الزرع هي في الأصل تقتضي فعلا من الجانبين ولكن فعل الزرع في المزارعة يكون من أحد الجانبين، فيكون الاستعمال بطريقة التغليب كالمضاربة من الضرب.

وأيضا المزارعة من موضع الزرع.[2]

---

[1] خديجة عرقوب**مرجع سابق**، ص 93.

[2] أحمد الشربامي، **معجم الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 417.

اصطلاحا: طريقة لاستغلال الأراضي الزراعية باشتراك المالك والزارع في الاستغلال ويقسم الناتج بينهما بنسبة يعينها العقد أو العرض.[1]

1-2- مشروعيتها:

تثبت مشروعية المزارعة بالإجماع فقد روي عن عمر رضي الله عنه أن النبي صل الله عليه وسلم" عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع".[2]

1-3- شروطها:

يجب توفر بعض الشروط حتى يكون عقد المزارعة وفق الشريعة:[3]

- تحديد الأرض محل الزراعة وتسليمها لمن عليه واجب العمل.
- أن يكون البذر من صاحب الأمن حتى يكون رأس المال كله له قياسا على المضاربة.
- الاتفاق على الشيء المزروع بالإضافة على نصيب كل منهما ومدة العقد.

2- المساقاة: من الصيغ الشبيهة للمضاربة ويمكن تعريفها كالتالي:

لغة: المساقاة على وزن مفاعلة من السقي وفي ذلك وعي أن يستعمل رجلا في نخيل أو كرم ليقوم بإصلاحها على أن يكون له سهم مما تغله.[4]

اصطلاحا: دفع الشجر إلى من يصلحه بتنظيف السواقي والسقي والحراسة وغيرها بجزء شائع من ثمره أن مما يتولد منه رطبة كانت أو غيرها.

مشروعيتها:

هو نفس دليل مشروعية المزارعة عند أغلب الفقهاء أي بالإجماع، فقد روي البخاري حديث عمر رضي الله عنه" عامل أهل خيبر بسطر ما يخرج منها (أي من أرض أهل خيبر من زرع وثمر، كما أحيى هذه العاملة من بعده أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.[5]

---

[1] **معجم لسان العرب**، المجلد الثالث، ص 1726.

[2] مصرف السلام، **مجلة المصرف عن الجمعية العلمية**، نادي الدراسات الاقتصادية، العدد، ص 19.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 19-20.

[4] أحمد الشربامي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص 422-423.

[5] خديجة عرقوب، **دور أدوات التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص94.

شروط المساقاة:

حتى تكون المساقاة صحيحة وجب توفر عدة شروط ففي مذهب الحنفية تتمثل في:[1]

- أن يكون العاتدان عاقلات ولو لم يكنا بالغين.
- انهما إذا تعاقدا على شجر مثمر أن يكون ثمره يزيد بالعمل فيه والخارج من الثمر يكون لهما بحصة معلومة، وأن تكون شائعة في جميع الشجر.
- التسليم للعامل هو أن يخاي بينه وبين الشجر ولو اختلف لفسد العقد.

المغارسة: وتعتبر أيضا من الصيغ الشبيهة للمضاربة لاشتراك طرفين فيها احدهما برأس المال والآخر بالعمل.

تعريفها: تعرف المغارسة:

لغة: المغارسة من الفعل غرس الشجر ونحوه–غرسا أي أثبته في الأرض.[2]

اصطلاحا: هي صيغة من الصيغ استغلال الثروة الزراعية تجمع مالك الأرض الزراعية والعامل الزراعي، بحيث يقدم الأول الأرض على أن يقوم الثاني بغرسها بأشجار معينة حسب الاتفاق المبرم بينهما ويكون الشجر والإنتاج بينهما.[3]

شروطها: وحتى تكون صيغة المغارسة صحيحة وجب توفر عدة شروط أهمها:[4]

- تختص بنوع معين من الأشجار (كالزيتون، الرمان، التين) ولا يجوز الأشجار غير الثابثة.
- الاتفاق على المدة ونوع الثمر وعلى نصيب كل منهما.
- أن تكون الأرض ملك لصاحبها حتى يتمكن من التصرف فيها وفيما ينتج عنها.

أنواع المغارسة:

لها عدة أنواع :[5]

الأول: إجارة هو أن يغرس له بأجرة معلومة.

---

[1] عبد الرحمان الجزيري، **الفقه على المذاهب الأربعة**، مرجع سابق، ص 27–28.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، الطبعة4، مكتبة الشروق الدولية، سنة2004، ص 649.

[2] أمال لعماش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية**، مذكرة للحصول على درجة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2012/2011، ص 44.

[4] مرجع سبق ذكره، ص 44.

[5] خديجة عرقوب، مرجع سابق، ص 96.

الثاني: جعل وهو أن يغرس له شجرا على أن يكون له نصيب فيما ينبت منها خاصة.

الثالث: متردد بين الإجارة والجعل وهو أن يغرس له على أن يكون له نصيب منها كلها من الأرض.

الفرع الثاني: أدوات المعارضات:

هي أدوات تقوم على أساس العوض أو البدل وذلك من خلال البيع والشراء، فإذا كان الطرف الأول يقدم سلعة معينة الطرف الثاني يقدم ما يقابلها من عوض والذي يكون ثمن هذه السلعة، ويجب أن تكون العملية مباحة شرعا وإلا فهي باطلة وهذه الأدوات هي:[1]

المرابحة، السلم الاستصناع، البيع بثمن آجل، الإجارة.

أولا: المرابحة:

وتعد المرابحة من اكثر الصيغ الإسلامية استعمالا.

1- تعريفها:

لغة: مرابحة من الربح وهو النماء في التجر.[2]

اصطلاحا: المرابحة هي البيع بزيادة على الثمن الأول، وقيل أن يشترط البائع في بيع العرض أن يبيع ما اشترى به أي بما قام على البائع من الثمن، وغيره مع فضل، أي شيء معلوم من الربح.[3]

2- مشروعيتها:

كما نعلم أن الأصل في العقود الإباحة، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء إذ يرى أن الأصل في العقود الإباحة ما لم تشتمل على محضور شرعي " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود" سورة المائدة الآية 01.
فالناس يتبايعون ويتاجرون عن طرق عقود ما لم تحرمه الشريعة، والمرابحة صورة من صور البيع جائز وفي العموم الأدلة التي تقتضي مشروعيتها هي قوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" سورة البقرة الآية 275.[4]

---

[1] خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، سنة 2015 ص 251.

[2] **معجم لسان العرب**، المجلد رقم 03، الجزء 19، ص 1553.

[3] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 415-416.

[4] الواثق عطا المنان محمد أحمد، **عقد المرابحة ضوابطه الشرعية، صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية، مداخلة في**المؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم لقمان، أم درمان، ص 9.

قيل يا رسول الله أي الكسب أطيب مال: عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور.

ولقول رسول الله صل الله عليه وسلم: "أفضل الكسب عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور"[1]

الإجماع: حيث أجمع التعامل بها على مر الزمن ما دامت لم تشمل محرمات

3- شروط المرابحة:

حتى تكون صيغة المرابحة جائزة يجب توفر عدة شروط أهمها:[2]

- أن تكون السلعة معروضة أو موصوفة بذاتها مع توفر قبول المشتري والثقة بين البائع والمشتري.
- أن يبين البائع تكلفة السلعة مع تقدير هامش المرابحة وقبول المشتري.
- أن يكون العقد الأول خالي من الربا.

4- أنواع المرابحة: المرابحة نوعين رئيسين:

✓ **المرابحة الفقهية (المرابحة العادية):**

فالمرابحة العادية المتعارف عليها عند الفقهاء هو أن البائع متخصص في تجارة السلعة موضوع المرابحة وتملكها لغرض المتاجرة فيها، مع مواجهة المخاطر للحصول على الربح أو الخسارة أو أن البائع تملكها دون أن يعرف من يشتريها.[3]

✓ **المرابحة المصرفية (المرابحة لأمر بالشراء):**

المرابحة المطبقة في المصارف الإسلامية وتسمى بيع المرابحة لأمر بالشراء أو الوعد بالشراء، وهي أن يتقدم الراغب في شراء سلعة إلى المصرف لأنه لا يملك المال الكافي لسداد ثمنها نقدا فيشتريها المصرف بثمن نقدي وبيعها إلى عميله بثمن مؤجل أعلى.[4]

---

[1] الواثق عطا المنان، مرجع سبق دكره، ص 10.

[2] نوري عبد السلام بريون، **تطبيق عملية المرابحة في الفقه الإسلامي**، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية 2، ص 01.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 1-2.

[4] رفيق يونس المصري، **التمويل الإسلامي**، الطبعة 01، دار القلم، 2012، دمشق، ص 91.

ثانيا: السلم:

يعد السلم من الصيغ التمويلية الإسلامية.

1- تعريفه:

لغة: السلم من الاستسلام والتسليم أي التقديم.[1]

اصطلاحا: بيع يعجل فيه الثمن ويؤجل فيه المبيع، والسلم بلغة أهل الحجاز هو السلف وقد يطلق السلف على القرض.[2]

2- مشروعيته: إن المسند الشرعي هو قول رسول الله صل الله عليه وسلم.

هو جائز بالثمن لقول رسول الله صل الله عليه وسلم: " من أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" متفق عليه.[3]

3- شروط صيغة السلم:

ولأن السلم على غير قياس فقد وضع العلماء شروط وقيود من أجل إباحته: [4]

1) بيان الجنس والنوع والصفة في الثمن تجنبا للنزاع.
2) أن يكون المسلم فيه مؤجلا إلى أجل معلوم.
3) أن يكون المسلم موجودا عند حلول الأجل.
4) يشترط في المسلم فيه أن لا يكون من جنس الثمن وأن لا يكون متفقا عليه.
5) البعض اشترط بأن لا يقل الأجل عن شهر واحد ذلك لأن الشهر أقل مدة يمكن أن تتحقق فيها الفائدة من بيع السلم.
6) والثمن وجب أن يكون تعجل.

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص 446.

[2] رفيق يونس المصري، **التمويل الإسلامي**، مرجع سابق، ص 81.

[3] أحمد السيد الكردي، **تنمية وتطوير البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص 31.

[4] مرجع سبق ذكره، ص 31.

4- أنواع صيغة السلم: وله نوعين رئيسين:[1]

4-1- السلم المقسط:

صورته: تسليم المسلم فيه على دفعات، مثل أسلم في طن من الأرز على خلال سنة كل شهر 111 كيلوجرام واجازة الجمع هو قياسا على بيع التقسيط وإذا فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي ويمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على أن يتم التسليم بشكل جزئي.

4-2- السلم الموازي:

هو بيع سلم مستأنف في ظاهره وشكله القانوني مع الاعتماد فيه على عقد السلم سابق كأن تشتري مصارف كمية محددة من القطن من مزارعين ثم تقوم المصارف بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قبطنا بذات المواصفات للمبيع في العقد الأول دون أن يطلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

ثالثا: عقد الإستصناع:

يعد الإستصناع من صيغ المعاوضات يقوم على مبادئ اسلامية.

تعريفه: تعرف صيغة الإستصناع:

لغة: الإستصناع من استصنع مثل استصنع فلان كذا أي طلب منه أن يصنعه له.[2]

اصطلاحا: الإستصناع شراء شيء من صانع يطلب إليه صنعه، فهذا الشيء ليس جاهزا للبيع بل يصنع حسب الطلب فالإستصناع انتاج شيء لزبون معين وليس انتاجا للسوق.[3]

ويسمى من طلب الصنعة مستصنع والذي يقوم بصناعتها: صانع، وما تم صنعه: العين المصنوعة، أو العين المصنعة.[4]

---

[3] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، **صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية وفق ضوابط وشروط الشرعية والمصرفية تجربة البنوك السودانية، منتدى الفقه الاقتصادي الاسلامي**، 2015، دائرة شؤون الاسلامية والعمل الخيري بدبي، ص 19-20.

[2] مجمع اللغة العربية، **معجم الوسيط**، مرجع سابق، ص 525.

[3] رفيق يونس المصري، **التمويل الاسلامي**، مرجع سابق، ص 67-86.

[4] خديجة عرقوب، **دور أدوات التمويل الإسلامية**، مرجع سابق، ص 101.

مشروعيته: تثبت مشروعية الإستصناع من خلال:[1]

ويرى الحنفية أن الإستصناع جائز الإستحسان على غير القياس لأن القياس يقتضي منعه.

ويرى الحنفية أن الإستصناع جائز استنادا لقصة ذو القرنين في القرآن الكريم لقوله تعالى "إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض فهل تجعل لك جرجا على أن تجعل بيننا وبينهم سدا ما مكنني فيه ربي خيرا فأعينوني بقوة أجعل بينكم وبينهم ردما" سورة الكهف الآية 94-95.

وجه الاستدلال أن الله تعالى ذكر أنهم طلبوا من ذي القرنين أن يصنع لهم سدا مقابل ما يخرجونه من أموال وهذا هو الإستصناع بعينه.

شروط الإستصناع:

حتى يكون عقد الإستصناع جائزا يجب توفر عدة شروط أهمها:[2]

1- بيان جنس المستصنع ونوعه وقدره وأوصافه المطلوبة.
2- أن يحدد فيه الأجل.
3- يجوز في عقد الإستصناع تأجيل الثمن كله أو تقسيطه إلى أقساط معلومة.
4- يجوز أن يتضمن عقد الإستصناع شرطا جزائيا بمقتضى ما اتفق عليه العائدان ما لم تكن هناك ظروف ظاهرة.

أنواع الإستصناع:

إن صيغة الاستصناع لها عدة أنواع حيث يمكن أن تتم بصيغتين رئيسيتين:

الاستصناع العادي: في هذا النوع يتقدم مستصنع بطلب من صانع أن يصنع سلعة بمواصفات معينة ويبيعها له مقابل ثمن يلتزم به المستصنع (المشتري) في مواجهة الصانع (البائع).[3]

---

[1] مجموعة من المؤلفين، **فقه العاملات**، الموسوعة الفقهية الكبرى الفقه الحنبلي وعام /Islami limleri .com/ kullig/ frh/4/ hnbiel index- all 07/08/2020,13 :40.

[2] تمر سليمان، **ملتقى مداخلة بعنوان البنوك الاسلامية (تعريفها نشأتها مواصفاتها وصيغها التمويلية)**، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة، ص 11-12.

[3] خديجة عرقوب، **ملتقى الدولي حول أزمة النظام المصرفي الدولي وبديل البنوك الاسلامية**، مرجع سابق، ص 102.

الاستصناع الموازي:

يقوم هذا النوع من التمويل على عقدين، يقوم العقد الأول بين المصرف الإسلامي باعتباره صانعا وطرف آخر تحتاج سلعة مواصفات معينة على أن يكون الثمن مؤجلا، ثم يقوم المصرف بإبرام عقد ثاني مقتصر على الأول يأخذ من خلاله صفة المستصنع للسلعة الموضوعة في العقد الأول ويكون ثمن فيه معجلا على أن يلتزم بتسليم السلعة للطرف الأول في الوقت المتفق عليه وأن يحقق ربحا من العملية.[1]

رابعا: البيع بثمن آجل:

1- تعريف البيع بثمن آجل:

البيع بثمن مؤجل هو تأخير ثمن المبيع إلى أجل سواءا أكان هذا الأجل محددا معلوما، أو غير محدد.[2]

2- مشروعيته:

ثبت عن النبي صل الله عليه وسلم ما يدل على جواز البيع بثمن آجل هو أنه صل الله عليه وسلم أمر عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن يجهز جيشا فكان يشتري البعير ببعيرين إلى أجل ثم هذه المعاملة تدخل في العموم قول الله سبحانه: "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" سورة البقرة الآية 282.[3]

3- شروطه:

صيغة البيع بثمن آجل تتطلب عدة شروط أهمها:[4]

1) يجوز الزيادة في ثمن المؤجل عن ثمن الحال كما يجوز ذكر المبيع نقدا.
2) لا يجوز التنصيص في العقد على فوائد التقسيط مفصولة عن الثمن الحالي بحيث ترتبط بالأجل.
3) يحرم على المدين أن يماطل في أداء ما حل من الأقساط وعدم اشتراط تعويض.
4) يجوز أن يشترط البائع بالأجل حلول الأقساط قبل مواعيدها خاصة إذا تأخر المدين في السداد.
5) لا يحتفظ البائع بالملكية بعد البيع.

---

[1] أمال لعمش، **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 52-53.

[2] عبد الإله بن مزروع، ابن عبد الله المزروع، **البيع بالثمن المؤجل مع الزيادة على الأصل**، الثمن elibray. Mediu. edu. ny/ Book/ malot 782 palf,08/08/2020,00 :03.

[3] الإمام ابن باز، **حكم البيع إلى أجل وبيع التوريق والعينة والقرض بفائدة**، الموقع: Binbag. Org. Sa. Fatws/ 17518, 08/08/2020, 00 :08.

[4] نشر معهد الدراسات المصرفية، **نشرة توعوية**، السلسلة 06، العدد، 07 فيفري 2014، ص 02.

خامسا: الإجارة:

1- تعريفها:

لغة: عقد يرد على منافع بعوض.[1]

اصطلاحا: هي بيع نفع معلوم بعوض معلوم: دين أو عين

أو هي عبارة عن العقد على المنافع، بعوض وهو المال وتمليك المنافع بعوض إجارة وبغير عوض إعارة.[2]

2- مشروعيته:

وقد ثبت مشروعيته من الكتاب الكريم، قال تعالى" قالت احداهما يا أبت استئجره إن خير من استأجرت القوي الأمين، قال إني أريد أن أنكحك احدى ابنتي هاتين على أن تأجرني ثماني حجج فإن أتممت عشرا فمن عندما أريد أن أشق عليك ستجدني إن شاء الله من الصالحين" سورة القصص (26-28).

ووجه الاستدلال بالآية الكريمة وهو أن الله سبحانه وتعالى قص علينا خبر تأجير موسى عليه السلام نفسه لراعي الغنم بأجرة معلومة وشرع من قبلنا وشرع ما لم ينسخ فدل ذلك على جواز الإجارة.[3]

3- شروط تطبيق عقد الإجارة:

ويشترط في عقد الإجارة 04 أنواع من الشروط :[4]

- **شروط الانعقاد:** أي أن يكون العاقدين ذو أهلية كلاهما عاقلا ومميزا.
- **شروط النفاذ:** كون العاقد المؤجر مالك لما يؤجر أي ينعقد موقوفا على إجارة المالك.
- **شروط اللزوم:** يكون العقد صحيحا يكون الشيء المستأجر خالي من العيوب تسليم الشيء المستأجر عند العقد.
- **شروط الصحة:** أن لا تكون الأجرة منفعة من جنس المعقود عليه والمنفعة تكون معلومة.

---

[1] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مرجع سابق، ص 07.

[2] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سابق، ص 17-18.

[3] أحمد محمود نصار، **تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية باستخدام صيغة الإجارة الموصوفة في الأمة**، بدون طبعة، دار الكتب العلمية لبنان، ص 10.

[4] حسين الشواط، عبد الحق حميش، **فقه العقود المالية**، بدون طبعة، دار الكتاب الثقافي، ص 154-155.

4- أنواع الاجارة:

وذكر بعض المشايخ أن الإجارة نوعان إجارة على المنافع، وإجارة على الأعمال وجعل المفقود عليه في أحد النوعين (المنفعة والأخر العمل) وتعرف:[1]

الإجارة على المنافع: كاستئجار الدور، الأراضي والدواب والثياب.

الإجارة على الأعمال: كاستئجار أرباب الحرف والصنائع والخدم والعمال.

هناك نوعان آخران:

الإجارة التشغيلية: فيما معناه أن مالك العين يقوم بتأجير العين مدة زمنية عند انتهاء المدة يرجحه المستأجر للمالك ليأجره مرة أخرى.

الإجارة المنتهية بالتمليك: هي أن يقوم المالك بتأجير العين إلى المستأجر وفي نهاية الفترة يقوم بتمليكه للمستأجر، وتتكون العملية من عقدين العقد الأول هو عقد الإجارة والعقد الثاني هو عقد التملك سواءا هبة أو البيع بسعر رمزي حسب الإتفاق.

سادسا: أدوات أخرى:

توجد عدة أدوات تمويلية تستخدمها البنوك الإسلامية لكنها ليست محل اتفاق العلماء فهناك من يؤيد على جوازها وهناك من يحرمها منها.

1- التوريق:

لغة: شراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتريت منه للحصول على نقد بثمن حال ولم يستعمل المصطلح إلا عند الحنابلة، أي أن لو احتاج انسان إلى النقد فاشترى ما يساوي مائة بماله وخمسين فلا بأس عليه، ومسألة التورق من الورق وهو الفضة أما بقية المذاهب فتذكره ضمن الصور العينية.[2]

2- بيع العينة:

[1] نفس المرجع ، ص 156.

[2] محمد هندو، **الكليات التشريعية وأثرها في الاجتهاد والفتوى**، الطبعة 01، المعهد العالي للفكر الاسلامي، مركز معرفة الانسان للدراسات والابحاث والنشر والتوزيع، 2016م/1437هـ، ص 452.

أن يبيع انسان من انسان سلعة بعشرة دنانير نقدا ثم يشتريها منه بعشرين إلى أجل أو عكس، هذه الصورة أي العينة فيها طرفان يكون الطرف البائع مشتريا للسلعة نفسها بأقل ويكون المشتري هو الطرف الثاني مشتريا للسلعة بأكثر إلى أجل.[1]

أما فيما يخص مشروعيته فالمالكية وأبو حنيفة ذهبوا إلى عدم جوازها، أما الشافية والظاهرية والأمامية فقد ذهبوا إلى جوازها.[2]

الفرع الثالث: صيغ التكافل والتضامن:

ما يميز المالية الاسلامية كذلك أنها تراعي الجانب الانساني والاجتماعي وذلك من خلال أدوات تهدف لرفع الحس التكافلي بين أفراد المجتمع.

أهم هذه الأدوات هي الزكاة، الوقف، القرض الحسن، التأمين التكافلي.[3]

أولا: الزكاة:

تعريفها:

لغة: هي الزيادة،[4] وهي النماء والطهارة والبركة وهي مصدر زكا الشيء إذا نما وزكا فلان: إذا أصلح.[5]

قال تعالى "خد من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها" التوبة الأية 103.

[1] خديجة عرقوب، **دور أدوات المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 106.

[2] أحمد حميد النعيمي، أحمد عبد الله الزبيدي، **بيع الآجل في الفقه الاسلامي والقانون المدني دراسة مقارنة**، الطبعة01، دار المعتز، الأردن، 1437هـ-2016م، ص 33.

[3] خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور أدوات المالية الاسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، ، مرجع سابق، ص 251.

[4] أحمد الشرباصي، **المعجم الاقتصادي الاسلامي**، مرجع سابق، ص 209.

[5] محفوظ ابراهيم فرج، **فقه الزكاة على ضوء الكتاب والسنة**، طبعة01، دار المصرية اللبنانية، 2009، ص 27.

اصطلاحا: تطلق على الجزء المقدر من المال الذي فرضه الله سبحانه وتعالى للمستحقين عند بلوغ النصاب واستكمال الشروط، ويصح اطلاقا على المصدر الذي هو عمل الفاعل أي: الإخراج فيقال: الزكاة: إخراج ذلك الجزء من المال، وتسمى الواجبة صدقة.[1]

مشروعيتها:

شرعت الزكاة في المدينة المنورة فهي السنة الثانية من الهجرة وكان تشريعها تفصيليا بين فيه مقدار والشروط، وما ورد من الآيات الدالة على الزكاة يمكن تشريع اجمالي بدون تفصيل يرجع الامر فيه إلى إيمان المؤمنين وأمثالهم المبنى على العقيدة السليمة لقوله تعالى" والذين هم لزكاة فاعلون" سورة المؤمنين الآية 04، وجاء وجوبها بصيغة الأمر الصريح قال تعالى" وأقيموا الصلاة وآتو الزكاة" سورة البقرة الآية 110.

و الزكاة واجبة من السنة النبوية لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم "عن أبي عبد الرحمان، عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إلاه إلا الله وأن محمدا رسول الله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان » رواه البخاري.[2]

شروط الزكاة:

حتى تكون الزكاة صحيحة يجب توفر عدة شروط:[3]

1) **الإسلام:** حيث لا تجب الزكاة على الكافر بإتفاق الفقهاء لأن الزكاة عبادة والعبادات لا يلتزم بها إلا المسلمون.
2) **النية:** وهي عزم المسلم الدافع الزكاة في قلبه أن المال الذي يدفعه هو مال لزكاة ابتغاءا لمرضاة الله تعالى.
3) **البلوغ والعقل:** اختلف الفقهاء على وجوب الزكاة على الفقير والمجنون والصغير.
4) بالإضافة إلى الشروط الواجب توفرها في مال الزكاة أن يكون بالغ النصاب وهو مقدار معين لا يعتبر ملك للأغنياء، وأن يكون المزكي له الملك التام للأموال، بالإضافة إلى دوران الحول على المال أي بقاءه في حوزة مالكه لـ12 شهرا قمريا ما عدا الثمار والزروع فهي تزكي وقت غلتها.
5) أن لا يكون للمزكي دينا عليه.

---

[1] مرجع سبق ذكره، ص 28

[2] الإمام النووي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث النبوية، ط1، الشركة الجزائرية–اللبنانية، الجزائر، ص48.

[3] محفوظ إبراهيم فرج، فقه الزكاة على ضوء الكتاب والسنة، مرجع سابق ص ص 52–57.

مصارف الزكاة:

مستحقوا الزكاة ثمانية أصناف:[1]

1) **الفقراء:** هم ذوي الاحتياجات والذين لا يجدون كفايتهم مما لا غنى عنه من غذاء وشراب وملبس ومسكن وحرفة ونحو ذلك.
2) **المساكين:** هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال فالمسكين هو الذي لا يجد غنى يغنيه ولا يقطن له فيتصدق عليه ولا يقوم فسأل الناس.
3) **العاملين عليها:** هم الذين يوليهم الإمام على جمعها من الأغنياء.
4) **المؤلفة قلوبهم:** هم الجماعة الذين يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الإسلام، أو تثبيتها عليه لضعف اسلامهم أو كف شرهم عن المسلمين.
5) **في الرقاب:** هم العبيد الأرقاء يشترون بمال الصدقة لفك رقابهم.
6) **الغارمين:** هم الذين تحملوا الديون وتعذر عليهم دفعها.
7) **في سبيل الله:** أي الطريق الموصل إلى الله ومرضاته من علم وعمل.
8) **ابن السبيل:** هو المسافر المتقطع عن بلده وحدث له فقد عارض (مثلا فقد ماله أثناء السفر) يعطى من الصدقة يستعين بها لبلوغ مقصده ويشترط أن يكون سفره في الطاعة.

[1] يزيد عيشوش، وسيلة السبتي، **تجربة السودان في استثمار أموال الزكاة**، مجلة الدراسات العالمية والمحاسبة والادارية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019، ص 76.

ثانيا: القرض الحسن:

تعريفه:

لغة: القرض: القطع، قرضت الشيء أقرضه- قرضا: قطعته، والقرض ما تعطيه من مال لتقضاه، واستقرضت من فلان أي طلبت منه القرض فأقرضني وأيضا ما سلفت من احسان أو اساءة وهو على التشبيه.[1]

اصطلاحا: هو عبارة عن كل شيء مادي عيني كان أو نقدي يدفعه المسلم عونا لأخيه دون استرجاع بدل منه، وجاء لفض القرض في القرآن الكريم في "وقاتلو في سبيل الله واعلموا أن الله سميع عليم، من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له أضعافا كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون" البقرة 244-245.

وهو أيضا عبارة عن مفارقة صاحب المال لماله فترة زمنية معينة بإقراضه لأخيه المحتاج، حيث يشترط رد مثلها بعد استحقاق معين بدون شروط زيادة.[2]

مشروعيته:

وتتأكد مشروعية القرض الحسن في القرآن الكريم من خلال الآية لقوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل ومرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل احداهما فتذكر احداهما الأخرى ولا يأب الشهداء مما دعوا ولا تسأمو أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله" سورة البقرة الآية 282.

ويجب أن يلتزم الانسان بأداء دين انسان آخر ولصاحب الحق مطالبة من شاء منها.[3]

---

[1] عبد الحق حميش، **إحياء مؤسسة القرض الحسن في المجتمعات الاسلامية**، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية، العدد 08، 1436هـ-2015، ص 19.

[2] أحمد عامر عامر، **العمل بالقرض الحسن في الجزائر تجربة وحلول اجتماعية**، مداخلة في ندوة المالية الاسلامية مغرب، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة ابن باديس الخروبة، مستغانم، ص 03.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 03-04.

ثالثا: الوقف:

تعريفه:

لغة: هو الحبس، وقف الأرض على المساكين اي حبسها.[1]

اصطلاحا: هو حبس العين والتصدق بمنفعتها وحبس العين يعني أن لا يتصرف فيها بالبيع و أو الرهن أو الهبة ولا تنتقل بالميراث، ويعني التصدق بمنفعتها صرف منافعها أو ريحها لجهات البر بحسب شروط الواقف.[2]

مشروعيته:

استدل العلماء على مشروعية الوقف من القرآن والسنة، فمن القرآن قوله تعالى "لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون" سورة آل عمران الآية 92.

قال أنس رضي الله عنه فلما أنزلت هذه الآية قام أبو طلحة–رضي الله عنه– إلى النبي صل الله عليه وسلم فقال يا رسول الله وإن أحب أموالي إلي ببرحاء(أرض ببرحاء) وإنها صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول الله حيث أراك الله فقال رسول الله صل الله عليه وسلم: "بخ ذلك المال رابح ذلك مال رابح وقد سمعت ما قلت وإني أرى أن تجعلها في الأقربين." فقال أبو طلحة أفعل يا رسول فقسمها أبو طلحة في أقاربه وبني عمه ووجه الاستدلال أن لفظ البر الوارد في الآية اسم جامع لأنواع الخير.[3]

شروط الوقف: تتمثل في الشروط التالية:[4]

- يشترط في الواقف أن يكون حرا، عاقلا وبالغا.
- ويشترط في الموقوف أن يكون الوقف مملوكا لصاحبه ومعلوما حين الوقف، وأن يكون مالا ثابتا.
- ويشترط في الموقوف عليه أن يكون أهلا لصرف المنفعة.
- ويشترط في الصيغة أن تكون جازمة ومنجزة.

---

[1] **معجم لسان العرب، الباب الواو**، جزء 54، ص 4898.

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، **حوكمة الصناديق الوقفية بين النظرية والتطبيق**، Researchgate.net/ Publication/ 272793456–hw Kmt,09/08/2020,13 :09.

[3] ماجد العمري، **أحكام الوقف في ضوء المصالح المرسلة، دراسة فقهية أصولية**، بدون طبعة، دار الخليج للنشر والتوزيع، 2017، ص 39–40.

[4] عرقوب خديجة، **دور أدوات التمويل الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 113.

أنواعه:

ويمكن ايجاز انواعه كما هو مبين في الشكل رقم (1-1):

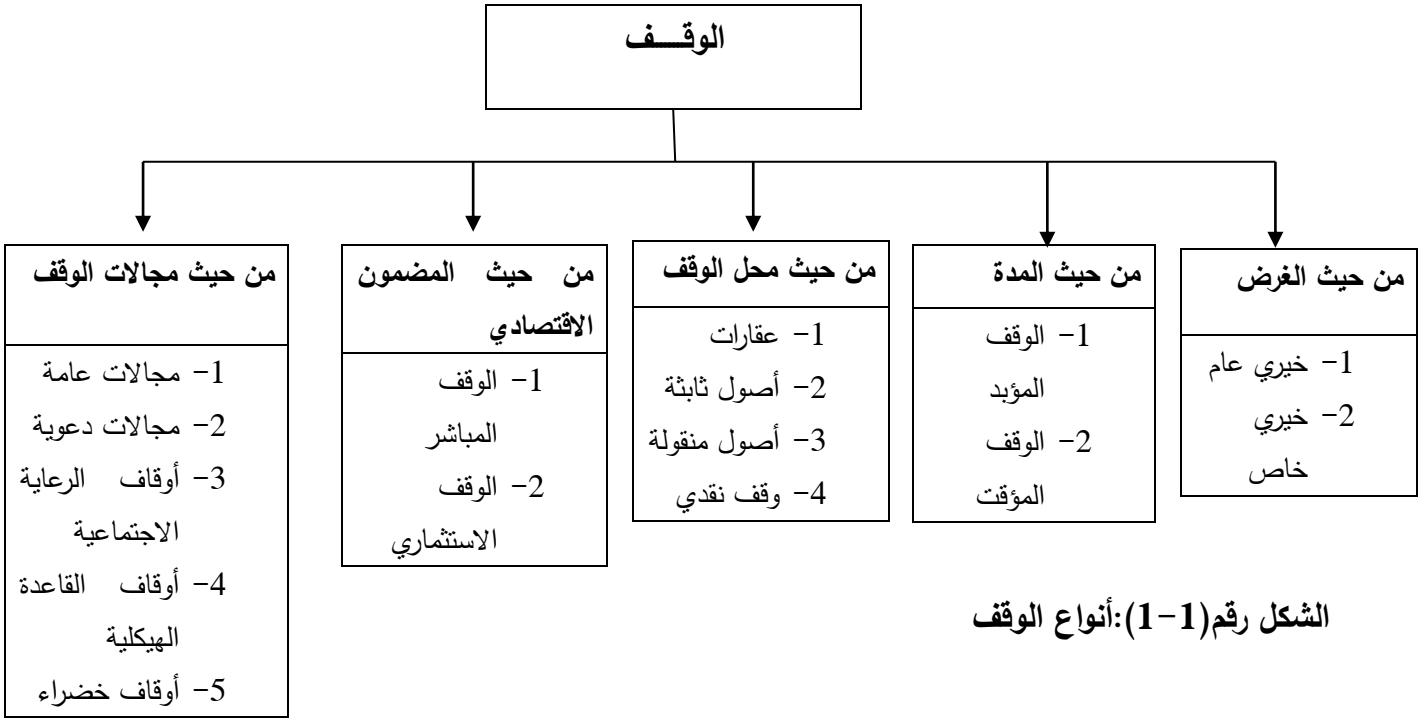

الشكل رقم(1-1):أنواع الوقف

مصدر: خديجة عرقوب، دور أدوات التمويل الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة،أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه تخصص إدارة المؤسسات، جامعة 20 اوت 1955سكيكدة،سنة 2016-2017 ، ص 115.

رابعا: التأمين التكافلي:

1- تعريفه: التأمين التكافلي عبارة عن تعاون مجموعة من الأشخاص يسمون "هيئة المشتركين" يتعرضون لخطرا أو أخطار معينة على تلافي أثار الأخطار التي يتعرض من لها أحدهم بتعويضه عن الضرر الناتج من وقوع هذه الأخطار وذلك بإلتزام كل منهم بدفع مبلغ من على سبيل التبرع.[1]

2- مشروعيته:

وقد ثبتت مشروعيته من القرآن الكريم لقوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" سورة المائدة الأية 02.

حيث أن الله سبحانه حث على التعاون والتكافل، التأمين التكافلي من هذه الأخيرة.

[1] ناصر عبد الحميد، **التأمين التكافلي**، ط 02، مركز الخيرات المهنية، بميك، سنة 2014، ص 90.

له عدة أنواع: منها:

التأمين على الأشياء والتأمين على الأشخاص ما يسمى بالتكافل.[1]

الفرع الرابع: الصكوك الاسلامية:

تعد الصكوك الاسلامية من الأدوات التي ظهرت حديثا في المجتمع الاسلامي نتيجة الحاجة إلى مصادر تمويلية مستمدة من الشريعة الاسلامية، وعرفت أيضا بصكوك الاستثمار فهي أوراق أساسها مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وفق قاعدة الغنم بالغرم وإصدارها يكون ضمن مشاريع تتماشى مع العقيدة الاسلامية.

مفهوم الصكوك الاسلامية:

عرفها مجمع الفقه الاسلامي بأنها أوراق مالية متساوية القيمة، تمثل أعيانا، ومنافع وخدمات معا أو إحداهما، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا، ويؤخذ هذا التعريف أنه غير مانع من دخول الصكوك المخالفة للشريعة الاسلامية فيه و لا يلزم في الصكوك من تساوي قيمتها أثناء تداولها بل إن التساوي يكون عند الاصدار.[2]

خصائصها: تتمثل خصائص الصكوك الاسلامية فيمايلي:[3]

- الصك يعد سندا لإثبات حق يصدر بإسم مالكه.
- الصك يمثل حصة شائعة في ملكية أصول مالية سواء أعيانا أو منافع، أو خدمات ولا يمثل دينا بفائدة وتصدر عن جهة مالكه ترغب قي بيعها.
- تنتهي العملية باسترداد حامل الصك رأس ماله في نهاية المدة المحددة.
- تخضع لأحكام شريعة فإذا خرجت عن الإطار فهي ليست اسلامية.
- قابليتها للتداول في جملة الصكوك يتحملون الغرم ويشاركون في الغنم.

أنواع الصكوك الاسلامية:

يمكن عرض أنواع الصكوك في الشكل رقم(2-1): أنواع الصكوك الإسلامية.

---

[1] عرقوب خديجة، **دور أدوات التمويل الاسلامية في تحقيق التنمية المستدامة**، مرجع سابق، ص 117-119.

[2] خالد ابن مسعود الرشود، **العقود المبتكرة للتمويل الاستثماري بالصكوك الاسلامية**، ط1، داركنوز، سعودية، سنة 2013، ص 35.

[3] مرجع سبق ذكره، ص 39-40.

الشكل رقم(2-1): أنواع الصكوك الاسلامية

المصدر: من إعداد الطالبة .

المطلب الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية من اهم ما تطمح إليه مجموعة الدول النامية التي تعاني من خصائص التخلف و الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات هذه الدول، وقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية و النماذج العالمية، تبحث في أسباب تخلف الدول النامية وكيفية الانتقال الى حالة التقدم الاقتصادي و تحقيق رفاهية الشعوب و كسر حلقة الفقر، ويعرض في هذا المطلب مفهوم التنمية الاقتصادية ومؤشراتها، والفرق بين التنمية و النمو فضلا عن الاختلاف بين المفهوم الوضعي و المفهوم الإسلامي لتنمية ومختلف الاهداف.

الفرع 01: اساسيات حول التنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف التنمية:

1- **لغة:** من الفعل نمى ينمي تنمية ونمى الشيء إذ جعله ناميا ونمى النار أي نماها (أذكاها)، وتعني النماء أي الازدياد التدريجي يقال نمى المال أي كثر وتراكم، ويستعمل مصطلح التنمية عادة بمعنى الزيادة في مستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .....إلخ.[1]

2- **اصطلاحا:** محاور التنمية وأبعادها متداخلة ومتفاعلة لذلك من الصعب تصور مفهوم محدد للتنمية، فالاقتصاديون ركزوا على الجانب الاقتصادي والاجتماعيون على الجانب الاجتماعي ...إلخ.
فالتنمية تمثل التقدم الذي يطرأ على المجالات الحياتية لتحسين المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أي عبارة تحقيق زيادة متسارعة ومتراكمة ودائمة عبر فترة من الزمن، يعني أن المجتمع يعتمد على نفسه ويطور قدرات أفراده مع ضرورة التركيز على تعبئة الموارد المحلية وصناعة معدات ووسائل وقاعدة تكنولوجية وتأهيل الكوادر البشرية لتحقيق التنمية.[2]

ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية:

وتعني إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية على القطاعات الاقتصادية المختلفة على مستوى الدولة من خلال التطوير في أنماط المعيشة المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والنهوض بالقطاعات المرتبطة بالمجتمع مثل (البطالة، التعليم، الصحة، العجز التجاري...إلخ)، أي أنها العملية التي تسمح من خلالها زيادة في الإنتاج والخدمات وزيادة في متوسط الدخل الحقيقي مصحوبا بتحسن مستوى معيشة الطبقات الفقيرة.

---

[1] بو جمعة وعلي، **اللغة العربية والتنمية الميسرات والمعيقات**، ط 01، دار الكتب، لندن، 2018، ص 24.

[2] رحايلي حجيلة، **التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)**، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 17 ديسمبر 2014 ص156.

ثالثا: الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:

يفرق جمهور الاقتصاديين بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، أما النمو فيقتصر معناه على مجرد الزيادة في اجمالي الناتج القومي أو الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.[1]

أما التنمية كما ذكرنا سالفا فهو مفهوم أوسع وأشمل للتغيرات الهيكلية على المدى الطويل.

-إذ لا تتوافر للتنمية متطلباتها ما لم تكن مصحوبة بتغيرات جذرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتنمية الاقتصادية، هي في الواقع عملية تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن.

-بينما مصطلح النمو الاقتصادي للتغيير من التطوير الاقتصادي في البلدان المتقدمة التي تتمتع بهياكل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، سليمة وقوية.

ونجد استخدام اصطلاح التنمية الاقتصادية يتلاءم مع ظروف البلدان المختلفة، فهذه البلدان أشد ما تكون الحاجة إلى زيادة معدا النمو بسرعة واستمرارية من أجل تعويض الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة ولا تأتي هذه الزيادة معدل النمو الاقتصادي إلا بإجراء تغيرات تشمل كل الهياكل.[2]

الفرع 02: التنمية الاقتصادية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الاسلامي:

أولا: مفهوم التنمية الاقتصادية في المنظور الاسلامي:

تتميز التنمية الاقتصادية في الاسلام بالشمولية فهي لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية فحسب بل تتضمن النواحي المادية والروحية والخلقية وتتعلق أيضا بمفهوم العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وعبر الأجيال وبتحريم الربا وفرض الزكاة وتأمين حد الكفاية للأفراد.[3]

ثانيا: فروقات للتنمية الاقتصادية بين المنظور الوضعي والمنظور الاسلامي:

يمكن توضيح أوجه الفرق من خلال الجدول (1-1):

---

[1] رواد زكي الطويل، **محاضرات في الاقتصاد الساسي**، ط01، دار زهران للنشر، الأردن، 2009، ص 98.

[2] مرجع سبق ذكره، ص 98.

[3] المعهد العالمي للفكر الاسلامي، **أبحاث ندوة اسهام الفكر الاسلامي في الاقتصاد المعاصر**، سلسلة إسلامية المعرفة (11)، الطبعة 01، 1992، ص 236.

جدول رقم(1-1): أوجه الفرق بين التنمية في المفهوم والوضعي و المفهوم الإسلامي.

	التنمية في المفهوم الوضعي	التنمية في المفهوم الاسلامي
من حيث التعريف	هي رفع مستوى الدخل القومي بزيادة الانتاج وتحسين الانتاجية أي أن هناك عملية انتاجية حقيقية مستمرة لتحسين الانتاجية بأساليب تكنولوجية (دخول الاقتصاد مرحلة النمو الذاتي).	التنمية الاقتصادية جزء من الشريعة وهي تغيير هيكلي في المناخ الاقتصادي والاجتماعي من أجل عمارة الأرض من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية والكسب الحلال فإطار التوازن بين الأهداف المادية وغير المادية.
من حيث الأهداف	وقد صبت أهداف التنمية الاقتصادية في المفهوم الوضعي في زيادة وتنمية الانتاج المادي دون الجوانب الأخرى (أي الجوانب المعنوية).	- تحسين مستوى خل الفرد وتحقيق العدالة الاجتماعية. - خلق المناخ المناسب لسيادة قيم الاسلامية في مجتمع بتمتع بالرغد المادي. - تحقيق حد الكفاية لجميع أفراد المجتمع المسلم. - جعل الأهداف المادية وسيلة لتحقيق الأهداف المعنوية.

جدول (1-1): من إعداد الطالبة يمثل الجدول أهم الفروقات من حيث التعريف والأهداف للتنمية الاقتصادية من المنظور الاسلامي والمنظور الوضعي.

الفرع 03: مؤشرات التنمية الاقتصادية:

يعتبر قياس مؤشرات التنمية الاقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية للوقوف على مدى تطور التنمية ومدى نجاح التخطيط الاقتصادي في تحقيق مختلف الأهداف المنشودة منها تحقيق الرفاهية للفرد، ويمكن عرض اهم المؤشرات كمايلي:[1]

1- مؤشر الناتج المحلي GDP:

هو أحد أهم مؤشرات الاقتصادية التقليدية التي تقيس النمو الاقتصادي فكلما ارتفع هذا المؤشر كان دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.

2- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي:

وهذا المؤشر يشير إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وهو تمييز لقيمة السلع والخدمات التي ينتجها الفرد الواحد في دولة ما ويساوي مجمل الناتج المحلي مقسوما على عدد السكان فكلما ازداد نصيب الفرد دل على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.

3- نسبة الإستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:

وهو يقيس نسبة مجمل الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلي لذا فإن ارتفاع هذا المؤشر يغني تمويل جيد للنشاطات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

4- نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

هو عبارة عن نسبة الدين الإجمالي لأية دولة إلى مجمل ناتجها المحلي، ومن الأفضل للتنمية الاقتصادية أن تكون هذه النسبة في أدنى مستوياتها.

5- مستوى التضخم:

وتعرف مستوى التضخم بأنه المعدل السنوي للتغيير في أسعار المستهلك في سنة معينة مقارنة بأسعار المستهلك في السنة السابقة هو مؤشر لإرتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل واضح مما يؤثر على الظروف المعيشية وكلما انخفض مستوى التضخم كان دليل على التقدم.

---

[1] خالد عيادة عليمات، **الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الأردن**، الطبعة 01، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2020، ص 46-49.

6- مشاركة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، الزراعة، السياحة) في الناتج المحلي الإجمالي:

وتعتبر زيادة مشاركة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي دليلا مهما على تحقيق التنمية الاقتصادية.

7- مؤشر الفائض في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:

الميزان التجاري هو الفرق بين القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون السنة، والميزان المفصل هو ما يسمى بالفائض التجاري صادرات أكبر من الواردات كلما كان الفائض التجاري مستمر دل على ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية.

8- مؤشر مستوى الفقر:

الفقر هو أدنى مستوى معيشة ويعتبر من لا يحصل عليه ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر" هو مؤشر من خلاله نحكم على مقدار التطور في التنمية الاقتصادية.

9- مؤشر مستوى البطالة:

كما هو الحال في مستوى الفقر فإن الارتفاع نسبة العاطلين عن العمل دلالة على انخفاض في مستوى التنمية.

10- مؤشر نمو السكان:

يساهم هذا الأخير في زيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية والخارجية وارتفاع الطلب على الخدمات، مما يشكل عبئا متزايدا على التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: أهمية صيغ التمويل الاسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تركز صيغ التمويل الإسلامية التي تعتمد عليها الكثير من المصارف على التنمية الاقتصادية دون اغفال جانب التنمية الروحية و العقائدية والاجتماعية للأفراد، وأفضل دليل على ان التنمية الاقتصادية في الاسلام تعتمد على الجانب الروحي والاقتصادي معا هو أن الرسول صل الله عليه وسلم عندما وصل المدينة بدأ في بناء المسجد أولا والسوق ثانيا وهذا من تكون التنمية الاقتصادية والروحية متلاحمتين كل منها يقوي الآخر، فالمسجد ينمي المعرفة والعقل والخلق كل هذا يصيب في تنمية المعاملات في السوق،[1] وفي العصر الحديث يمكن أن تبين أثر صيغ

[1] هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، **السياسة الاقتصادية في اطار مقاصد الشريعة الاسلامية**، مداخلة في ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 24/23 فيفري 2011، صر 10.

التمويل الاسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الناجحة التي تساهم في زيادة الناتج القومي ومنه زيادة الدخل الفردي بالإضافة إلى توفير مناصب شغل ومنه تحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد.

المطلب الأول: مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في تحقيق البعد الاقتصادي:

الفرع 01: مساهمة صيغ التمويل الاسلامية في تحقيق تنمية صناعية:

يعتبر التصنيع من القطاعات الاقتصادية القائدة والمساهمة في التغيير الهيكلي داخل اقتصاد البلد الى جانب قطاعي الزراعة والخدمات، وتساهم مصادر التمويل ولا سيما صيغ التمويل الإسلامي في النهوض بالقطاع الصناعي وتنميته إلى جانب القطاعات الأخرى من خلال ما يلي:

1- تمويل مشاريع البنية التحتية:

عرف قاموس Cambridge البنية التحتية على أنها الأنظم الأساسية والخدمات مثل النقل وإمدادات الطاقة التي تستخدمها الدولة للعمل بفعالية.[1]

واقتصاديا البنية التحتية هي كافة الخدمات والمواقف التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الحياة الاقتصادية والتجارية مثل الطرقات، حركة النقل والموانئ والمطارات، شبكات المياه، بناء مدن صناعية ومناطق تجارة حرة، شبكة الاتصالات (الأنترنت) وهذه البنى التحتية تتميز بمنافعها لجميع القطاعات الاقتصادية والمجتمع، واستخدام أدوات تمويل الاسلامية من أجل تمويل هذه المشاريع كصيغة المشاركة والمضاربة بين القطاع العام والخاص بهدف توزيع المخاطر المرتبطة بالمخاطر التحتية، استخدام المرابحة لشراء ما يلزم لإنجاز البنى التحتية كآلة الحفر والمعدات الكهربائية وغيرها، واستخدام الاستصناع لبناء مصانع وشق الطرقات ويمكن اعتماد الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك لهذه المشاريع.

كما أن اعتماد الزكاة باستخدام حصيلتها في تسديد خدمة الدين العام بدل الضرائب من أجل تصغير الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بالإضافة إلى الصناديق الوقفية التي تساهم تمويل بناء الجسور وشراء الحافلات خصوصا للمناطق النائية التي تحتاج لمشاريع تنموية، بالإضافة إلى التأمين التكافلي للحد من الأخطار (الحرائق، أخطاء التركيب والتشييد وغيرها).[2]

2- تشجيع المقاولاتية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

[1] خديجة عرقوب، فريد كورتل، **دور أدوات المالية الاسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2] خديجة عرقوب وفريد كورتل، مرجع سابق، ص 252-253.

إن أكثر ما تحتاجه التنمية الصناعية هو المزيد من المؤسسات الصناعية فهي تحتاج لتمويلات من أجل التأسيس أو التطور والتوسع وكل الصيغ التمويلية تناسب المؤسسات كل حسب نوعه (أي نوع النشاط)، بالإضافة لإنشاء المؤسسات جديدة يساهم في القضاء على البطالة بتوفير مناصب شخص، خلق منتجات جديدة وبالتالي أسواق بمنتوجات متنوعة مما خلق المنافسة الشريفة وبالتالي تطوير السوق.

3- معالجة مشكلة المديونية:

لجوء الدول إلى الاستدانة نتيجة انخفاض معدلات الادخار هذا ما سبب أزمات عديدة للدول لهذا تلجأ الدول إلى قروض من الخارج وبارتفاع معدلات الفائدة تزداد التكاليف خدمة الدين.[1] على عكس أنه إذا ما لجأت الدول إلى صناديق الزكاة والأوقاف من أجل دفع الديون ومحاربة الاكتناز ومعالجة عجز ميزانية الدولة وتقليل الاعتماد على الخارج.

الفرع 02: مساهمة صيغ التمويل الاسلامية في تحقيق التنمية الزراعية:

يمكن ان نلخص هدا في إن أحد أهم القطاعات في أي دولة هو القطاع الزراعي الذي ساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي إذا ما تم استخدامه من أجل تحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل، ومنه تنمية زراعية وتتحقق التنمية الزراعية باستخدام أدوات تمويلية إسلامية بحسن استغلال الموارد الزراعية بهدف تحقيق أمن غدائي و لأمن مائي حيث ادا تحقق الامن الغذائي تقل التبعية الخارجية فيتحقق التوازن البيئي وضمان الغداء بكميات والنوعيات الكافية لجميع أفرد المجتمع، ومن أجل تعزيز الأمن الغذائي الاستثمار في الزراعة من خلال عقود تمويلية اسلامية مثل المغارسة والمزارعة، المساقاة وصكوكها وحتى المرابحة، فمن الممكن شراء آلات خاصة مع التطور التكنولوجي ساعد على تحسين المنتوج الزراعي وكذلك يمكن استخدام الإجارة المنتهية بالتمليك والتأمين التكافلي لتأمين المخاطر كالجفاف... اما الاهتمام بالموارد المائي من خلال تمويل الإسلامي لبناء السدود و محطات تحلية المياه و تصفيتها. كما أن الالتزام بالضوابط الشرعية للملكية والإنتاج تلعب دورا جد مهم في حفظ الحقوق وتطوير التنمية الزراعية[2].

المطلب الثاني: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق البعد الاجتماعي.

يتم تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال الاستثمار في راس المال البشري و المساهمة في الحد من الفقر .

[1] مرجع سبق ذكره، ص 255.

[2] حسن يوسف داود، المصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح، الطبعة 1، دار النشر للجامعات، مصر، 2005م، ص ص23-45.

الفرع 01: الاستثمار في رأس المال البشري:

يمكن ان نلخص ذلك في ان التنمية الاجتماعية تتم من خلال الاستثمار في رأس مال البشري. كما يعرف على انه التعليم و الخبرة الا ان بعض الاقتصادين يرون عدم شمولية التعريف فالتعليم و الخبرة مجرد وسيلتين و تظل بالطبع الحاجة إلى مقاييس حقيقية للمهارات القائمة وهي تكمن في المعدلات المطلوبة لقياس العمل .[1]

وان الاستثمار الحقيقي يرجع للاستثمار في راس المال الطبيعي الآلات و المعدات و حتى يتمكن الفرد من زيادة دخله عليه ان يستثمر في راس المال الطبيعي ،حيث ان زيادة في الناتج المحلي (نمو اقتصادي) معناه زيادة في راس المال الطبيعي زائد عدد العمال الخام و هؤلاء العمال يحتاجون الى مؤهلات علمية لزيادة طاقتهم الإنتاجية ،حيث كان ينظر للتعليم على انه استهلاك الا ان التعمق لافي الدراسات اثبت ان التعليم يساهم في زيادة الثروة مع تطور الأساليب القياسية اثبت ان التعليم يساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي و لا يقل أهمية عن الاستثمار الحقيقي [2].

ومنه ظهر مفهوم الاستثمار في راس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والتكوين الاسري والمجتمعي الجيد بالإضافة الى الانفتاح الخارجي مع أخذ كل مفيد والابتعاد عن المسيء. تساهم صيغ التمويل الإسلامية في تعزيز الاستثمار في المجلات التعليمية من خلال تمويل المؤسسات التعليمية ومراكز البحث العلمي و الجامعات و المساجد من خلال صيغ (الزكاة، الوقف، الاجارة، الاستصناع) تعمل هده الصيغ التمويلية على بناء ة توسيع و شراء مختلف المعدات و الأدوات الخاصة بها [3].

الفرع 02: المساهمة في الحد من الفقر:

1-محاربة البطالة:

ان البطالة من الآفات الاجتماعية التب تؤثر على التنمية حيث تعرف " البطالة هي حالة تواجد الافراد المتعطلين الدين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ولا يجدونه "[4]

---

[1] حاتم صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، بدون طبعة، مصر ،2012، ص67.

[2] منى جاسم الزايد، الاستثمار في راس المال البشري، مداخلة في مؤتمر الثاني لمعاهدة الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي، ص929.

[3] خديجة عرقوب، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة، مرجع سابق، ص ص 192-194

[4] طارق عبد ه محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، "البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها اتجاهات عربية و عالمية، الطبعة 01، دار العلوم للنشر و التوزيع القاهرة، 2016، ص 14

وتساهم الصيغ التمويلية الإسلامية في الحد من البطالة من خلال انشاء المؤسسات والمشاريع الذي بدورهم يوظفون العمال من اجل امتصاص البطالة وتوفير مناصب شغل دائمة.

2-توفير سكن دائم:

ان توفير السكنات لكل الافراد هو حق لأنه يحمي ويحقق التوازن للفرد مما يجعل الفرد قادرا على الإنتاج وهو أحد اهم مؤشرات التنمية الاجتماعية. وتساهم صيغ التمويل الإسلامية في توفيره من خلال صيغ المرابحة او المشاركة سواءا بين القطاع العام والخاص او الخاص في تشييد السكنات او استعمال الأوقاف مثلا الأراضي للبناء عليها.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة:

المطلب الأول: دراسة خديجة عرقوب.

وجاء عنوان الدراسة كالتالي" دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة (التجربة الماليزية في الفترة 2000-2015 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د تخصص إدارة المؤسسات.

وكانت إشكالية الدراسة تتمحور في " ما هو دور المالية الإسلامية (أدوات المشاركات، المعاوضات، الصكوك الإسلامية، الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة في ماليزيا؟

اما اهم الفرضيات:

*يختلف المفهوم الوضعي للتنمية المستدامة عن المفهوم الإسلامي.

*تواجه أدوات المالية الإسلامية تحديات تحول بينها وبين مساهمتها في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة.

*تعد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية اهم جوانب التنمية المستدامة التي تساهم أدوات المالية فيها

قسمت الدراسة الى ثلاثة فصول تطبيقية وفصل نظري حيث توصلت للنتائج التالية:

-التنمية يجب ان تكون عملية شاملة مستمرة، عادلة ومتوازنة

-لا يمكن ربط التنمية بالاستدامة مالم تكن طويلة المدى

–التنمية المستدامة في المفهوم الإسلامي سبقت المفهوم الوضعي بقرون وجاءت في القرآن والسنة تحت مفهوم عمارة الأرض.

– تعد تجربة ماليزيا في مجال المالية الإسلامية تجربة مميزة يمكن اتخادها نموذجا للاستفادة منها.

المطلب الثاني: دراسة ساسية جدي.

جاءت الدراسة تحت عنوان "دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية.

وكانت إشكالية الدراسة كالتالي:" ما هو دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية في كل من ماليزيا والسودان؟

اما بعض فرضيات الدراسة:

*المشتقات المالية هي أشهر ما ابتكرته الهندسة المالية لإدارة المخاطر.

*الصناعة المالية الإسلامية هي كل عمليات التطوير والابتكار لأدوات مالية وآليات تمويلية او حلول جديدة.

وكانت نتائج الدراسة:

–تعد الهندسة المالية منهجا لنظام التمويل تهدف لتحقيق الكفاءة في المنتجات والعمليات المالية وتطويرها في ظل الاحتياجات التي تتصف بأنها متجددة ومتنوعة

–زاد دور الهندسة المالية في ابتكار أدوات مالية جديدة كان أبرزها المشتقات فكانت وليدة حاجة وخدمة لتغطية الضد المخاطر

– على الرغم من صدارة ماليزيا في اصدار وتداول المنتجات الإسلامية دوليا ومحليا وابتكار السودان لمنتجات مالية اصيلة إلا ان كل منهما تعاني من معيقات تحد من انتشارها.

المطلب الثالث: القيمة المضافة للدراسة

بالإضافة إلى المحتوى المهم التي جاءت به الدراسات السابقة ايضا تناول هذا لبحث إلمام بكل الصيغ التمويلية الإسلامية وضبط مفاهيمها وتبيان مشروعيتها كما تناول اهم مفاهيم التنمية والنمو، الفرق بينمهما والتنمية الاقتصادية وهدا من خلال دعم مختلف القطاعات الاستراتيجية. وتختلف الدراسة الحالية عن سابقاتها في توضيح مساهمة تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات في دولة السودان ودولة ماليزيا وذلك من خلال الاحصائيات الحديثة

للفترة 2009-2018. كما تم التطرق لإمكانية للجزائر من تطوير الصيرفة الإسلامية بمختلف صيغها التمويلية اعتمادا على التجربتين المتناولتين في البحث وخاصة ان الجزائر وضعت اللبنات الأولى لتطوير الصيرفة الإسلامية بوضع منتجات إسلامية قيد الخدمة سنة2020.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق يتبين أن التمويل الإسلامي من أهم المواضيع المطروحة في بداية الإسلام إلى يومنا هذا، فهذه الصيغ التمويلية تقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر وتبتعد كل البعد عن الربا المحرم، كما يقوم التمويل الاسلامي على أساس تحمل المخاطر بين الأفراد المشاركة في العملية الاستثمارية والتمويل هذا من أجله أن يحافظ على استقرار الأسواق .

كما تعددت صيغ التمويل التي تلبي كل احتياجات الأفراد منها صيغ المشاركة كالمضاربة، والمشاركة، المزارعة....وصيغ معاوضات والتي تقوم على أساس العوض من خلال البيع والشراء، الاستصناع، المرابحة، السلم، الإجارة، بالإضافة إلى ضيغ التكافل والتضامن كالزكاة، التأمين التكافلي، القرض الحسن ...وغيرها، كما أن للصكوك الاسلامية بأنواعها أهمية فهي من الصيغ المستحدثة التي تخضع للشريعة الاسلامية تقوم على أساس توفير مصادر تمويلية حديثة لمواكبة التغيرات المالية في الساحة الدولية، وتوفير مصادر التمويل تنشأ مشروعات جديدة وتتطور أخرى يزيد الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج القومي ومنه يزيد دخل الفرد وتقل البطالة، تزدهر المجتمعات وتتحقق الرفاهية الاجتماعية.

الفصل الثاني:

مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في كل من ماليزيا والسودان

تمهيد:

إن التمويل هو احد اهم المشكلات الاقتصادية في عصرنا الحالي ومن افضل الحلول التي تبناها العالم حاليا وحققت نجاحا في العديد من دول العالم هو التمويل الإسلامي من اهم البلدان التي لاقت نجاحا كبيرا هي السودان و ماليزيا فقد كانتا سباقتان لتبني التمويل الإسلامي للخروج من الأزمات التي سببها التمويل التقليدي لاعتماده على الربا المحرم في الشريعة الإسلامية والتي الى تدعو العمل و الإنتاج و التعمير من خلال مختلف الأدوات التمويلية التي توفرها هذه الأخيرة من اجل تحقيق مبادئ اقتصادية و اجتماعية و الحفاظ على حقوق الفرد و المجتمع .ويعرض في هدا الفصل مراحل تطور الأنظمة المصرفية في السودان و ماليزيا و مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية. بالإضافة الى تقدير وتحليل معادلات الاتجاه الزمني العام لاهم المتغيرات الأساسية للدراسة والمتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي واسهاماتها في تمويل القطاعات الاقتصادية لدفع عجلة التنمية في كل من ماليزيا والسودان خلال الفترة 2009-2018 حسب الاحصائيات المتاحة.

المبحث الأول: الملامح الأساسية للأنظمة المصرفية في كل من السودان وماليزيا.

ان الأنظمة المصرفية هي العمود الفقري في اقتصاديات البلدان فهي تتطور بحسب متطلبات كل دولة وظروفها كانت بدايتها مع الصيرفة التقليدية ثم انتقلت للصيرفة الإسلامية تدريجا كما هو الحال في تجربة السودان وتجربة ماليزيا للتمويل الإسلامي حيث اتجهت المصارف التقليدية لتقديم خدمات ومنتجات إسلامية وكل هدا بفضل القائمين عليها بمساعدة السلطات النقدية والحكومات لتلك الدول.

المطلب الأول: مراحل تطور الأنظمة المصرفية للسودان وماليزيا

تعتبر دولة السودان ودولة ماليزيا من السباقين في تطبيق التمويل الإسلامي في أنظمتهم المصرفية سيتم التركيز على تجربتهم التنموية الاقتصادية التي تبنت الاقتصاد الإسلامي.

الفرع الأول: مراحل تطور النظام المصرفي في السودان.

يتكون الجهاز المصرفي السوداني من ثلاثة اقسام تحت اشراف البنك السوداني المركزي وهي مصارف حكومية، مصارف متخصصة، مصارف تجارية .وتبنى بنك السودان المركزي النظام المصرفي الإسلامي منذ ثمانينات القرن الماضي ولما كانت معظم الدول و المصارف تستخدم النظام المصرفي التقليدي فإن بنك السودان واجه ظروف بالغة

التعقيد في ادارته لتطبيق التجربة الإسلامية في المصارف فكان لابد من الاجتهاد لاستنباط صيغ و أدوات مالية إسلامية لإدارة السياسة النقدية والتمويلية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة و إدارة السيولة النقدية لدى المصارف الإسلامية.[1]

ويمكن أن نقسم مراحل تطور النظام المصرفي السوداني الى خمس مراحل[2]:

1-المرحلة الأولى: مرحلة الإنشاء

قامت بعض المصارف العالمية بفتح فروع لها مثل البنك الأهلي المصري عام 1903م كان يقوم بمهمة البنك المركزي وبنك باركليز سنة1913م بالإضافة إلى فروع أجنبية أخرى كالقرض الليوني والعثماني ومع الاستقلال السياسي 1956م أنشئ أول بنك زراعي سوداني سنة 1957م، تلاه البنك المركزي 1959م وتلاه البنك التجاري وبنكين للتموين الصناعي 1961م من أجل القيام بدور التنمية في البلاد.[3]

2-المرحلة الثانية: مرحلة التأميم.

شهدت مرحلة ما بين 1970م-1974م عمليات التأميم والدمج فاختلفت الأنظمة المحاسبية و الهياكل التنظيمية مما انعكس سلبا على الأداء المصرفي في هذه الفترة أصبحت 5 بنوك متخصصة وبنك الادخار الذي زاول نشاطه عام 1974م

3-المرحلة الثالثة: مرحلة الانفتاح.

سنة 1976م سمحت السودان لعدد من المصارف الأجنبية من مزاولة نشاطها في السودان منها بنك ابوظبي الوطني، بنك الاعتماد و التجارة الدولي، بنك الشرق الأوسط بنك عمان المحدود جيب بنك بالإضافة إلى ظهور مصارف مشتركة بين القطاع الخاص السوداني و القطاع الخاص الأجنبي منها : البنك السوداني الفرنسي ،بنك الأهلي السوداني ،البنك الوطني للتنمية الشعبية، بنك النيل الأزرق ،بنك فيصل الإسلامي تلاه بنك التنمية التعاوني الإسلامي وبنك البركة وفي هذه الفترة قام البنك المركزي السوداني بإدارة القطاع المصرفي المزدوج بين الإسلامي و التقليدي.

4-المرحلة الرابعة: مرحلة اسلمة النظام المصرفي:

[1] ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة السودان وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015 ص210.

[2] مرجع سبق ذكره ،ص ص 210-212.

ظهرت فكرة تحويل النظام التقليدي إلى نظام إسلامي سنة 1984م وبدأت فكرة تعميقها سنة 1992م حيث شهدت هذه المرحلة تطورات اقتصادية هامة منها تحرير التعامل بالنقد الأجنبي في سنة 1992م و نلخص أهم تطورات الاقتصادية فيمايلي: البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي 1990-1993م وظهور قانون تنظيم العمل المصرفي وظهر برنامج السياسات المصرفية الشاملة لإعادة الهيكلة و تطوير القطاع المصرفي.

-تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي و المؤسسات المالية؛ انشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية عام 1994م .

-عمل القطاع المصرفي السوداني في نهاية 2006م بأكمله بما في ذلك البنك المركزي وفق النظام الإسلامي بعد البنك المركزي الإيراني و الباكستاني كما بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 35 مصرف بنهاية عام 2012 .

ثم ً بلغ عدد المصارف العاملة في السودان 37 مصرف ً بنهاية العام 2018، من بينها 4 مصارف حكومية (أي بين 3 مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد)، و8 مصارف تجارية أجنبية، و25 مصرفا مشتركا يشترك في رأس ماله القطاع المحلي والأجنبي). مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، فالسودان ً هو البلد العربي الوحيد الذي له قطاع مصرفي إسلامي بالكامل[1].

*لائحة المصارف العاملة في السودان

جدول رقم:(2-1)

المصارف التجارية			المصارف متخصصة	
حكومية	اجنبية	مشتركة	مشتركة	حكومية
بنك النيلين	**البنك العربي السوداني**	**بنك ام درمان الوطني**	**بنك الاستثمار المالي**	**البنك الزراعي السوداني**
	بنك أبو ظبي الوطني	**بنك الخرطوم**	**بنك الأسرة**	**مصرف الإدخار و التنمية الاجتماعية**
	البنك الأهلي المصري (الخرطوم)	**بنك فيصل السوداني**	**بنك الرواد للتنمية والاستثمار**	**مصرف التنمية الصناعية**
	مصرف قطر الإسلامي	**البنك السوداني الفرنسي**		
	بنك قطر الوطني	**مصرف المزارع التجاري**		
	مصرف الساحل و الصحراء للاستثمار و التجارة	**بنك البركة السوداني**		

[1] اتحاد المصارف العربية، واقع القطاع المصرفي و الاقتصادي في السودان،الأمانة العامة إدارة الأبحاث و الدراسات ،مارس 2019 ص1. https://uabonline.org/wp-content/uploads/، 22:30، 2020/08/21.

	بنك آيفوري	مصرف السلام		
		بنك المال المتحد		
		بنك بيبلوس افريقيا		
		بنك الإسلامي السوداني		
		البنك السوداني المصري		
		بنك العقاري التجاري		
		بنك التضامن الإسلامي		
		بنك الجزيرة السوداني الاردني		
		بنك الشمال الإسلامي		
		بنك النيل الأزرق المشرق		
		بنك النيل للتجارة و التنمية		
		بنك تنمية الصادرات		

من إعداد الطالبة اعتمادا على تقرير اتحاد المصارف العربية لسنة 2018.

المرحلة الخامسة: الصيرفة الالكترونية.

خطا بنك السودان المركزي خطوات جريئة لقطع المسافة بين السودان والعالم في هذا المجال، وتحققت في فترة قياسية قفزة كبيرة في التقنية المصرفية، وأصبح السودان اليوم من الدول المتقدمة في مجال التقنية المصرفية في المنطقة العربية والأفريقية. وما تحقق في مجال الصيرفة الإلكترونية في السودان يتمثل في[1]:

إنشاء شركة متخصصة في إنشاء وتشغيل وإدارة مشروعات التقنية المصرفية وهي شركة الخدمات المصرفية الإلكترونية شامخ EBS ربط المصارف السودانية بشبكة سويفت العالمية.

تنفيذ مشروع شبكة المعلومات المصرفية بهدف ربط الوحدات المصرفية مع بعضها ورئاسات المصارف مع بعضها ومع بنك السودان المركزي. خدمات تشغيل الصرافات الآلية وهي تعمل طوال 24 ساعة.

نقاط البيع حيث يتمكن المواطنون من الشراء من المحلات التجارية بالبطاقة المصرفية ودون الحاجة لحمل النقود.

[1] اتحاد المصارف العربية، الجهاز المصرفي في السودان، https://uabonline.org/arD، 22/ 08/ 2020، 01:46، 2022/08/21.

المقاصة الإلكترونية للشيكات المتداولة بين المصارف، حيث يتم تحصيل الشيكات في حساب المستفيد في اليوم نفسه. الهاتف المصرفي، حيث يمكنك الاستفسار عن سلسلة من المعلومات التي تطلبها دون الوصول للبنك، الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والبنك الإلكتروني، خدمة شحن رصيد الهاتف،

وسداد الفواتير وشراء الكهرباء ودفع رسوم بعض المؤسسات الحكومية وصرف الرواتب بالبطاقة المصرفية وغيرها. الصيرفة عبر الهاتف الجوال، المحفظة الإلكترونية وغير ذلك الكثير من الخدمات المصرفية الإلكترونية بحيث يمكنك إدارة حساباتك في المصارف عن بعد.

بالإضافة الى الاقطاع المالي غير مصرفي مثل قطاع التأمين وهي شركات تقوم بتقديم خدمات التأمين واستثمار الموارد في الشهادات والودائع الاستثمارية بالإضافة للعمل في المجال العقاري. وأيضا شركات الصرافة والتحاويل المالية ،شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وهي شركة تقوم بابتكار أدوات إسلامية تتميز بالمرونة و الواقعية فهي تدير الصكوك الحكومية و تساهم في المشروعات التنموية الاقتصادية و الاجتماعية للدولة بالإضافة إلى شركة الترويج للاستثمار المالي تعمل على تحقيق تسويات فورية لجميع المعاملات الخاصة بشراء و بيع الأوراق المالية لصالح العملاء كما تساهم في الأسواق المالية من اجل تحقيق اهداف السياسة النقدية، كما لصندوق ضمان الودائع المصرفية دور في توفير خدمة التأمين الإسلامي للودائع المصرفية ،الوكالة الوطنية لتمويل و تأمين الصادرات وأخيرا سوق رأس المال (سوق الخرطوم للأوراق المالية)[1].

الفرع الثاني: مراحل تطور النظام المصرفي الماليزي.

ماليزيا قُطرٌ إسلاميّ، يقع في جنوب شرقيّ آسيا صغيرة المساحة نسبيا ولا تزيد مساحتها عن 330000كم مربع، يسكنها 31.95 مليون نسمه [2]وتتكون من عدة جزر كما هو الحال في اغلب دول جنوب شرق آسيا وتتكون من ثلاثة عشر ولاية أحد عشر في ماليزيا الغربية واثنتان في الشرقية.

ان دولة ماليزيا من الدول التي حققت قفزة تنموية وارتقت باقتصاداتها نتيجة اعتمادها على مبادئ التي وضعها رئيس الوزراء محمد مهاتير. وبما ان العمود الفقري لأي اقتصاد هو النظام المصرفي فقد عمل محمد مهاتير على إرساء معالم الشريعة الإسلامية في النظام المصرفي الماليزي وقد مر الاقتصاد الماليزي بعد مراحل كمايلي[3]:

---

[1] ساسية جدي، مرجع سابق، ص ص 210-215.

[2] الهرم السكاني للعالم ،دولة ماليزيا سنة2019 ، https://www.populationpyramid.net/ar/%D9.

[3] زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي2000-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جوان 2018 ، جامعة 20 اوت 1995،ص ص221-223.

-ترجع تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا إلى سنة 1963 عندما قام مسلمو ماليزيا بتأسيس آلية لادخار أموال الحج واستثمارها بطريقة شرعية، وبعد نجاح تجربة الادخار الإسلامي بدأ الاهتمام الحكومي بإنشاء بنوك إسلامية والذي يعد داعما أساسيا لنجاح التمويل الإسلامي في ماليزيا.

-سنة 1983 تم صدور قانون البنوك الإسلامية والذي أعطى الصلاحية لبنك نيغارا الاشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها، كما عملت الجهات الحكومية على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية عن طريق تحويل النوافذ والشبابيك والتي تقدم خدمات مالية إسلامية إلى فروع وبنوك إسلامية قائمة بحد ذاتها.

- كما تم إنشاء اول بنك إسلامي مستقل في 01 جويلية 1983 تحت اسم بنك 'السلام' ، و بعد أدائه المشجع رسمت الحكومة الماليزية هدفها في أن تكون ماليزيا من أهم المراكز العالمية المصرفية الإسلامية و في سنة 1993 قدم بنك نيغارا ماليزيا نظام الصيرفة الإسلامية أو نظام الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية من أجل تسريع نشر المنتجات المصرفية الإسلامية للعملاء المحليين في أقصر فترة ممكنة .بعد الأزمة المالية لعام 1997 وتغيير البيئة الحاضنة للخدمات المصرفية الإسلامية في ماليزيا ،سمحت الحكومة بإنشاء بنك إسلامي ثاني وهو بنك 'معاملات ماليزيا ' لتسريع التقدم في الصناعة المصرفية، متبوعا بمخطط القطاع المالي الذي تم تقديمه لسنة 2001 و بدأ البنك المركزي الماليزي بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية كاملة .

-كما عرفت هذه الفترة السماح بإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبية ،فبدأ كل من بنك الراجحي السعودي و بنك التمويل الكويتي و غيرها من البنوك في فتح فروع و العمل في ماليزيا ،كما أدى تطور النظام المالي الإسلامي في السنوات الأخيرة و تزايد الاهتمام من قبل المجتمع الدولي بالتمويل الإسلامي لإطلاق برنامج في 2006 لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (MIFC) ووفر هذا البرنامج لماليزيا منصة لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى الأسواق الدولية ،كما تعززّ ذلك في سنة 2011 بوضع مخطط ثاني طويل المدى للنظام المالي سمي ب Financial sector bleuprint في إطار رؤية 2020 ،وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي الإسلامي و من الأهداف التي جاءت في هذه الخطة مسألة تدويل التمويل الإسلامي.

بعدها عرفت سنة 2013 تطورا مهما في تعزيز الإطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013 وكان الهدف من هذا القانون تمهيد الطريق لوضع إطار للامتثال الشرعي المتكامل لعمل المؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا.

يحوي النظام المصرفي الماليزي 27 بنكا تجاري (منهم 19 بنك أجنبي) 11 بنك استثماري 18 عشر بنك إسلامي بالإضافة للمؤسسات الغير مالية.[1]

ويمكن عرض لائحة بعض المصارف الإسلامية والتجارية الموجودة في ماليزيا كما هو مبين في الجدول أدناه:

[1] Banks around the worlds ,banks in malaysia, https://www.relbanks.com/asia/malaysia , vu23/08/2020 ,09:48.

جدول رقم(2-2): لائحة المصارف الموجودة في ماليزيا.

المصارف الإسلامية	المصارف التجارية
Bank Islam	**Affin Bank Berhad**
Alliance Islamic Bank	**Alliance Bank Malaysia Berhad**
Alkhair International Islamic Bank (Unicorn International Islamic Bank)	**AmBank (M) Berhad**
Dubai Islamic Bank	**Bangkok Bank Berhad**
Affin Islamic Bank Berhad	**Bank of America Malaysia Berhad**
Al Rajhi Banking & Investment Corporation	**Bank of China (Malaysia) Berhad**
Kuwait Finance House	**Bank of Tokyo-Mitsubishi UFJ (Malaysia) Berhad**
CIMB Islamic Bank	**CIMB Bank Berhad**
Public Islamic Bank	**Citibank Berhad**
RHB Islamic Bank	**Deutsche Bank (Malaysia) Berhad**
Bank Muamalat	**EON Bank Berhad**
Standard Chartered Saadiq Berhad	**Hong Leong Bank Berhad**
AmIslamic Bank	**HSBC Bank Malaysia Berhad**
HSBC Amanah	**Industrial and Commercial Bank of China (Malaysia) Berhad**
Hong Leong Islamic Bank	**J.P. Morgan Chase Bank Berhad**
MBSB Bank Berhad	**Malayan Banking Berhad**
OCBC Al-Amin Bank Berhad	**OCBC Bank (Malaysia) Berhad**

Bank Muamalat Malaysia Berhad	**Public Bank Berhad**
	RHB Bank Berhad
	Standard Chartered Bank Malaysia Berhad
	Sumitomo Mitsui Banking Corporation Malaysia Berhad
	The Bank of Nova Scotia Berhad
	The Royal Bank of Scotland Berhad
	1. **United Overseas Bank (Malaysia) Bhd.**

من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك نيغارا https://www.bnm.gov.my/.

المطلب الثاني: تحليل تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي في كل من دولة ماليزيا والسودان.

إن صيغ التمويل المتعددة في الشريعة الإسلامية ساعدت الدول في تمويل المشاريع الاستثمارية وحققت ناجحات ساهمت في زيادة الناتج المحلي ومنه زيادة الدخل القومي والفردي. ويستهدف هدا المطلب تفسير وتحليل معادلات الاتجاه الزمني العام لاهم المتغيرات الأساسية ومساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي والمتعلقة بالصيغ التمويلية الإسلامية في السودان و ماليزيا في الفترة 2009-2018. وتأخذ معادلة الاتجاه الزمني الصيغة التالية :

$$y = e^{\alpha+\beta t}$$

حيث أن:

Y: المتغير التابع

e: أساس اللوغاريثم الطبيعي

α: الحد الثابت

β: معامل معادلة الاتجاه الزمني العام و يمثل معدل التغير الحاصل في المتغير التابع بعد ضربه في 100 فإذا كان موجبا معناه تسجيل معدل متزايدا اما ادا كان سالبا معناه تسجيل معدل متناقص.

وباستخدام البرنامج الاحصائي spss تم تقدير المسارات الزمنية لمجموعة من المتغيرات التابعة ثم الكشف و تحليل تطوراتها رقميا و بيانيا.

الفرع الأول: صيغ التمويل الإسلامية المستخدمة في النظام المصرفي في دولة السودان:

إن القطاع المصرفي السوداني يعمل بكامله وفق الشريعة الإسلامية في معاملاته المالية والتي تقوم على المشاركة في الربح والخسارة (الغنم والغرم) وهي البديل الشرعي للفائدة الربوية التي يقوم على أساسها النظام المصرفي الربوي والمالية الإسلامية تعتمد على مجموعة من الصيغ ذات القواعد الثابتة من العدل والإحسان وإن المقصود من هذه الصيغ والأدوات الإسلامية هو توجيه المال العام واستثماره لإنمائه دون إهدار جهد الإنسان. كما أن أدوات المالية الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة من شأنها أن تحقق العدالة الاجتماعية بين المالكين والمحرومين، بالإضافة إلى ان هذه الأخيرة تلبي الحاجات التمويلية للأفراد من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للأفراد في إطار الشريعة الإسلامية

ويمكن عرض التطورات الحاصلة في مجال تدفق التمويل الإسلامي في السودان كما هو مبين في الجدول (2-3).

***1: الجدول رقم(2-3): تطور تدفق التمويل الإسلامي المصرفي في المصارف السودانية حسب الصيغ التمويلية الاسلامية بالعملة المحلية للفترة 2009-2018 (الجنيه السوداني الوحدة: مليون الجنيهات).**

الوحدة: الجنيه السوداني (مليون الجنيهات).

الصيغ / السنوات	المرابحة	المشاركة	المضاربة	السلم	الإجارة	استصناع	القرض الحسن	صيغ اخرى	المجموع
2009	8,186,340	1,641,402	956,036	349,618	24,779	0	0	3,496,029	14,654,204
2010	11,474,102	1,981,884	1,480,020	257,586	52,190	0	0	4,566,100	19,811,882
2011	14,312,933	1,548,468	1,424,744	174,806	35,795	0	0	3,880,274	21,377,020
*2012	12,021,906	2,636,883	1,296,315	459,838	89,595	20,115	125,475	5,292,662	21,942,788
2013	18,012,731	3,740,711	1,772,902	665,257	331,230	32,387	99,619	5,238,195	29,893,032
2014	20,180,433	3,625,294	2,086,517	1,464,259	144,597	43,193	208,716	5,747,359	33,500,369
2015	26,968,511	3,822,837	3,582,143	1,622,869	200,215	47,226	120,915	9,426,317	45,791,033
2016	38,518,716	5,593,984	4,165,534	2,499,694	290,365	52,265	240,811	14,722,414	66,083,783
2017	60,723,766	8,099,318	9,740,088	728,467	545,895	442,742	294,132	12,141,659	92,716,066
2018	78,705,264	9,196,459	7,560,347	2,030,221	1,058,173	1,114,718	543,988	18,059,319	118,268,489

المصدر: تقارير البنك المركزي السودان قاعدة البيانات الإحصائية https://cbos.gov.sd/ .

-من خلال الجدول رقم(2-3) الموضح أعلاه نلاحظ أن تدفق التمويل المصرفي في البنوك في دولة السودان يتميز بالاختلاف من صيغة تمويلية لأخرى حيث يوجد تباين في استخدام الصيغ التمويلية حيث أن صيغة المرابحة سجلت أعلى تدفق تمويلي ب(8186340)مليون جنيه سنة 2009 يقابله (78705264) مليون جنيه سنة 2018 .كما أن صيغة المضاربة و السلم و المشاركة تلقى أهمية كبيرة حيث قدر التمويل بالمضاربة سنة 2009 ب

(956036)مليون جنيه ليرتفع سنة 2018 إلى(7560347) مليون جنيه بالإضافة للمشاركة التي قدرت قيمة تدفقها التمويلي ب(78705264) مليون جنيه سنة 2018 وهوما يبين تسجيل ارتفاع مقارنة بسنة2009 و التدفق التمويلي و تباينه و تحقيق صيغة المرابحة اعلى تدفق هو نتيجة ان من اقل الصيغ مخاطرة مقارنة بالمضاربة و المشاركة والسلم.

اما صيغة الإستصناع والقرض الحسن تم بداية العمل به سنة 2012 فقد بلغ التدفق التمويلي في صيغة الإستصناع رغم انها حديثة التطبيق ل(1114718) مليون جنيه سنة2018 كما أن القرض الحسن لاقى استحسانا فبلغ تدفقه قيمة (543988) مليون جنيه، وأيضا الإجارة لا تقل أهمية عن الصيغ الأخرى فقد كان تدفقها سنة 2009 يقدر ب(24779) مليون جنيه ليبلغ سنة 2018 ل(1058173) مليون جنيه سنة 2018.

ومنه نجد أن التدفق التمويلي في المصارف في دولة السودان حسب الصيغ التمويل الإسلامية يلقى رواجا واسعا واهتماما كبيرا نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة والبنك المركزي السوداني بالإضافة اننا لاحظنا نسب التدفق التمويلي ارتفعت بشكل ملحوظ سنة 2017 وهدا نتيجة رفع العقوبات على الاقتصاد السوداني من طرف الولايات المتحدة الامريكية فقد فرضته سنة 1995 لترفعه في أكتوبر 2017.

ولتحليل تطور المسار الزمني لتدفق التمويل المصرفي السنوي في البنوك السودانية حسب الصيغ بالعملة المحلية للفترة 2009-2018.

يمكن الاعتماد على برنامج (spss) لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل صيغة من صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد السوداني.

حيث يمكن جمع كل الصيغ او استخدام كل صيغة لوحدها لمعرفة مدى تطور المسار الزمني لنمو هده الصيغ التمويلية الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاستصناع).

أولا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المرابحة بالسودان خلال الفترة 2009-.2018

بالاعتماد على بينات الجدول(2-3) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المرابحة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه

الجدول رقم (2-4): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المرابحة	$Y=e^{15.99+0.224t}$	**22.4%**	**0.000**	**137.452**	**0.945**

المصدر: مخرجات برنامج (spss) بالاعتماد على الجدول (01) في الملحق (01).

التفسير: يتبين من خلال الجدول (2-4)أن دولة السودان قد سجلت معدل نمو متزايد في حجم التدفق التمويلي وفق صيغة المرابحة m والبالغ نحو 22.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وكان حجم m يتقلب بين حد ادنى8186340 مليون جنيه وحد أعلى 78705264 مليون جنيه ومتوسط حسابي 28910470.2 وانحراف معياري ب23604376.56.

ثانيا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المشاركة بالسودان خلال الفترة 2009-.2018

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المشاركة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم (2-5): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المشاركة	$Y=e^{13.977+0.199t}$	**19.9%**	**0.000**	**109.734**	**0.932**

المصدر: مخرجات برنامج (spss) بالاعتماد على الجدول 02 في الملحق 01.

التفسير: يبين الجدول(1-4) ان دولة سجلت معدل نمو متزايدا في حجم تدفق التمويل وفق صيغة المشاركة s والبالغ نحو 19.9% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% وكان حجم s يتقلب عند حد ادنى 1548468.00مليون جنيه و عند حد اعلى 91966459.00مليون جنيه و متوسط حسابي ب4188724.00 مليون جنيه و انحراف معياري ب 2661142.354.

ثالثا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المضاربة بالسودان خلال الفترة 2009-.2018

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المشاركة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-6): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المضاربة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المضاربة	$Y=e^{13.397+0.245t}$	**24.5%**	**0.000**	**63.757**	**0.889**

المصدر: مخرجات برنامج (spss) بالاعتماد على الجدول رقم 03 في الملحق 01.

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول(2-6) ان دولة السودان سجلت نموا متزايدا في حجم تدفق التمويل وفق صيغة المضاربة d و البالغ نحو 24.45% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1% وكان حجم d يتقلب بين حد ادنى 956036.00 مليون جنيه و حد اعلى بلغ 9740088.00 مليون جنيه و متوسط حسابي ب340646.600مليون جنيه وانحراف معياري ب 2990412.440.

رابعا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة الاستصناع بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-3) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة الاستصناع فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-7): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاستصناع.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة الاستصناع	$Y=e^{8.865+0.624t}$	**62.4%**	**0.005**	**21.786**	**0.813**

المصدر: مخرجات (spss) بالاعتماد على الجدول 04في الملحق 01.

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول (2-7) ان دولة السودان حققت معدل نمو متزايدا في حجم تدفق التمويل وفق صيغة الاستصناع E والبالغ نحو 62.4% كمتوسط سنوي للفترة 2012-2018 حيث ان صيغة الاستصناع بدأ العمل بها سنة 2012 مع ذلك حققت نموا كبيرا في فترة قصيرة مقارنة بصيغ الأخرى. مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند1% وكان حجم E يتقلب بين حد أدني 20115.00 وحد اعلى 1114718.00 مليون جنيه ومتوسط حسابي ب 250378.00 مليون جنيه وانحراف معياري ب 409893.03.

الفرع الثاني: الصيغ التمويلية المستخدمة في النظام المصرفي في ماليزيا:

تعتبر دولة ماليزيا من أكبر الدول الإسلامية في قارة آسيا و التي تعمل بخطى متقدمة لترتقي باقتصادها و مستوى معيشة الافراد فحققت مرادها من خلال التوسع في الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي و إيجاد فرص عمل مع تحسين مستوى دخل الافراد كما انها تميزت في المجال المصرفي من خلال تبنيها للمالية الإسلامية حيث دعمت حكومتها الأنظمة و التشريعات البنك المركزي لإيجاد نظام يتناسب مع التمويل الإسلامي إلى جانب نظام الأساس الذي وضع للبنوك التقليدية مع العمل على تهيأت الأوضاع لتبني نظام مصرفي إسلامي كامل.

ويمكن عرض التدفقات التمويلية الإسلامية الحاصلة في في النظام المصرفي الماليزي كما هو مبين في الجدول التالي:

2: الجدول رقم(2-8): تطور تدفق التمويل الإسلامي المصرفي في المصارف الماليزية حسب الصيغ التمويلية الإسلامية بالعملة المحلية للفترة 2009-2018 (رينجت الماليزي: مليون رينجت ماليزي).

الوحدة: رينجت الماليزي،(مليون رينجت ماليزي)

صيغ / السنة	الإجارة	المرابحة	المشاركة	المضاربة	الإستصناع	صيغ اخرى	المجموع
2009	3923,7	222321.4	20542.8	4602.2	17631.0	161902.9	**285211.3**
2010	47636	254197.4	41008.9	3562.4	18663.0	301197.7	**663265.4**
2011	47933.1	320134.4	109559.2	3059.5	17993.1	407191.2	**905870.5**
2012	52820.8	385811.0	121089.6	2641.4	20376.6	515928.8	**1568668.2**
2013	62318.8	556249.2	154141.6	1591.6	16251.4	526198.2	**1316750.6**
2014	89677.4	806803.1	235424.4	1094.9	20339.3	737081.4	**1890420.5**
2015	108633.0	1295227.9	309095.3	876.2	24402.5	905785.6	**2644020.1**
2016	117944.1	1725260.4	420652.5	879.37	22238.6	971429.6	**3258404.5**
2017	118123.2	2117697.7	536613.6	825.8	23225.9	1044342.2	**3840828.4**
2018	119854.0	2526918.0	613536.8	643	53882.2	1361395.7	**4676229.7**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستناد الى احصائيات البنك المركزي الماليزي (نيغارا) https://www.bnm.gov.my/index.php

من خلال الجدول رقم (2-8) الموضح أعلاه نلاحظ ان التمويل الإسلامي في ماليزيا يشهد تطورا ملحوظا حيث ارتفعت قيمة التمويل من 285211.3 مليون رينجت ماليزي سنة 2009 ليصل سنة 2018 الى 4676229مليون رينجت ماليزي حيث يتبين انها حققت نموا متزايدا في تدفق التمويل الإسلامي ب حوالي 17% من اجمالي التمويلات في النظام المصرفي الإسلامي ويمكن القول ان قطاع التمويل الإسلامي الماليزي مستمرا في تحقيق النمو تدعمه البيئة التنظيمية بالإضافة إلى المبادرات الحكومية التي تهدف لفتح الافاق امام التمويل الإسلامي.

بالإضافة إلى ان الجدول يوضح تباين في استخدام الصيغ التمويلية الإسلامية حيث ان صيغة المرابحة حققت نموا في تدفقها التمويلي حيث قدر ب 22231.4 مليون رينجت ماليزي سنة 2009 ليصبح 2526318.0 مليون رينجت ماليزي سنة 2018 كما ان صيغة الإجارة والمشاركة لا تقلان أهمية فقد سجلتا نموا قدر بلغ 1198540 و6113536.8 مليون رينجت ماليزي على التوالي مقارنة بسنة 2009 حيث كانت قيمة تدفقهما التمويلي 3932.7و 2051.28 مليون رينجت على التوالي ،وأيضا صيغة الاستصناع التي تلقا رواجا حققت نموا ملحوظا حيث كانت قيمة تدفق التمويلي 17631 سنة 2009 و بلغ 53882.2 مليون رينجت ماليزي سنة 2018 .اما صيغة المضاربة فقد حققت تناقصا حيث كانت قيمة التدفق التمويلي سنة 2009 حوالي4602 مليون رينجت ماليزي ليصبح سنة 2018 حوالي 643 مليون رينجت ماليزي وهدا راجع لسبب ان صيغة المضاربة تتميز بخطورة عالية جدا.

ولدراسة وتحليل تطور المسار الزمني لتدفق التمويل المصرفي السنوي في البنوك الماليزية حسب الصيغ بالعملة المحلية للفترة 2009-2018.

يمكن استخدام برنامج (spss) لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل صيغة من صيغ التمويل المطبقة في الاقتصاد الماليزي.

حيث يمكن جمع كل الصيغ او استخدام كل صيغة لوحدها لمعرفة مدى تطور المسار الزمني لنمو هده الصيغ التمويلية الإسلامية (المرابحة، المضاربة، المشاركة، الاجارة).

أولا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المرابحة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8) الموضح أعلاه تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المرابحة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-9): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المرابحة	$Y=e^{11.849+0.29t}$	%29	0.000	482.508	0.984

المصدر: مخرجات (SPSS) بالاعتماد على الجدول 05 في الملحق 01

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول (2-9) ان دولة ماليزيا سجلت نموا في حجم التدفق التمويلي وفق صيغة المرابحة mr والبالغ نحو 29%كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% وكان حجم mr يتقلب بين حد أدني 222321.4 مليون رينجت وحد اعلى 2526918.0 مليون رينجت ومتوسط حسابي قدر ب 1021062.0 مليون رينجت وانحراف معياري ب 844863.1374.

ثانيا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة الاجارة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8) الموضح أعلاه تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة الاجارة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-10): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاجارة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة الإجارة	$Y=e^{9.507+0.26t}$	26%	0.007	13.304	0.624

المصدر: مخرجات (spss) بالاعتماد على الجدول 06 في الملحق 01

التفسير: من خلال الجدول (2-10) نلاحظ ان دولة ماليزيا حققت نموا متزايدا في حجم تدفق التمويل وفق صيغة الإجارة i والبالغ نحو 26% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% وكان حجم i يتقلب بين حد أدنى 3923.70 وحد أعلى 119854.00 مليون رينجت ماليزي ومتوسط حسابي مقدر ب 76886.4 و انحراف معياري 39738.98.

ثالثا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المشاركة في ماليزيا خلال الفترة 2009-.2018

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8) الموضح أعلاه تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المشاركة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-11): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المشاركة	$Y=e^{10.078+0.35t}$	35%	0.000	123.160	0.939

المصدر: مخرجات (spss) بالاعتماد على الجدول 07 في الملحق 01

التفسير: من خلال الجدول (2-11) نلاحظ ان دولة ماليزيا حققت نموا متزايدا في حجم تدفق التمويل حسب صيغة المشاركة msh و البالغ نحو35% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 وثبوث المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% و كان حجم msh يتقلب بين حد أدنى 20542.4و حد اعلى 613536.80 مليون رينجت ماليزي ومتوسط حسابي يقدر ب256166.7 و انحراف معياري يقدر ب207795.6.

رابعا: تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق صيغة المضاربة في ماليزيا خلال الفترة 2009-.2018

بالاعتماد على بيانات الجدول (2-8) الموضح أعلاه تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لصيغة المضاربة فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-12): تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المضاربة.

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المضاربة	$Y=e^{8.625-0.22t}$	-22%	0.000	161.793	0.953

المصدر: مخرجات (spss) بالاعتماد على الجدول 08 في الملحق 01

التفسير:نلاحظ من خلال الجدول (2-12) ان دولة ماليزيا سجلت نموا متناقصا في حجم تدفق التمويل وفق صيغة المضاربة و البالغ نحو -22% كمتوسط سنوي للفترة من 2009-2018 و هدا راجع لان صيغة المضاربة عالية الخطورة فيتجنبها الافراد .

ولمزيد بيان تطور المتناقص لصيغة المضاربة الشكل (2-1) يوضح انخفاض ملحوظ في حجم تدفق التمويل.

الشكل رقم (2-1) :تطور صيغة المضاربة في ماليزيا.

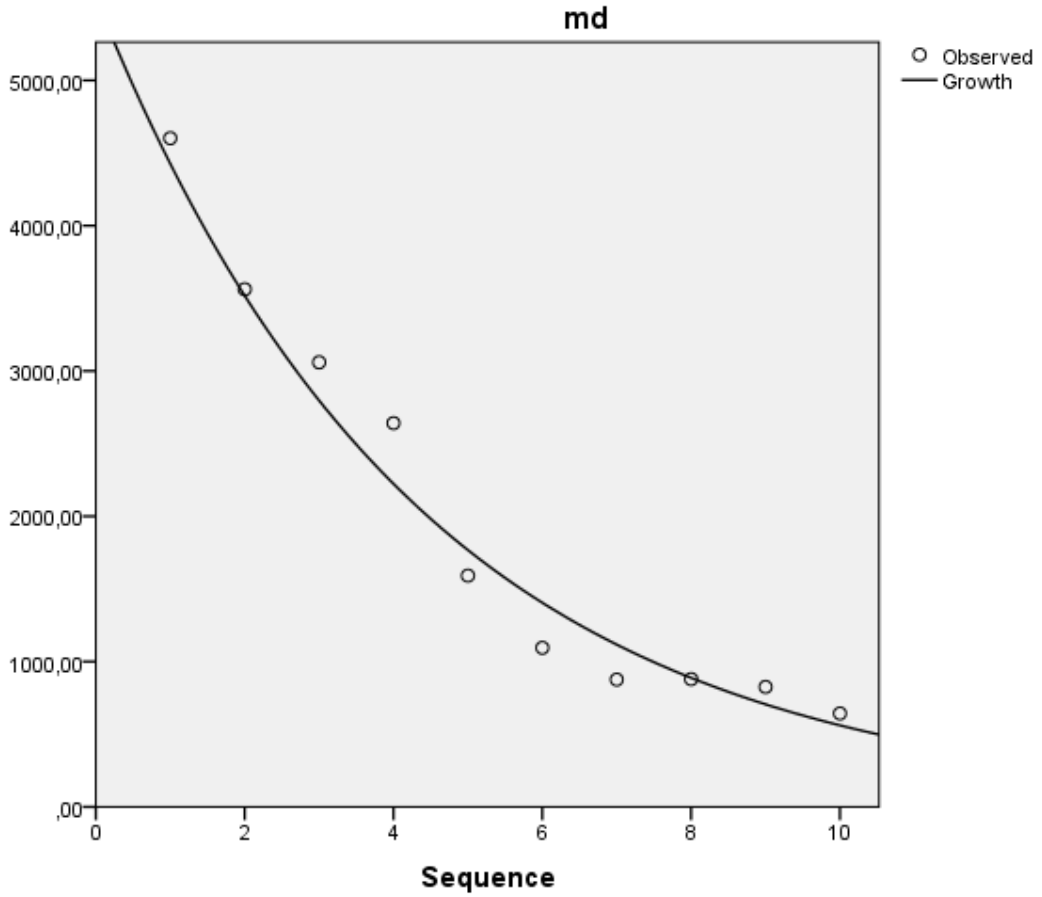

المصدر :من اعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات spss

المبحث الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في كل من السودان و ماليزيا .

عرفت أدوات المالية الإسلامية نموا ملحوظا في الفترة الأخيرة وتزايد الطلب عليها كما زاد تداولها في الأسواق المالية الإسلامية لما تتميز به من كفاءة في تمويل المشاريع الاستثمارية التي تذر أرباحا و تساهم في زيادة المداخيل و الدخل القومي و لها قدرة عالية في التصدي للازمات و تحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و هدا ما يمكن عرضه في هدا المبحث للكشف عن اسهامات الصيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية من خلال تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للتمويل القطاعات من خلال أدوات المالية الإسلامية .

المطلب الأول: تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في السودان.

يهتم التمويل المصرفي الإسلامي بتوجيه الأموال واستثمارها في القطاعات المنتجة بهدف التنمية الحقيقية للاقتصاديات حيث ان في دولة السودان وضعت كل الجهود في العمل على تحقيق تمويل مصرفي كامل و تطويره بما يتناسب مع

الأوضاع الاقتصادية و الشريعة الإسلامية من اجل تحقيق الأهداف المسطرة كالتنمية الشاملة عن طريقة تنظيم السياسة النقدية بما يعمل على توجيه تمويل القطاعات الاقتصادية.

ويمكن عرض التدفقات التمويلية الإسلامية للقطاعات الاقتصادية في السودان و الموضحة في الجدول ادناه:

الجدول رقم:(2-13) تطور ارصدة تدفق التمويل من البنوك حسب القطاعات الاقتصادية في السودان بالعملة المحلية (الجنيه السوداني) خلال الفترة 2009-2018.

الوحدة: جنيه السوداني. ملايين الجنيهات.

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	العقارات	أخرى	المجموع
2009	1686144	1556534	369991	0	2320902	0	8257349	13857920
2010	1599767	3826921	479243	2,317386	2872820	2052286	7254674	10562883
2011	1483929	5531022	864965	2562856	3763217	991330	5607859	20805175
2012	2873014	4577492	1065594	1259869	4168358	2152871	6240281	22337479
2013	6721005	5486736	2259,228	1885977	4368770	3042285	6136149	29900150
2014	6062080	5155753	1771516	2968207	6588343	3848082	9436932	35830913
2015	11089383	7899342	2230537	1568853	9928501	5936956	12630020	39916592
2016	18893594	9570887	1629062	3012642	16627297	9873789	19350721	78957992
2017	23393922	17341814	3848350	4072425	22275949	1696584	28197507	116095551
2018	36629814	37925355	10968004	1831493	6766338	1818413	25095856	1330352173

المصدر: البنك المركزي السوداني قاعدة البيانات الإحصائية.

يبين الجدول رقم (2-13) تطور ارصدة التدفق التمويلي من البنوك نحو القطاعات الاقتصادية في السودان وذلك خلال الفترة 2009-2018 حيث يظهر تباين في تمويل القطاعات فنجد الصناعة والزراعة يتقاربان في الأرصدة المتدفقة من المصارف الإسلامية نحوها حيث كانت تدفق التمويل الإسلامي نحو القطاع الصناعي سنة 2009 حوالي 1556534 مليون جنيه ليرتفع سنة2018م الى 37925355 مليون جنيه اما الزراعة فكانت حجم التدفق التمويل الإسلامي نحو سنة 2009 تقارب حوالي 1686144 مليون جنيه ليرتفع سنة 2018 إلى حوالي 36629814مليون جنيه.

كما ان القطاعات الأخرى كانت قيمها متباينة في تدفق التمويل من المصارف الإسلامية حيث ان الصادرات والواردات الذي بدوره يمثل قطاع التجارة الخارجية الذي يبين ان تدفق التمويلي للصادرات أكبر منه للواردات نتيجة ارتفاع تصدير البترول وتصدير المنتجات الزراعية خاصة القطن والسمسم بالإضافة الى التجارة المحلية فقد كان لها نصيب من التمويل الإسلامي حيث بلغت سنة 2017 حوالي 22275949مليون جنيه لتنخفض انخفاضا ملحوظا سنة

2018 و يصل قيمة تدفق التمويل الإسلامي لها ب6766338 مليون جنيه و هدا بسبب حظر تمويل التجارة الملحية لإتاحة الفرص لتمويل نشاطات أخرى.

وبالاستناد إلى برنامج 'spss' يمكن تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتدفقات التمويل الإسلامي في الاقتصاد السوداني لكل من قطاعي الزراعة، الصناعة، قطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) بالإضافة إلى قطاع التجارة المحلية للفترة 2009-2018 كمايلي:

تحليل تطور المسار الزمني لرصيد تدفق التمويل المصرفي من المصارف السودانية حسب القطاعات الاستراتيجية الاقتصادية للفترة 2009-2018.

أولا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاعي الصناعة والزراعة في السودان.

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-13) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-14): تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة والزراعة في السودان للفترة 2009-2018:

المتغيران التابعان	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الصناعة YMS1	$Y=e^{14.278+0.264t}$	26.4%	0.000	44.933	0.849
الزراعة YMS2	$Y=e^{13.535+0.383t}$	38.3%	0.000	164.926	0.954

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الجدول 01 و 02في الملحق 02.

التفسير: من خلال الجدول (2-14) نلاحظ ان تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعيYMS1 في دولة السودان حقق نموا نحو 26.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند1% وكان حجم YMS1 يتقلب بين حد ادنى 1556534.0 مليون جنيه و حد أعلى 37925355.0 مليون جنيه بالإضافة إلى متوسط حسابي ب 9887185.6 و انحراف معياري ب 10753851.9.

اما القطاع الزراعي YMS2فقد حققت معدل نمو في تدفق التمويلي إسلامي بنحو 38.3% كمتوسط سنوي لنفس الفترة و هدا نمو راجع للتنوع التمويلي في مجال الزراعة من مزارعة و مغارسة و مساقاة بالإضافة للمضاربة كما تم ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% و كان حجم YMS2 يتقلب بين حد أدنى 1483929.0 وحد

اعلى ب 36629814.0 مليون جنيه و متوسط حسابي ب 11043265.2 و انحراف معياري ب 11771922.4.

ولمزيد توضيح تطور التدفق التمويلي الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي يمكن عرض الشكلين البيانيان التاليان:

الشكل (2-2) يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي YMS1.

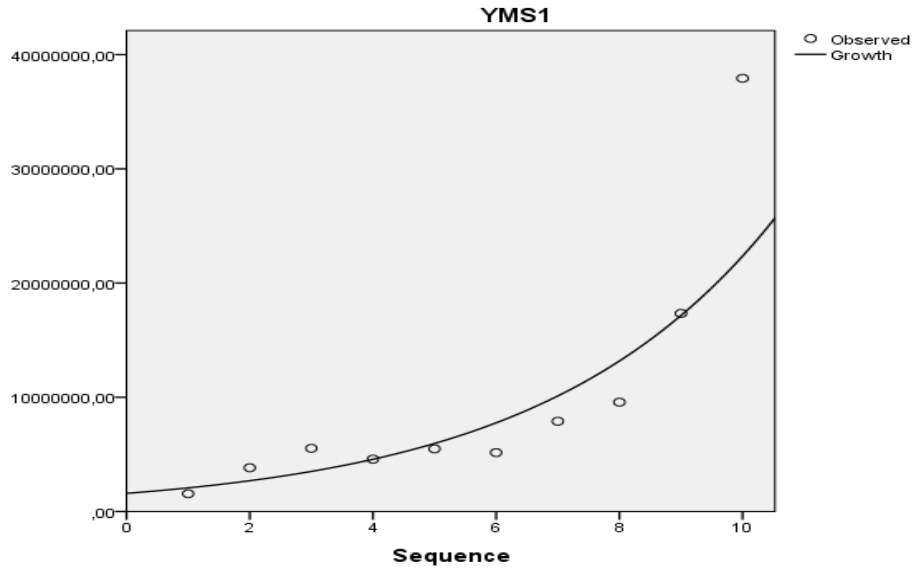

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل (2-3):يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعيYMS2 .

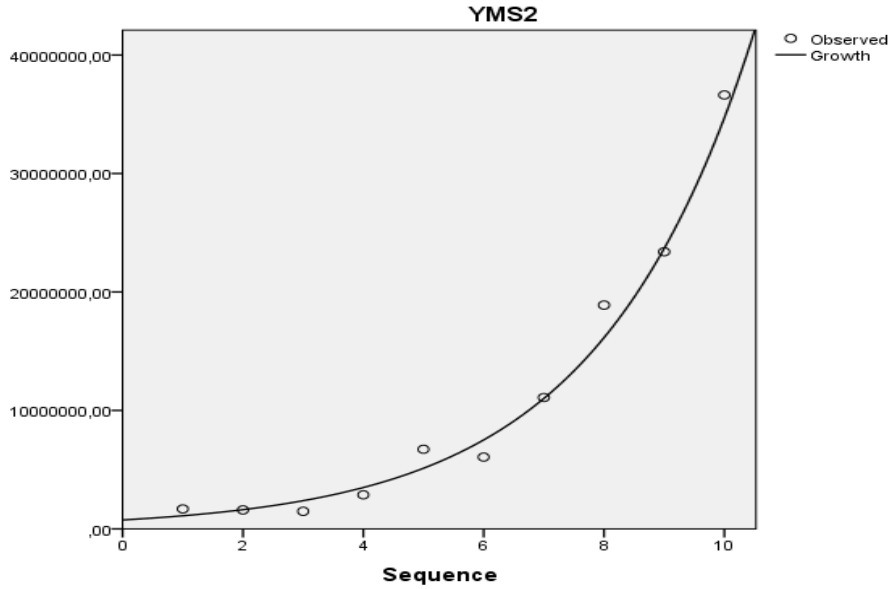

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثانيا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات).

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-13) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-15): تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) في السودان:

المتغيران التابعان	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الصادراتYMS3	$Y=e^{12.602+0.304t}$	30.4%	0.000	50.442	0.863
الواردات YMS4	$Y=e^{14.459+0.033}$	3.3%	0.516	0.468	0.063

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على الجدول 03 و04 في الملحق 02.

التفسير: من خلال الجدول (2-15) نلاحظ ان دولة السودان سجلت معدل نموا في التدفق التمويلي الاسلامي لقطاع الصادرات و البالغ نحو 30.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% وكان حجم YMS3 يتقلب بين حد ادنى 369991.00مليون جنيه و حد أعلى ب10968004.00 مليون جنيه و متوسط حسابي ب 258649.00 و انحراف معياري ب3131782.11. اما بالنسبة للواردات فقد حققت معدل نموا لتدفق التمويل الإسلامي ب 3.3% مع عدم ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة.

و يمكن لتوضيح تطور تمويل الإسلامي للصادرات و الواردات من خلال الشكلين التاليين:

.

الشكل (2-4) يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصادرات

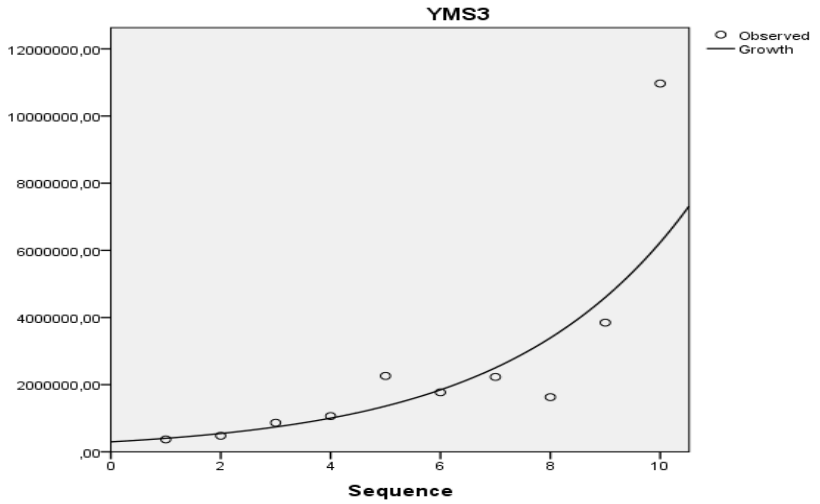

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الشكل رقم(2-5) يوضح تطور تمويل الإسلامي للقطاع الواردات.

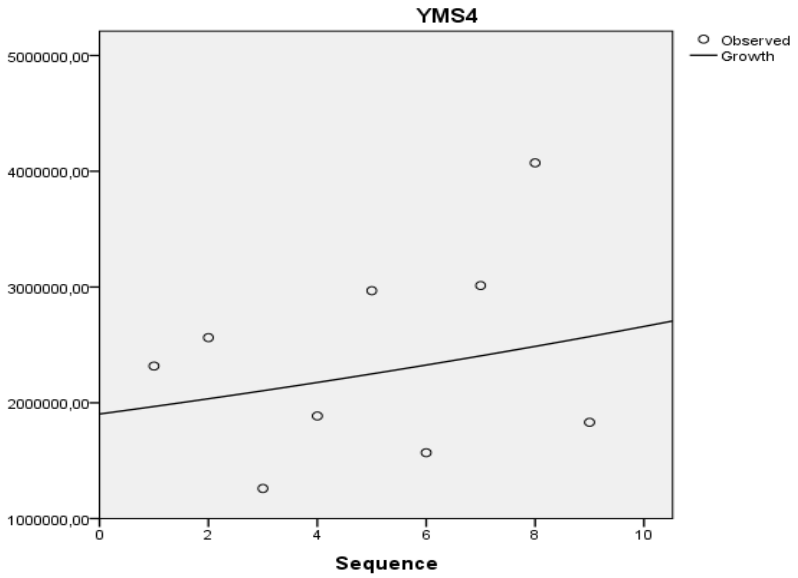

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثالثا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة المحلية.

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-13) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاع المحلية وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-16): تقدير تطور معادلتي الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع التجارة المحلية في السودان:

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
التجارة المحليةYMS5	$Y=e^{14.482+0.209t}$	20.9%	0.002	21.436	0.728

المصدر: مخرجات SPSSبالاعتماد على جدول 05 في الملحق 02.

التفسير: من خلال الجدول (2-16) نلاحظ ان تمويل الإسلامي لقطاع التجارة المحلية حقق معدل نمو بحوالي 20.9% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% وكان حجم YMS5 يتقلب بين حد أدنى 232090.00 وحد أعلى 22275949.00 مليون جنيه ومتوسط حسابي 7968049.5 بالإضافة على انحراف معياري ب 6581238.90

و يمكن توضيح مدى تطور قيمة تمويل الإسلامي للتجارة المحلية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (2-6) :يوضح مدى تطور قيمة التمويل الإسلامي للتجارة المحلية.

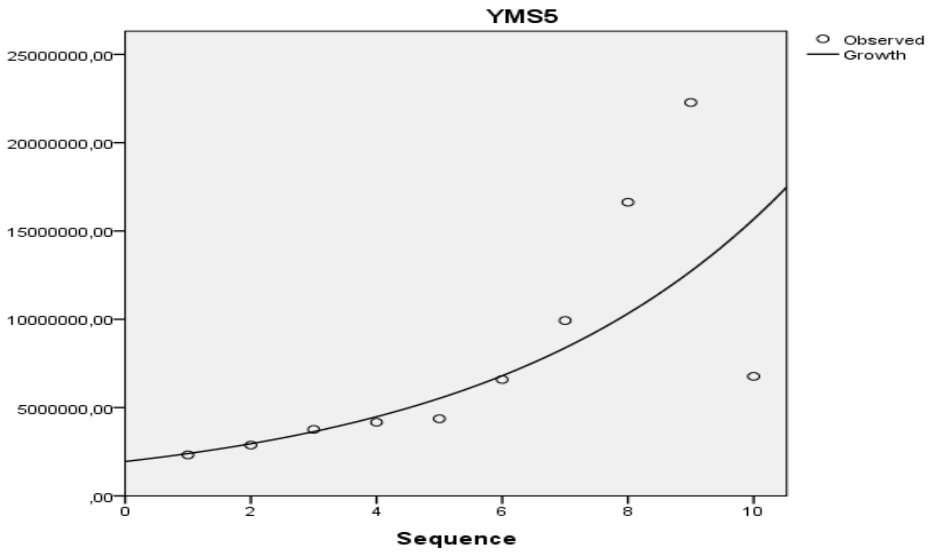

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

المطلب الثاني: تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا.

ان التمويل الإسلامي في ماليزيا يلقا اهتماما كبيرا وعناية من الحكومة في تحرص دوما على تكييف الأنظمة لتتمشى مع هدا الأخير من اجل تطويره و توسيعه ما له من قدرات على إدارة مختلف الازمات بالإضافة إلى ان التمويل الإسلامي يلبي كل حاجات الافراد خاصة الفئة المسلمة التي لا تضعها أموالها في البنوك الربوية حيث ان الأساليب التمويلية المبنية على المشاركة الفعلية في العملية الاستثمارية التي يأتي من خلالها ربح مستحق او خسارة عادلة و ما سنتطرق اله في هدا المطلب هو معرفة مدى مساهمة التمويل الإسلامي في القطاعات الاستراتيجية الاقتصادية في دولة ماليزيا.

بالاعتماد على برنامج SPSS سوف نقوم بتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لمدى تطور مساهمة التمويل الإسلامي في القطاع الاقتصادي في السودان بالاعتماد على الاحصائيات المتاحة في الجدول التالي :

الجدول رقم:(2-17) تطور ارصدة تدفق التمويل من البنوك حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا بالعملة المحلية (الرينجت الماليزي) خلال الفترة 2009-2018.

الوحدة: رينجيت ماليزي ،ملايين رينجيت ماليزي.

القطاع / السنة	الزراعة	الصناعة	قطاعات اخرى	المجموع
2009	36009	117857.4	60599.7	214466.1
2010	34689	133829.1	40555.1	209073.2
2011	36329	162770.2	35689.9	234788.4
2012	51753	171935.4	31231.3	226811.7
2013	56935	178486.0	35763.2	219884.2
2014	76251	195058.4	57307.0	228616.4
2015	113652	225113.0	71687.8	410455.8
2016	140655	245757.1	40289.4	426701.5
2017	174011	263499.7	82151.0	519661.7
2018	182665	278673.3	166157.2	627495.5

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير الإحصائية بنك نيقارا الماليزيhttps://www.bnm.gov.my/index.php.

يوضح الجدول رقم (2-17) تطور ارصدة تدفق التمويل من البنوك الى القطاعات الاقتصادية في ماليزيا وذلك خلال الفترة 2009-2018 حيث يظهر تباين في تمويل القطاعات فنجد ان اكبر قيم لتمويل تتجه للقطاع الصناعي حيث كانت قيمة التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة في 2009 حوالي117857.4 مليون رينجت ماليزي ليصل سنة 2018 الى 278673.3 مليون رينجت ماليزي و هدا بسبب اعتماد المخططات الحكومية الماليزية الاستثمار الأكبر للقطاع

الصناعي للخروج من الازمة ؛كما ان الزراعة حققت نموا متزايدا حيث كانت قيمة التمويل الإسلامي سنة 2009 م36009مليون رينجت ماليزي ليبلغ سنة 2018 م182665 مليون رينجيت ماليزي
كما ان للقطاعات الأخرى نصيب كالعقارات و التجارة الخارجية من التمويل الإسلامي .

بالاستناد إلى برنامج 'spss' يمكن تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لتدفقات التمويل الإسلامي في الاقتصاد الماليزي لكل من قطاعي الزراعة، الصناعة و القطاعات الأخرى مجمعة للفترة 2009-2018.

وتحليل تطور المسار الزمني لرصيد تدفق التمويل المصرفي من المصارف الإسلامية الماليزية حسب القطاعات الاستراتيجية الاقتصادية للفترة 2009-2018.

أولا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة في ماليزيا:

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-17) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-18): تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة في ماليزيا:

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الصناعة YMS6	$Y=e^{11.642+0.094t}$	%9.4	0.000	382.525	0.980

المصدر: مخرجات spss بالاعتماد على الجدول 06الملحق 02.

التفسير: نلاحظ من خلال الجدول (2-18) ان دولة ماليزيا قد سجلت معدل نمو متزايد في تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي YMS6 و البالغ نحو 9.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% و كان حجم YMS6 يتقلب بين حد ادنى 117857.40 و حد اعلى 278673.30 مليون رينجت ماليزي و متوسط حسابي ب 197297.96 مليون رينجت و انحراف معياري ب 54426.31199.

الشكل رقم(2-6) يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي YMS6الماليزي:

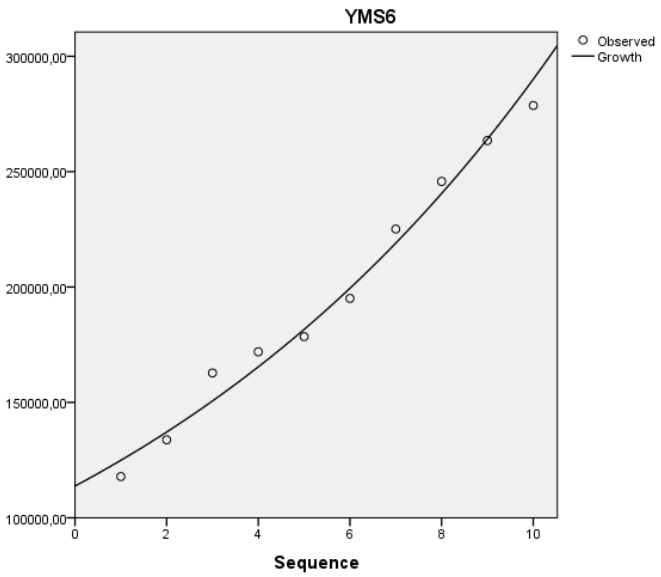

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثانيا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي في ماليزيا:

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-17) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاع الزراعي وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-19): تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الزراعة في ماليزيا:

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الزراعة YMS7	$Y=e^{10.039+0.214t}$	%21.4	0.000	190.061	0.980

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على الجدول 07 في الملحق 02.

تفسير: من خلال الجدول (2-19) نلاحظ انا دولة ماليزيا حققت نموا متزايدا في تمويل القطاع الزراعي من خلال التمويل الإسلامي حيث بلغت نسبته 21.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند 1% و كان حجم YMS7 يتقلب بين حد ادنى 34689.00 مليون رينجت و حد اعلى 182665.00 مليون رينجت ماليزي و متوسط حسابي 90294.90 مليون انحراف معياري ب 58089.20.

الشكل رقم (2-7): يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعيYMS7 :

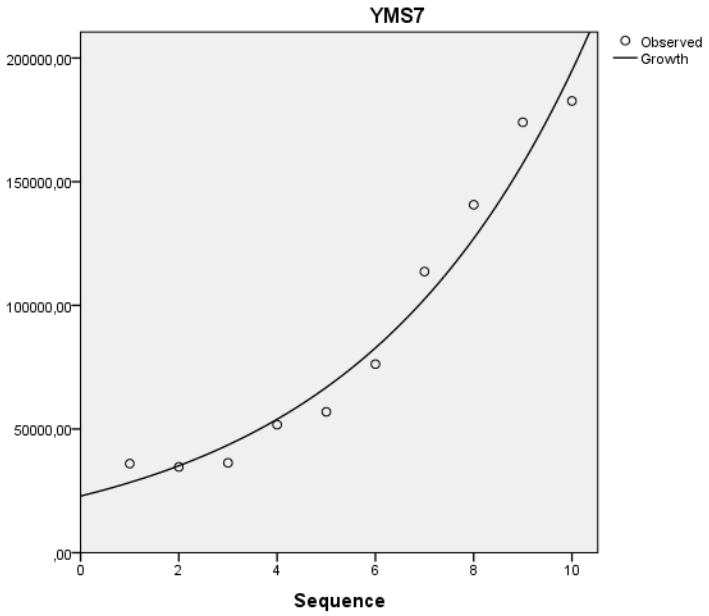

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

ثالثا: تحليل تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الأخرى في دولة ماليزيا :

بالاستناد إلى الجدول رقم (2-17) تم تقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكل من الأرصدة المتدفقة للقطاعات الاخرى وفق صيغ التمويل الإسلامية فكانت النتائج موضحة في الجدول أدناه:

الجدول رقم(2-20): تقدير تطور معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الزراعة في ماليزيا:

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
قطاعات اخرى YMS8	$Y=e^{12.618+0.107t}$	%10.7	0.050	5.329	0.400

المصدر: مخرجات SPSS بالاعتماد على الجدول 08 في الملحق 02.

التفسير: من خلال الجدول (2-20) نلاحظ انا التدفق التمويلي الإسلامي للقطاعات الاخرى حقق نموا بنسبة 10.7% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 5% كما ان YMS8 يتقلب بين حد أعلى 312313.00 و حد أعلى 1661572.00 مليون رينجت ماليزي و متوسط حسابي ب621431.600 مليون رينجت و انحراف معياري ب 403194.97.

الشكل التالي يوضح تطور تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الأخرىYMS8 :

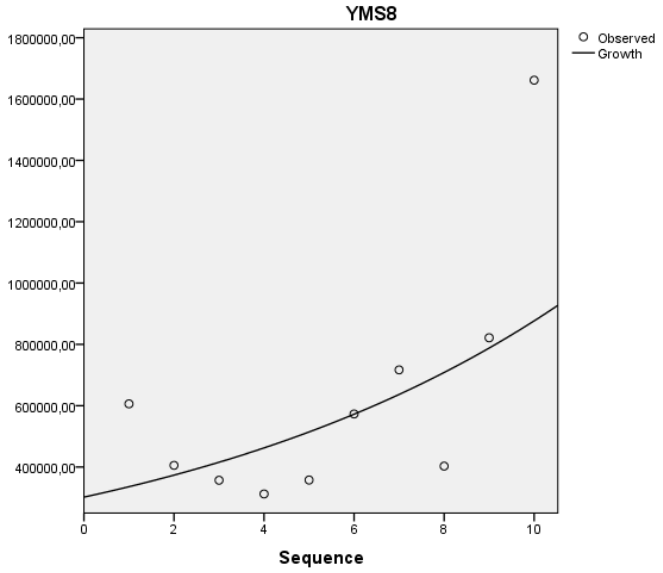

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات SPSS.

المطلب الثالث: استراتيجية تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر.

على اعتبار ان البنوك الإسلامية تعد اهم مصادر تمويل خاصة في ظل أن المسلمين يتفادون استثمار أموالهم في البنوك التقليدية بسبب تعامل بالربا المحرم، حيث أن العمل المصرفي في الجزائر عرف انفتاحا و تطور ملحوظ منذ صدور قانون 90-10 الذي مهد لدخول البنوك الإسلامية للجزائر حيث بدأ بنك البركة العمل في الجزائر في التسعينات ثم بنك السلام في 2008 لكن بحكم ان النشاط المصرفي في الجزائر تسيطر عليه 87% من المصارف الحكومية لهذا الصيرفة الإسلامية لم تحقق انتشارا واسعا إلا انه منذ سنة 2020 بدأ وضع لبنات الأولى لصيرفة الإسلامية في بنك الجزائر و البنوك التجارية الجزائرية.

الفرع الأول: واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

إن صدور قانون 90-10 والمتعلق بالنقد والقرض يعد القانون الأول الذي يحمل بوادر التحرير المصرفي وفتحه على العالم الخارجي والسماح بإنشاء البنوك الخاصة وطنية ومختلطة وفتح بنوك أجنبية في الجزائر، هذا سيمكن الجزائر من الاستفادة من تجربة البنوك الإسلامية في كل من دولة ماليزيا ودولة السودان.

إن السوق الجزائرية كبيرة وبإمكانها أن تكون بيئة جيدة لنمو القطاع المالي الإسلامي ومن المؤكد أن إدخال التمويل الإسلامي بالجزائر سيدخل فئات كثيرة من المجتمع كما أن تنوع عقود التمويل الإسلامي يبرز مستقبلا إمكانيات هائلة لمسألة التمويل في الجزائر إذ يمكن استخدام السلم والمشاركة في تمويل القطاع الزراعي وخاصة ان الجزائر تتمتع بمساحات زراعية ضخمة وتربة خصبة صالحة، كما يمكن استخدام اساليب الاجارة والمشاركة والاستصناع لتمويل السكنات، كما ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اولته الدولة اهتماما كبيرة و رعاية كبيرة في الفترة الأخيرة.

ان تجربة البنوك الإسلامية الجزائرية انطلاقة فعلية ودليل على نجاح التمويل الإسلامي حيث أن بنك البركة يستحوذ على 1.5% من القطاع الخاص من حيث الودائع والتمويلات بالإضافة على الأرباح المحققة التي تجاوزت 102% في السنوات الأخيرة كما ان بنك السلام أيضا يقتحم السوق الجزائرية من خلال تمويل العقارات عن طريق صيغة المرابحة حيث وصلت النسبة تمويلاتها ل 80% وهدا دليل على نجاح المصارف الإسلامية في الجزائر.[1]

الفرع الثاني: متطلبات تحقيق تمويل إسلامي متطور بالاعتماد على التجربة الماليزية والتجربة السودانية:

إن التمويل المصرفي في الجزائر لا يلقى انتشارا واسعا بسبب استحواذ الحكومي على المصارف التجارية إلا انه ومع مطلع 2020 أصدر الوزير الأول عبد العزيز جراد بيانانا جاء فيه: "ان نشاط الصيرفة الإسلامية سيتم تعميمه على مستوى الجزائر حيث ستستفيد كل ولاية من هذا النوع من المنتجات البنكية بناءا على مصادقة المجس الإسلامي الأعلى بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء الصناعة المالية" .حيث ستقوم هذه الأخيرة بمنح شهادة المطابقة الشرعية للبنوك و المؤسسات المصرفية و ستكون هذه المهمة سندا لبنك الجزائر في تطين الصيرفة الإسلامية وإنشاء هده الهيئة الشرعية يأتي تنفيذا لنظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلق بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية الصادر في العدد 16 من الجريدة الرسمية لهذه السنة [2].

---

[1] فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،جامعة الجلفة، المجلد 5 ،العدد 2 ص ص 278-280.

[2] ياسين بودهان، الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإنعاش اقتصادها، المجلة الالكترونية 'المجلة'، https://arb.majalla.com/node/9915 / 23:57 الساعة ،2020/09/06.

يمكن للجزائر الاستفادة من التجربتين الماليزية والسودانية في التمويل الإسلامي حيث أن دولة السودان استطاعت تحقيق نظام مصرفي إسلامي كامل رغم الصعوبات التي واجهتها أما ماليزيا فقد أصبحت أكبر قطب مصرفي إسلامي في العالم خاصة في مجال الصكوك.

من أجل تحقيق تمويل إسلامي متطور يجب إتباع سياسات وإجراءات والتي بدأبها الجزائر كمرحلة أولية ونذكر بعض الإجراءات كالتالي[1]:

*تشكيل لجنة مختصة من الخبراء الشرعيين والاقتصاديين للسهر على إعداد القوانين البنكية الإسلامية مع إشراك بنك الجزائر.

*القيام بعمل زيارات علمية لدراسة تجارب البنوك الإسلامية للدول التي نجحت في مجال التمويل الإسلامي كدولة السودان ودولة ماليزيا.

*توضيح القوانين الخاصة بالمعاملات الإسلامية ومختلف تعاملاتها مع بنك الجزائر.

*دعم مشاركة المؤسسات التمويلية الإسلامية كطرف أساسي في بهدف مراجعة وإصلاح الجهاز المصرفي الجزائري.

*تطوير البحث والاجتهاد في المسائل الاقتصادية وإدخال الدراسات الاقتصادية الإسلامية في الجامعات والمعاهد من اجل تأهيل الكوادر البشرية لتطوير التمويل الإسلامي وتعاظم دوره مستقبلا.

كل هدا يساهم في دعم آفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر خاصة وأن الجزائر مرشحة لدخول المزيد من البنوك الإسلامية لأسواقها ويجب أن ينطلق كل هذا من خلال الخطط الاستراتيجية ووضع اهداف على المدى القصي، المتوسط والطويل، كتحديد المنتجات المصرفية الإسلامية المعروضة مما يوفر فرص لاكتشاف مجالات أخرى للإبداع والابتكار والعمل الجماعي كتكوين فريق بحث الذي يعمل على تهيئة المناخ الاستثماري.

[1] فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر، مرجع سابق، ص ص 281-283.

خلاصة الفصل:

ما يمكن ان نستنتجه من هذا الفصل أن التمويل الإسلامي له تأثير على القطاعات الاستراتيجية في كل من دولة السودان ودولة ماليزيا وذلك نتيجة أن مؤشرات التدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الاقتصادية كانت في مجملها موجبة وهذا ما جعلها عنصرا فعالا فب تحقيق التنمية.

من خلالها استطاعت دولة ماليزيا ان تسير في طريق تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل رغم تراجع الاقتصاد العالمي في السنوات الاخيرة إلا ان رسم سياسات اقتصادية تتماشى مع ظروف كل فترة و كان التبني التدريجي للاقتصاد الإسلامي هو الكفيل الأول للتصدي لمختلف الصدمات(الازمات)، كما ان دولة السودان رغم الصعوبات التي واجهتها في تبني النظام الإسلامي إلا انها وجدته الحل الأمثل لبناء نظام مصرفي متكامل بعيدا عن المصارف التقليدية الربوية، بحيث ان الدولتان تستغلان الصيغ التمويلية الإسلامية و تعملان على توسيعها و تنويعها حتى تؤدي باقتصاداتها نحو النمو المتزايد و كانت اكثر الصيغ المستعملة هي صيغ المرابحة وذلك بسبب تمويل القطاع الاسري (سكنات، شراء سيارات،.....). وتبقى هذه الصيغ التمويلية مهما كان نوعها هدفها الأول والاخير هو زيادة الدخل المحقق في الاقتصاد وتحقيق حد الكفاف لكل البشر. بالإضافة إلى ان الجزائر تسعى لتبني التمويل الإسلامي حيث وضعت 7 منتجات إسلامية قيد الخدمة في البنوك التجارية (المرابحة، المشاركة، الاستصناع، السلم، الاجارة، المضاربة) بهدف تنشيط العمل المصرفي و الحد من الكتلة النقدية المتواجدة خارج البنوك و تشجيع الادخار.

الخاتمة

خاتمة عامة:

فقاعات الأزمات الاقتصادية التي تقع فيها الصيرفة التقليدية بشكل دوري لأنها تقوم على الفوائد الربوية المحرمة في الدين الإسلامي الحنيف ؛حيث أن الأدوات التمويلية التقليدية تعمل على نقل المخاطرة من طرف لآخر و تتميز بالغرر و التعاملات الوهمية .لذا وجدت أدوات أخرى أكثر نجاعة تتميز بالمصداقية و المعاملات الحقيقية و تتميز بالتشارك بالأرباح و الخسائر و المخاطر وهي الصيغ التمويلية الإسلامية حيث شهدت هذه الصيرفة الإسلامية تطورا وانتشارا واسعا مما يؤكد أن لها مستقبلا واعدا .إن الصيرفة الإسلامية تمتلك صيغ متنوعة مبنية على مبادئ الشريعة الإسلامية وقاعدتي 'الغنم بالغرم' و'الخراج بالضمان' التي تتحفظان حقوق وواجبات الأطراف الداخلين في العلاقة التمويلية بحيث أن الصيغ التمويلية الإسلامية تضمن لهم الابتعاد عن الربا المحرم لقوله تعالى "**وأحل الله البيع و حرم الربا**" سورة البقرة الآية 285 و أن الله سبحانه و تعالى أدان المرابين بحرب من الله ورسوله .

إن التمويل عن طريق الصيغ الإسلامية المتنوعة من مشاركة، مرابحة، مضاربة، استصناع، اجارة، سلم، زكاة، الوقف كلها تساهم في صياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات تهدف جميعها لتدعيم التنمية الاقتصادية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات وللاستثمار الإسلامي طرق وأساليب تهدف كلها لتحقيق ربح حلال.

نتائج الدراسة: من خلال هذه الدراسة توصلنا للنتائج التالية:

1-من خلال دراستنا نبين أن صيغ التمويل الإسلامي عديدة ومتنوعة لا يوجد سوى خط رفيع يفصل بينها حتى تكاد تتداخل فيما بينها. من هذه الصيغ التمويلية صيغ المشاركات (المضاربة، المزارعة...)، صيغ المعاوضات (المرابحة، الاستصناع...)، صيغ التكافل والتضامن (الزكاة، الوقف ...) والصكوك الإسلامية.

2-كما تبين دراستنا أن أكثر الصيغ المستخدمة في دولة السودان هي المعاوضات كالمرابحة حيث انها حققت معدل نمو نحو 22.4% اما في دولة ماليزيا فكان معدل نمو صيغة المرابحة حوالي 29% بالإضافة للصيغة المشاركة التي كان معدل نموها في دولة السودان حوالي 19.9% اما في دولة ماليزيا فكان معدل النمو نحو 35%. فتعدد الصيغ جعل للمضاربة نصيب حيث حققت معدل نمو متزايد في دولة السودان بنسبة 24.5% اما دولة ماليزيا فحققت معدل نمو متناقص بنحو 22-% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 و المعدل المتناقص كان نتيجة عزوف الافراد عن استخدام صيغة المضاربة بسبب مخاوف الافراد لأنها من الصيغ العالية الخطورة مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة للصيغ التمويلية الإسلامية المذكورة سابقا عند 1%.

3-إن التمويل الإسلامي المتنوع يعمل على تعزيز جانب العرض من خلال دوره في توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا التخصيص الأمثل للموارد المالية اتجاه القطاعات الأكثر تطور وإنتاجية كالقطاع الصناعي

حيث كان حجم التدفق التمويلي لهدا القطاع في دولة السودان معدل نمو نحو 26.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 اما في دولة ماليزيا فكان حجم التدفق التمويلي لقطاعها الصناعي ب 9.4% .ان القطاع الزراعي لاقى نصيب من حجم تدفق التمويل الإسلامي حيث سجلت دولة السودان معدل نمو 38% اما دولة ماليزيا فكان معدل نمو الدي حققته نحو 21% ،هذا يؤدي إلى تراكم راس المال بالإضافة إلى تمويل الابتكار وتطور للعنصر المادي او البشري وهي إحدى العوامل الرئيسة لتحقيق نمو اقتصادي.

كما ان للتجارة المحلية نصيب من تدفق التمويل الإسلامي في دولة السودان حيث حققت معدل نمو متزايد قدر ب 20.9% بالإضافة للصادرات والواردات التي حققت معدل نمو متزايد خاصة الصادرات 30.4% اما الواردات بنسبة 3.3% وكانت دولة ماليزيا حققت نموا متزايدا لمختلف القطاعات ب 10.7% كمتوسط سنوي للفترة 2009- 2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة لحجم التدق التمويلي للقطاعات عند 1% ماعدا قطاع الواردات السوداني الذي بين عدم ثبوت المعنوية الإحصائية.

4-تستمد الصيغ التمويلية الإسلامية مبادئها من الشريعة الإسلامية التي تستبعد الربا والمعاملات الوهمية وتشجع العمل الصالح والتعاملات الحقيقية.

5-للصيغ التمويلية علاقة بالتنمية الاقتصادية من الناحية التمويلية والاستثمارية حيث تسمح هذه الأدوات بتوفير التمويل المناسب للاستثمار المناسب في القطاع المناسب.

6-تعد التجربة الماليزية والتجربة السودانية في مجال التمويل الإسلامي مميزتان حيث يمكن للجزائر الاستفادة منهما والنهوض بالمالية الإسلامية حيث بدأت طريقها الحقيقي سنة 2020 بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية.

7-يساهم التمويل المصرفي الإسلامي الماليزي والسوداني في تمويل العديد من القطاعات أهمها القطاع العائلي.

8-إن صيغ التمويل الإسلامية تساهم في موازنة الميزان التجاري هذا ما يوضح تباين في تمويل الصادرات أكثر من الواردات من أجبل تحقيق فائض.

9-من خلال التحليل الكمي يتضح لنال أن تدفق التمويل الإسلامي حسب الصيغ التمويلية يتميز بالتباين سوآءا في السودان او ماليزيا حيث كانت صيغة المرابحة قد حققت نسبة 22.4% في السودان و29% في ماليزيا، أما صيغة المشاركة فحققت نسبة 19% في السودان و35% في ماليزيا أما الصيغ الأخرى فكانت نسبها متباينة محققة نموا متزايدا كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018.

10-إن العلاقة بين النمو الاقتصادي والصيغ التمويلية الإسلامية هي علاقة إيجابية حيث سجل تدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي في كل من ماليزيا والسودان على التوالي النسب 9.4% و26.4% اما القطاع الزراعي فكانت نسبه على التوالي 20.4% و38% كمتوسط سنوي لفترة الدراسة مما يدل على فعالية وتطور هذه القطاعات.

اختبار صحة فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:. صيغ التمويل الإسلامي متنوعة وتختلف استخداماتها لدعم التنمية الاقتصادية من دولة الى اخرى

وقد بينت الدراسة إثبات صحة الفرضية حيث أن صيغ التمويل متنوعة من صيغ معاوضات الى مشاركة الى صيغ التكافل و التضامن و التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية من خلال دعم القطاعات الاستراتيجية الكبرى بمختلف استخداماتها حيث ان التمويل الإسلامي يتم عن طريق النقود او الأصول كما هو في المزارعة و المساقاة...و الآلات و المعدات و مختلف التجهيزات و هذا ما يظهر شمولية الإسلام و ضرورة تأثير العمل في الناتج .

حيث ان الصيغ التمويلية الإسلامية توجه للقطاعت الاقتصادية و المؤسسات فمثلا صيغة المرابحة تتميز بمرونة أكبر في عملية التمويل إذ تظهر هده الأخيرة عند الاتفاق على هامش الربح ، اما صيغة السلم مناسبة للقطاعات الاقتصادية حيث يمكن ان يكون الثمن نقدا يدفع مقدما او عينا كمواد أولية و الآلات و التجهيزات كما ان عقد الاجارة يضمن احتياجات المؤسسات من رأس المال الثابت دون ارهاق ، كما ان عقود الاستصناع يمكن ان تساعد القطاعات على التنمية اعماها وفقا لبرنامج معين لانتاج سلع يحتاجها السوق و كان لعقود المشاركة دورا مهم كتجميع القطاعات الاقتصادية في الأخير كلها تدعم تنمية القطاعات التي تساهم في زيادة دخولها و بالتالي زيادة الدخل الفردي ومنه تحقيق رفاهية اجتماعية و هنا تحدث التنمية الاقتصادية على مستوى جميع القطاعات.

الفرضية الثانية: ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متباينة ومعنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بماليزيا خلال فترة 2009-2018.

بينت الدراسة اثبات صحة الفرضية حيث ان تدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الاقتصادية حقق معدلات نمو متباينة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018 حيث حقق حجم التدفق التمويلي للقطاع الصناعي معدل نمو ب9.4% اما قطاع الزراعة فكان معدل النمو متزايدا ب21.4% بالإضافة الى القطاعات الأخرى التي كان معدل حجم التدفق التمويلي الإسلامي ب 10.7% مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة عند 1% لقطاع الصناعة و الزراعة انا القطاعات الأخرى فكان ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة عند5%.

1. **الفرضية الثالثة:** ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متقاربة و معنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان خلال فترة 2009-2018.

ان استخدام صيغ التمويل الإسلامية في السودان حققت نموا وهذا بسبب ان النظام المصرفي السوداني هو نظام تمويلي إسلامي هدا ما جعل معدلات نمو حجم التدفق التمويلي للقطاعات الاستراتيجية ذو معدلات متقاربة حيث ان القطاع الصناعي حقق معدل نمو نحو 26.4% اما القطاع الزراعي فكان معدل النمو نحو 38.3% مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة للقطاعين عند 1% . كذلك بالنسبة للتجارة الخارجية أي قطاع الصادرات و الواردات حيث حققت الصادرات معدل نمو ب 30.4% و الواردات ب 3.3% في حجم التدفق التمويل الإسلامي مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلة المقدرة للصادرات عند1% و عدم ثبوتها للواردات. كما كان للتجارة المحلية نصيب في التمويل الإسلامي حيث سجلت معدل نمو لتدفق التمويل الإسلامي ب20.9% مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%.

التوصيات:

1-على الدول تبني التمويل الإسلامي لأنه لا يغلب المصلحة الخاصة على العامة أو العكس بل يضمن توافقهما ويضمن قدر عالي من الحرية والمنافسة السليمة والاجر والثواب عن الله سبحانه وتعالى لأن العمل عبادة.

2-الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية كفيل بأن يحفظ الحقوق والواجبات للمتعاملين.

3-العمل على توفير بيئة مناسبة وملائمة لنمو وازدهار التمويل الإسلامي بدأً بالقوانين التشريعية ونشر الوعي المصرفي الإسلامي.

4-تشجيع البحوث واشراك مختلف مؤسسات البحث العلمي في العديد من المجلات المتصلة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي والتركيز على العنصر البشري للوصول للإبداع والابتكار.

5-إن الدول الساعية لتحقيق تنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عليها وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وخير دليل على ذلك تجربة ماليزيا التي كللت بالنجاح وأصبحت قدوة في التمويل الإسلامي وكان قائدها محمد مهاتير.

قائمة المراجع

أولا:المعاجم.

1. احمد الشرباصي، معجم الاقتصاد الإسلامي، دار الجيل، 1981.

2. معجم لسان العرب، من تصنيف ابن منظور الانصاري

3. مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة 4، مكتبة الشروق الدولية، سنة 2004.

ثانيا: الكتب باللغة العربية.

1-الامام النووي، شرح الأربعين نووية في الأحاديث النبوية، الطبعة 1، الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر،2007.

2-أحمد محمد محمود النصار، تمويل الخدمات في المصارف الإسلامية باستخدام صيغة الاجارة الموصوفة في ذمة، بدون طبعة، دار الكتب العلمية، لبنان، سنة 2015

3-أحمد حميد النعيمي، أحمد عبد الله الزبيدي، البيع الآجل في الفقه الإسلامي والقانون المدني دراسة مقارنة، الطبعة1 ، دار المعتز، الأردن 2016.

4-بوجمعة وعلي، اللغة العربية والتنمية الميسرات والمعيقات، طبعة1، دار الكتب، لندن،2018.

5-حسين الشواط، عبد الحق حميش، فقه العقود المالية، بدون طبعة، دار الكتاب الثقافي ،2011.

6-حاتم صلاح أبو الجدائل، رأس المال البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط1ن مصر، 2012.

7-حسن يوسف داود، الصرف الإسلامي للاستثمار الزراعي نموذج مقترح، ط1، دار النشر للجامعات، مصر 2012.

8-حسن أمين، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، المعهد الإسلامي للتنمية، جدة، سنة 2000.

9-خالد ابن سعود الرشود، العقود المبتكرة للتمويل الاستثماري بالصكوك الإسلامية، بدون طبعة، دار الكنوز، السعودية، 2013.

10- خالد عياد عليمات، الفساد وانعكاساته على التنمية الاقتصادية في الأردن، طبعة1، دار الخليج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2020.

11-رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية دراسة شرعية لعدد منها، الطبعة1، دار النشر العلمي، جدة المملكة العربية السعودية،2001.

12-رواد زكي الطويل،محاضرات في الاقتصاد السياسي، طبعة1، دار الزمران للنشر، الأردن، 2009.

13-طارق عبده محمد عامر، إيهاب عيسى المصري، البطالة مفهومها، أسبابها، خصائصها، اتجاهات عربية وعالمية، طبعة1، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة مصر، 2016.

14-عبد الرحمان الجزيري، الفقه على المذاهب الأربعة، طبعة2، الجزء 3، دار الكتب العلمية، لبنان 2003.

15-لقمان محمد مرزوق، البنوك الإسلامية ودورها في تنمية اقتصاديات المغرب العربي، طبعة1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2011.

16-محمد هندو، الكليات التشريعية وأثرها في الاجتهاد و الفتوى الطبعة1، المعهد العالي للفكر الاسلامي، الولايات م أ 2016.

17-ماجد العمري، أحكام الوقف في ضوء المصالح المرسلة دراسة فقهية أصولية، بدون طبعة، دار الخليج للنشر و التوزيع، 2017.

18-محمد مصطفى الزحلي، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، الطبعة1، الجزء1، دمشق، 2006.

19- محفوظ إبراهيم فرج، فقه الزكاة على ضوء الكتاب و السنة، طبعة 1، دار المصرية اللبنانية، 2009.

20-ناصر عبد الحميد، التأمين التكافلي، طبعة2، مركز الخبرات المهنية، بميك، 2014.

ثالثا: الاطروحات و المذكرات.

1- أمال لعماش، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية دراسة نقدية لبعض المنتجات المصرفية الإسلامية، مذكرة للحصول على درجة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، سنة 2012/2011.

2-خديجة عرقوب، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية نموذجا في الفترة 2000-2015، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه اختصاص إدارة المؤسسات، جامعة سكيكدة، سنة 2016-2017.

3-ساسية جدي، دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة السودان وماليزيا، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015 .

4- موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماجستير تخصص استراتيجي مالي، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2012-2013.

رابعا: المجلات و الدوريات.

أ-المجلات:

1-خديجة عرقوب، فريد كورتل، دور أدوات المالية الإسلامية في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 06، العدد 01، سنة2015.

2- رحايلي حجيلة، التنمية في ظل المتغيرات العالمية(من التنمية الاقتصادية إلى التنمية المستدامة)، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 17 ديسمبر 2014

3-زغلامي مريم، كمال شريط، التمويل المصرفي وأثره على الناتج المحلي الإجمالي الماليزي2000-2016، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد6، العدد 1، جوان 2018 ، جامعة 20 اوت 1995

4-عبد الحق حميش، إحياء مؤسسة القرض الحسن في المجتمعات الاسلامية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الاسلامية، العدد 08، 1436هـ-2015،

5- فطوم معمر، استراتيجية تطوير صناعة التمويل الإسلامي في الجزائر ،مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية ،جامعة الجلفة، المجلد 5 ،العدد 2.

6-نشر معهد الدراسات المصرفية، نشرة توعوية، السلسلة 06، العدد، 07 فيفري 2014

7-مصرف السلام، مجلة المصرف عن الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، العدد2.

8-يزيد عيشوش، وسيلة السبتي، تجربة السودان في استثمار أموال الزكاة، مجلة الدراسات العالمية والمحاسبة والادارية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2019.

9- ياسين بودهان، الصيرفة الإسلامية وصفة الجزائر لإنعاش اقتصادها، المجلة الالكترونية "المجلة"، / https://arb.majalla.com/node/9915

ب-**الدوريات:**

1-أحمد عامر عامر، العمل بالقرض الحسن في الجزائر تجربة وحلول اجتماعية، مداخلة في ندوة المالية الاسلامية مغرب، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة ابن باديس الخروبة، مستغانم

2-تمر سليمان، ملتقى مداخلة بعنوان البنوك الاسلامية (تعريفها نشأتها مواصفاتها وصيغها التمويلية)، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية، قسنطينة،

3-صالح مفتاح، ريمة عمري، بعنوان الهندسة المالية الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، مداخلة في الوطني ملتقى حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة، 3و4 ديسمبر 2012

4-عبد الملك يوسف الحمر، المصارف الاسلامية ومالها من دور مأمول وعملي في التنمية الشاملة، مداخلة في المؤتمر الثالث للاقتصاد الاسلامي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2006،

5-منى جاسم الزايد، الاستثمار في راس المال البشري، مداخلة في مؤتمر الثاني لمعاهدة الإدارة العامة والتنمية الإدارية في دول مجلس التعاون الخليجي العربي

6-ميلود زيد الخير، التمويل الإسلامي الأسس والمبادئ، مداخلة في اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2011/02/16،

7-نوري عبد السلام بريون، تطبيق عملية المرابحة في الفقه الإسلامي، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية 2

8-هادف حيزية، وهراني عبد الكريم، السياسة الاقتصادية في اطار مقاصد الشريعة الاسلامية، مداخلة في ملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية بعنوان الاقتصاد الإسلامي الواقع ورهانات المستقبل، 24/23 فيفري 2011.

9-الواثق عطا المنان محمد أحمد، عقد المرابحة ضوابطه الشرعية، صياغته المصرفية وانحرافاته التطبيقية، مداخلة فيالمؤتمر العالمي للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم لقمان، أم درمان

خامسا: مراجع الانترنت.

أ-كتب:

1-الشيخ أبي عبد المعز محمد علي فركوس، Ferkous.com/hom/ ?=ar-biographie11

2-محمد عبد العاطي محمد عطية، تحريم بيع الغرر، تاريخ الإضافة 2020/02/26، 1441/07/02 هجري،/alukah.net/ sharia/0/138839،.

3–مجموعة من المؤلفين، فقه العاملات، الموسوعة الفقهية الكبرى الفقه الحنبلي وعام Islami limleri .com/ kullig/ frh/4/ hnbiel/ index-.

4–عبد الإله بن مزروع، ابن عبد الله المزروع، البيع بالثمن المؤجل مع الزيادة على الأصل، الثمن elibray. Mediu. edu. ny/ Book/ malot 782 palf,.

5–الإمام ابن باز، حكم البيع إلى أجل وبيع التوريق والعينة والقرض بفائدة، الموقع: Binbag. Org. Sa. Fatws/ 17518,.

ب–المواقع:

1–اتحاد المصارف العربية، واقع القطاع المصرفي و الاقتصادي في السودان،الأمانة العامة إدارة الأبحاث و الدراسات ،مارس 2019. https://uabonline.org/wp-content/uploads//

2–الهرم السكاني للعالم ،دولة ماليزيا سنة2019 ، https://www.populationpyramid.net/ar/%D9.

-3Banks around the worlds ,banks in malaysia, https://www.relbanks.com/asia/malaysia

4- https://cbos.gov.sd/ موقع البنك المركزي السوداني

5–البنك المركزي الماليزي (نيغارا) https://www.bnm.gov.my/index.php

الملحق رقم 01

الجدول رقم 01: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة بالسودان خلال الفترة 2009-2018

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: m

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,945	137,452	1	8	,000	15,599	,240

جدول 01-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة المرابحة:

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
m	10	8186340,00	78705264,00	28910470,2000	23604376,57844
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 02: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: s

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,932	109,734	1	8	,000	13,977	,199

الجدول02-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة المشاركة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
s	10	1548468,00	9196459,00	4188724,0000	2661142,35355
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 03: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المضاربة بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: d

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,889	63,757	1	8	,000	13,397	,245

الجدول03-01يبين الوصف الاحصائي لصيغة المضاربة

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
d	10	956036,00	9740088,00	3406464,6000	2990412,43990
Valid N (listwise)	10				

الملحق رقم 01

الجدول رقم 04: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاستصناع بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: E

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,813	21,786	1	5	,005	8,865	,624

جدول رقم04-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة الاستصناع

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
E	7	20115,00	1114718,00	250378,0000	409893,03268
Valid N (listwise)	7				

الجدول رقم 05: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المرابحة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: mr

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,984	483,508	1	8	,000	11,849	,298

الجدول رقم 05-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة المرابحة في ماليزيا

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
mr	10	222321,40	2526918,00	1021062,0500	844863,13738
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 06: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة الاجارة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: i

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,624	13,304	1	8	,007	9,507	,268

الملحق رقم 01

الجدول رقم 06-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة الاجارة في ماليزيا.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
i	10	3923,70	119854,00	76886,4100	39738,98518
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 07: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لصيغة المشاركة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: msh

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,939	123,160	1	8	,000	10,078	,355

الجدول رقم 07-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة المشاركة في ماليزيا.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
msh	10	20542,80	613536,80	256166,4700	207795,65667
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 08: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه العام لصيغة المضاربة في ماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: md

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,953	161,793	1	8	,000	8,625	-,229

الجدول رقم 08-01 يبين الوصف الاحصائي لصيغة المشاركة في ماليزيا.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
md	10	643,00	4602,20	1977,6370	1393,09412
Valid N (listwise)	10				

الملحق رقم 01

الملحق 02

الجدول رقم 01: مخرجاتSPSS لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS1

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,849	44,933	1	8	,000	14,278	,264

الجدول رقم01-01 يوضح الوصف الاحصائي لتدفق تمويلي الإسلامي للقطاع الصناعي

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS1	10	1556534,00	37925355,00	9887185,6000	10753851,90182
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 02:مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS2

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,954	164,926	1	8	,000	13,535	,383

الجدول رقم 02-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS2	10	1483929,00	36629814,00	11043265,2000	11771922,43292
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 03:مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي الصادرات بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS3

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,863	50,442	1	8	,000	12,602	,304

الملحق 02

الجدول رقم 03-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصادرات.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS3	10	369991,00	10968004,00	2548649,0000	3131782,11308
Valid N (listwise)	10				

الجدول رقم 04: مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي الواردات بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS4

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,063	,468	1	7	,516	14,459	,033

الجدول رقم 04-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الواردات.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS4	9	1259869,00	4072425,00	2386634,2222	873574,41266
Valid N (listwise)	9				

لجدول رقم 05: مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي التجارة المحلية بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS5

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,728	21,436	1	8	,002	14,482	,209

الجدول رقم 05-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع التجارة المحلية.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS5	10	2320902,00	22275949,00	7968049,5000	6581238,90160
Valid N (listwise)	10				

لجدول رقم 06: مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الصناعة في ماليزيا خلال الفترة2009 -2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS6

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,980	382,525	1	8	,000	11,642	,094

الملحق 02

الجدول رقم 06-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الصناعي.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS6	10	117857,40	278673,30	197297,9600	54426,31199
Valid N (listwise)	10				

لجدول رقم 07: مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاع الزراعي في ماليزيا خلال الفترة2009 -2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS7

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,960	190,061	1	8	,000	10,039	,214

الجدول رقم 07-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS7	10	34689,00	182665,00	90294,9000	58089,20352
Valid N (listwise)	10				

لجدول رقم 08: مخرجات spss لتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتدفق التمويل الإسلامي لقطاعات الاخرى في ماليزيا خلال الفترة2009 -2018.

Model Summary and Parameter Estimates

Dependent Variable: YMS8

	Model Summary					Parameter Estimates	
Equation	R Square	F	df1	df2	Sig.	Constant	b1
Growth	,400	5,329	1	8	,050	12,618	,107

الجدول رقم 08-01: يوضح الوصف الاحصائي لتدفق التمويل الإسلامي للقطاعات الاخرى.

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
YMS8	10	312313,00	1661572,00	621431,6000	403194,97003
Valid N (listwise)	10				

بسم الله الرحمان الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية

دور صـــيغ التمـــــــــــــويل الاســـــــلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة تحليلية

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
في العلوم الاقتصادية تخصص نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:
عليوش أميرة

تحت اشراف:
د/ نواري علاوة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
ساحلي لزهر	استاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت 1955	رئيسا
نواري علاوة	استاذ محاضر-أ-	جامعة 20 اوت 1955	مقرر
شريط إيمان	أستاذ مساعد-أ-	جامعة 20 اوت1955	ممتحنا

السنة الجامعية 2019-2020

المقدمة

تستخدم البنوك الإسلامية من أجل تحقيق أهدافها التي يتمثل أهمها في تحقيق تنمية اقتصادية صيغا تمويلية متنوعة من صيغ المشاركة، المعاوضات، صيغ التكافل التضامن وهي قائمة على المشاركة في الربح والخسارة، كما أن التمويل الإسلامي يلعب دوار محوريا في المحافظة على حقوق وواجبات الافراد الداخلين في العلاقة التمويليةو الدين يساهمون في العمل على تحقيق تنمية اقتصادية. نطرا لأن التنمية الاقتصادية تحتاج إلى موارد تمويلية كبيرة في جميع مراحلها وهذا ما يوفر التمويل الإسلامي لتنوع منتجاته وكثرتها هذا ما يجعل توليفة الصيغ التمويلية الإسلامية والتنمية الاقتصادية تدفع بالدول لتحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي من خلال ما توفره هذه الأدوات التمويلية من دعم مصادر التمويل وتعزيز المدخرات والنهوض بالاقتصاد. ولفك تشفيرة التوليفة(صيغ تمويل الإسلامية؛ تنمية اقتصادية) نطرح الإشكالية التالية:

الإشكالية

ما هي اسهامات صيغ التمويل الإسلامي في دعم التنمية الاقتصادية؟

وينبثق من التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ماهي أنواع صيغ التمويل الإسلامي الأكثر استخداما من قبل المصارف لدعم التنمية الاقتصادية؟
- ماهي مساهمات صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في ماليزيا لدعم التنمية الاقتصادية خلال الفترة2009-2018؟
- ماهي مساهمات صيغ التمويل الإسلامي المستخدمة في السودان لدعم التنمية خلال الفترة 2009-2018؟

لتسهيل معالجة الموضوع نعتمد على بعض الفرضيات:

1. صيغ التمويل الإسلامي متنوعة وتختلف استخداماتها لدعم التنمية الاقتصادية من دولة الى اخرى.
2. ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متباينة ومعنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بماليزيا خلال فترة 2009-2018.
3. ساهمت صيغ التمويل الإسلامي بمعدلات نمو متقاربة و معنوية احصائيا في تمويل القطاعات الاقتصادية بالسودان خلال فترة 2009-2018.

منهجية البحث:

تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي والمنهج التاريخي في سرد بعض الحقائق فضلا عن المنهج الكمي في الجانب التطبيقي باستخدام برنامج SPSS لتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لمتغيرات الدراسة الأساسية لإثبات او نفي صحة الفروض

الفصل الأول :الادبيات النظرية للصيغ التمويلية الإسلامية و التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: أساسيات حول صيغ التمويل الاسلامية والتمويل الاسلامي

المبحث الثاني: أهمية صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

الفصل الثاني: مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في ماليزيا و السودان

المبحث الأول: الملامح الأساسية للأنظمة المصرفية في كل من السودان وماليزي

المطلب 01: مراحل تطور الأنظمة المصرفية للسودان وماليزيا

المطلب 02: تحليل تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي في كل من دولة ماليزيا والسودان.

المبحث 02: مساهمة صيغ التمويل الإسلامية في تمويل القطاعات الاقتصادية في كل من السودان و ماليزيا .

مطلب 01: تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في السودان.

المطلب 02:تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا.

المطلب 03: استراتيجية تطوير التمويل الإسلامي في الجزائر

1-تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق مختلف الصيغ الاسلامية بالسودان خلال الفترة 2009-2018.

تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لمختلف الصيغ في دولة السودان خلال الفترة 2009-2018

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المرابحة	$Y=e^{15.99+0.224t}$	22.4%	0.000	137.452	0.945
صيغة المشاركة	$Y=e^{13.977+0.199t}$	19.9%	0.000	109.734	0.932
صيغة المضاربة	$Y=e^{13.397+0.245t}$	24.5%	0.000	63.757	0.889
صيغة الاستصناع	$Y=e^{8.865+0.624t}$	62.4%	0.005	21.786	0.813

تبين ان التدفق التمويل الإسلامي وفق الصيغ التمويلية الإسلامية في السودان حققت معدلات نمو متباينة كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%

2-تطور المسار الزمني لتدفق التمويل الإسلامي وفق مختلف الصيغ الاسلامية بماليزيا خلال الفترة 2009-2018.

تقدير معادلات الاتجاه الزمني العام لمختلف الصيغ في دولة ماليزيا خلال الفترة 2009-2018

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
صيغة المرابحة	$Y=e^{11.849+0.29t}$	%29	0.000	482.508	0.984
صيغة الإجارة	$Y=e^{9.507+0.26t}$	26%	0.007	13.304	0.624
صيغة المشاركة	$Y=e^{10.078+0.35t}$	35%	0.000	123.160	0.939
صيغة المضاربة	$Y=e^{8.625-0.22t}$	-22%	0.000	161.793	0.953

تبين ان التدفق التمويل الإسلامي وفق الصيغ التمويلية الإسلامية في ماليزيا حققت معدلات نمو متقاربة كمتوسط سنوي لفترة الدراسة 2009-2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية عند 1%

3-تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في السودان2009-2018.

المتغيران التابعان	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الصادراتYMS3	$Y=e^{12.602+0.304t}$	30.4%	0.000	50.442	0.863
الوارداتYMS4	$Y=e^{14.459+0.033}$	3.3%	0.516	0.468	0.063
التجارة المحليةYMS5	$Y=e^{14.482+0.209t}$	20.9%	0.002	21.436	0.728
الصناعة YMS1	$Y=e^{14.278+0.264t}$	26.4%	0.000	44.933	0.849
الزراعة YMS2	$Y=e^{13.535+0.383t}$	38.3%	0.000	164.926	0.954

4-تحليل تدفق التمويل المصرفي الإسلامي حسب القطاعات الاقتصادية في ماليزيا2009-2018

المتغير التابع	معادلة الاتجاه الزمني العام	المعدل	SIG	F	R^2
الصناعة YMS6	$Y=e^{11.642+0.094t}$	%9.4	0.000	382.525	0.980
الزراعة YMS7	$Y=e^{10.039+0.214t}$	%21.4	0.000	190.061	0.980
قطاعات اخرى YMS8	$Y=e^{12.618+0.107t}$	%10.7	0.050	5.329	0.400

خاتمة:

إن التمويل عن طريق الصيغ الإسلامية المتنوعة من مشاركة، مرابحة، مضاربة، استصناع، اجارة، سلم، زكاة، الوقف كلها تساهم في صياغة الكثير من الخدمات والتسهيلات تهدف جميعها لتدعيم التنمية الاقتصادية في المجتمع ويأتي الاستثمار في مقدمة العمليات وللاستثمار الإسلامي طرق وأساليب تهدف كلها لتحقيق ربح حلال.

نتائج الدراسة:

1-من خلال دراستنا نبين أن صيغ التمويل الإسلامي عديدة ومتنوعة لا يوجد سوى خط رفيع يفصل بينها حتى تكاد تتداخل فيما بينها. من هذه الصيغ التمويلية صيغ المشاركات (المضاربة، المزارعة...)، صيغ المعاوضات (المرابحة، الاستصناع...)، صيغ التكافل والتضامن (الزكاة، الوقف ...) والصكوك الإسلامية.

2-كما تبين دراستنا أن أكثر الصيغ المستخدمة في دولة السودان هي المعاوضات كالمرابحة حيث انها حققت معدل نمو نحو 22.4% اما في دولة ماليزيا فكان معدل نمو صيغة المرابحة حوالي 29% بالإضافة للصيغة المشاركة التي كان معدل نموها في دولة السودان حوالي 19.9% اما في دولة ماليزيا فكان معدل النمو نحو 35%. فتعدد الصيغ جعل للمضاربة نصيب حيث حققت معدل نمو متزايد في دولة السودان بنسبة 24.5% اما دولة ماليزيا فحققت معدل نمو متناقص بنحو 22-% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 و المعدل المتناقص كان نتيجة عزوف الافراد عن استخدام صيغة المضاربة بسبب مخاوف الافراد لأنها من الصيغ العالية الخطورة مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة للصيغ التمويلية الإسلامية المذكورة سابقا عند 1%.

إ***3***-ن التمويل الإسلامي المتنوع يعمل على تعزيز جانب العرض من خلال دوره في توفير التمويل المناسب لمختلف الأنشطة الاقتصادية وكذا التخصيص الأمثل للموارد المالية اتجاه القطاعات الأكثر تطور وإنتاجية كالقطاع الصناعي حيث كان حجم التدفق التمويلي لهدا القطاع في دولة السودان معدل نمو نحو 26.4% كمتوسط سنوي للفترة 2009-2018 اما في دولة ماليزيا فكان حجم التدفق التمويلي لقطاعها الصناعي ب 9.4% .ان القطاع الزراعي لاقى نصيب من حجم تدفق التمويل الإسلامي حيث سجلت دولة السودان معدل نمو 38% اما دولة ماليزيا فكان معدل نمو الدي حققته نحو 21% ،هذا يؤدي إلى تراكم راس المال بالإضافة إلى تمويل الابتكار وتطور للعنصر المادي او البشري وهي إحدى العوامل الرئيسة لتحقيق نمو اقتصادي.

كما ان للتجارة المحلية نصيب من تدفق التمويل الإسلامي في دولة السودان حيث حققت معدل نمو متزايد قدر ب 20.9% بالإضافة للصادرات والواردات التي حققت معدل نمو متزايد خاصة الصادرات 30.4% اما الواردات بنسبة 3.3% وكانت دولة ماليزيا حققت نموا متزايدا لمختلف القطاعات ب 10.7% كمتوسط سنوي للفترة 2009- 2018 مع ثبوت المعنوية الإحصائية للمعادلات المقدرة لحجم التدق التمويلي للقطاعات عند 1% ماعدا قطاع الواردات السوداني الذي بين عدم ثبوت المعنوية الإحصائية

4-عد التجربة الماليزية والتجربة السودانية في مجال التمويل الإسلامي مميزتان حيث يمكن للجزائر الاستفادة منهما والنهوض بالمالية الإسلامية حيث بدأت طريقها الحقيقي سنة 2020 بإنشاء الهيئة الشرعية الوطنية لإفتاء الصناعة المالية الإسلامية

التوصيات:

1-على الدول تبني التمويل الإسلامي لأنه لا يغلب المصلحة الخاصة على العامة أو العكس بل يضمن توافقهما ويضمن قدر عالي من الحرية والمنافسة السليمة والاجر والثواب عن الله سبحانه وتعالى لأن العمل عبادة.

2-الإلتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في التعاملات الاقتصادية كفيل بأن يحفظ الحقوق والواجبات للمتعاملين.

3-العمل على توفير بيئة مناسبة وملائمة لنمو وازدهار التمويل الإسلامي بدأً بالقوانين التشريعية ونشر الوعي المصرفي الإسلامي.

4-تشجيع البحوث واشراك مختلف مؤسسات البحث العلمي في العديد من المجلات المتصلة بالاقتصاد والتمويل الإسلامي والتركيز على العنصر البشري للوصول للإبداع والابتكار.

5-إن الدول الساعية لتحقيق تنمية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي عليها وضع الانسان المناسب في المكان المناسب وخير دليل على ذلك تجربة ماليزيا التي كللت بالنجاح وأصبحت قدوة في التمويل الإسلامي وكان قائدها محمد مهاتير.

لكم خالص الشكر و التقدير